بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

مآخذ ابن هشام الأنصاري على أبي حيان في شرح اللمحة البدرية

(جمعا ودراسة)

A study and collection of Ibn hisham's Drawbacks on Abi Haian in Commentary of Al-lamhati al-Badriati

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب

في الدراسات اللغوية

إعداد: علي بن صالح الحديثي

الرقم الجامعي : 321116399

إشراف الدكتور : ياسر الخليل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

مآخذ ابن هشام الأنصاري على أبي حيان في شرح اللمحة البدرية جمعاً ودراسة

A study and Collection of Ibn Hisham's Drawbacks on Abi Haian in Commentary of Al-Lamhati Al-Badriati

إعداد الطالب: علي بن صالح الحديثي
الرقم الجامعي: (٣٢١١١٦٣٩٩)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	د. ياسر محمد الخليل	أستاذ مشارك	النحو واللغة	
المناقش الخارجي	أ.د. بكري محمد الحاج	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	د. سليمان بن عبد الرحمن العبيد	أستاذ مشارك	النحو والصرف	

في يوم الخميس ١٠/٤/١٤٣٩هـ الموافق:٢٨/١٢/٢٠١٧م

إهداء

إلى أبطال الحد الجنوبي

إلى أولئك الرجال الذين ضربوا أروع الأمثال في الشجاعة والإقدام

إلى أولئك الرجال الذين وهبوا أنفسهم لله عز وجل .

أولئك الشّجعان الذين يدافعون عن أمن بلد الحرمين الشريفين .

أولئك الذين يرفعون راية التوحيد عالياً.

أسأل الله لهم النصر والتمكين، ولأعدائهم الخسارة والخذلان.

ملخّص الرّسالة

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: مآخذ ابن هشام الأنصاري على أبي حيان الأندلسي في شرح اللمحة البدرية.

الباحث: علي بن صالح الحديثي .

الدرجة : الماجستير .

موضوع الرسالة : دراسة مآخذ ابن هشام الأنصاري على أبي حيان الأندلسي في كتاب (شرح اللمحة البدرية) وتوثيقها, وبيان أنواع هذه المآخذ ،وبيان آراء النّحويين فيها, وترجيح ما أراه راجحاً بالدليل.

هدف الرسالة: مناقشة مآخذ ابن هشام ،وبيان أنواعها، وأساليبها وتقويمها، إبرازاً للاتجاه النّقدي في الدراسات النّحوية .

مكونات الرسالة:

- المقدمة .
- التمهيد : وفيه ترجمة موجزة لأبي حيان، وابن هشام.
- العرض والدراسة :
  - الفصل الأول: طريقة ابن هشام في عرض المآخذ
  - الفصل الثاني: مآخذ ابن هشام على منهج ابن حيان وأسلوبه.
  - الفصل الثالث: مآخذ ابن هشام على آراء أبي حيان وحدوده.
  - الفصل الرابع : تقييم موقف ابن هشام من أبي حيان .

منهج الرسالة: اتبعت المنهج الوصفي والتحليلي والنقدي، وقد قمت أولاً بوضع عنوان الباب الذي وردت فيه المآخذ، ثم أذكر قول أبي حيان، ثم مآخذ ابن هشام، وأناقش هذه المآخذ ببسط آراء النحويين، وترجيح ما أراه بالدليل.

نتائج الرسالة: أثبتّ في هذه الرسالة شدة ميل ابن هشام على أبي حيان ومخالفته له، واتهامه بالخطل وسفاهة الآراء بالأدلة والبراهين.

وذكرت أن ابن هشام كان له بعض الموافقات لأبي حيان وإن كانت قليلة.

كما أثبتّ أن اعتراضات ابن هشام على أبي حيان مسألة طبيعية، ومظهر من مظاهر التفكير الحر.

الباحث

علي صالح الحديثي

Abstract

Title: Criticism of Ibn Hesham Alansari on Ali Hayan Alandalusi in (Expalantion of Al-Lamha Al-Badria)
Researcher: Ali Saleh Alhadithi
Degree: Master's Degree
Subject of the Study: Studying the Criticism of Ibn Hesham Alansari on Ali Hayan Alandalusi in his book (Explanation of Al-Lamha Al-Badria), indication of this criticism, clarification of the opinions of grammarians on them and favoring what I see preponderant with evidence.
Goal of the Study: discussing the criticism of IbnHesham, showing its kinds and methods to highlight the critical approach in the syntax studies.

Elements of the Study:
• Introduction
• Preface: a brief translation of Abi Hayan and Ibn Hesham
• Studying & discussion:
▪ Chapter one: Ibn Hesham's way to present criticism.
▪ Chapter two: criticism of Ibn Hesham on Ibn Hayan 's methods and approach.
▪ Chapter three: criticism of Ibn Hesham on Ibn Hayan 's opinions
▪ Chapter four: evaluating the situation of Ibn Hesham from Ibn Hayan.

Approach:
The study followed the descriptive, analytical and critical approach. First, I have put the chapter title in which the criticism was mentioned, then I have mentioned the sayings of Ibn Hayan, then IbnHesham Criticism and discussing the criticism with the grammarians opinions and favoring what I see with evidence.

Results of the Study:
The study has shown the disagreement of IbnHesham to Abu Hayan, and accused him of insolence of opinions and foolishness with evidences.
Also, I have mentioned that Ibn Hesham agreed on a few opinions of Abu Hayan.
In addition, I have proven that the criticism of IbnHesham is normal, as it is a manifestation of free thinking.

Researcher :
Ali Saleh Alhadithi

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير البرية، وإمام البشرية، وأفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه، ومن اتّبعه إلى يوم المعاد، أما بعد :

فلا ريب أنّ علم العربية من أبرز العلوم التي أسهمت في خدمة كتاب الله عز وجل، وهي بفنونها المتنوعة علم نبيل. ويُعد علم النحو رائدها، به تصح الألسن ويُتجنّب اللّحن. ولا يخفى على دارس العربية أن كثيراً من علمائها أفنوا أعمارهم في خدمة هذا العلم، وكرّسوا جهودهم للرقي به، فتنوعت مؤلفاتهم في فنونها المختلفة.

ونظراً لأهمية انتقاد العلماء بعضهم بعضاً، وما تنتجه هذه الانتقادات من عمق في التفكير النحوي، فقد رأيت أن يكون بحثي لدرجة الماجستير في هذا المجال، وموضوع رسالتي (مآخذ ابن هشام الأنصاري على أبي حيان في شرح اللمحة البدرية)، وقد اعتمدت على تحقيق الدكتور هادي نهر لهذا الكتاب.

أما دوافع اختيار هذا الموضوع، فأبرزها:

1- المكانة التي حظي بها أبو حيان وابن هشام، وأثرهما على النشاط الثقافي، وعلى الدراسات النحوية بصورة خاصة في القرن الثامن الهجري.

2- إن كتاب (شرح اللمحة البدرية) من أظهر كتب ابن هشام في المآخذ، فهو ليس شرحاً تقليدياً، وإنما كتاب تراحبت أبوابه، وغزرت مادته، وتعقّب فيه آراء أبي حيان، وفصّل فيها بأسلوب رشيق، وبفكر عميق، دون تكلف أو تقعر.

3- إنّ هذه الدراسات تثري البحث العلمي، حيث إنها تقف على كثير من أوجه الاختلافات بين عالمين كبيرين.

4- تنوع هذه المآخذ ما بين مآخذ على الأسلوب، ومآخذ على الحدود، ومآخذ على الآراء النحوية، واستدراكات على إهمال بعض المسائل .

5- التعرف على مدى قوة مآخذ ابن هشام أو ضعفها بعرضها على جمهور النحويين.

أما خطته فقد رأيت أن تكون في أربعة فصول، مسبوقة بمقدمة، فتمهيد، ومتلوّةً بخاتمة، وفهارس فنية.

أما التمهيد: فقد عرفت بأبي حيان وكتابه (اللمحة البدرية) تعريفاً موجزاً، و لم أسهب في ذلك نظراً لشهرتهما، كما عرفت بابن هشام وكتابه (شرح اللمحة البدرية).

وبحثت في الفصل الأول: طريقة ابن هشام في عرض المآخذ، وذكرت تحته ثلاثة مباحث، وهي:المبحث الأول: الاكتفاء بالإشارة والتنبيه.

والمبحث الثاني: ذكر المأخذ وتصحيحه.

والمبحث الثالث: التوسع في مناقشة المآخذ.

وأما الفصل الثاني فتحدثت فيه عن : مآخذ ابن هشام على منهج أبي حيان وأسلوبه، وقد عالجتها في ثلاثة مباحث أيضاً، جاء الأول تحت عنوان: المآخذ على ترتيب المسائل ، والثاني: المآخذ على الإغفال في المسائل، والثالث: المآخذ على الأسلوب.

وتحدثت في الفصل الثالث عن: مآخذ ابن هشام على آراء أبي حيان وحدوده، واشتمل أيضاً على مبحثين، هما: الأول: المآخذ على الآراء النحوية.والثاني: المآخذ على الحدود .

وبحثت في الفصل الرابع: تقييم موقف ابن هشام من أبي حيان، واشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث أيضاً، وهي:

المبحث الأول: أسباب أخذه على المؤلف.المبحث الثاني: مصادره في الأخذ على المؤلف.

المبحث الثالث: تقويم موقف ابن هشام من أبي حيان.

الخاتمة: وفيها ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها, وأهم التوصيات التي أراها.

الفهارس الفنية :

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام .
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

أما من حيث المنهج الذي تمت بموجبه معالجة مادة هذا البحث، فقد اقتضى الأمر تطبيق ثلاثة مناهج علمية هي:المنهج الوصفي والتحليلي والنقدي, الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة،

أما منهجي في معالجة المادة وطرحها فقد كان على النحو الآتي:

1- أضع عنوان الباب الذي ورد فيه المأخذ.
2- أذكر قول أبي حيان في المسألة المعترض عليها.
3- أذكر مأخذ ابن هشام عليه.
4- مناقشة المآخذ, وذلك ببسط آراء النحاة, وإيراد أقوالهم, إن كانت المسألة تتحمل ذلك, وترجيح هذا الاعتراض أو تضعيفه, حسب ما يظهر لي من مدارسة النصوص النحوية في مصادرها .
5- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم, بذكر اسم السورة ورقم الآية.

6- خرّجت الأحاديث النبوية من كتب السنّة المعتبرة.

7- نسبت الأبيات الشعرية إلى قائليها, وذكرت أهم المصادر التي وردت فيها.

8- عرّفت بعض الأعلام الذين أرى أنهم بحاجة إلى تعريف, والذين قد تخفى معرفتهم عن بعض الدارسين.

لقد اجتهدت في هذا العمل, وبذلت ما في وسعي, فإن أصبت فمن الله, وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

وفي الختام :فإني أحمد الله سبحانه وتعالى، على ما سهل ويسر, ثم أشكر أستاذي المشرف على هذه الرسالة, الدكتور: ياسر بن محمد الخليل, على كل ما قدّم من عون ومتابعة لهذا البحث, وما أمدّني به من النصائح والتوجيهات, التي كان لها أثر عظيم في إنجاز هذا البحث, فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر الدكتور: عمّار الددو, والدكتور: سليمان خاطر, والدكتور: ناصر الحريّص, الذين أمدّوني بالنصح والإرشاد, فكل واحد منهم له فضل علي, فبارك الله في مساعيهم.

كما أدعو بالرحمة للدكتور :حسين الصالح،الذي وافاه الأجل المحتوم أثناء إعداد هذه الرسالة، فقد كان حريصا على توجيهي ونصحي،فأسأل الله أن ينور ضريحه، وأن يجعله في عليين.

أسأل الله الإخلاص والقبول, وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

علي بن صالح الحديثي.

التّمهيد

- **أولاً**: التعريف بأبي حيان وكتابه (اللمحة البدرية).
- **ثانياً**: التعريف بابن هشام وكتابه (شرح اللمحة البدرية).

التعريف بأبي حيان وكتابه (اللمحة البدرية)

أولاً: التعريف بأبي حيان.

اسمه ونسبه: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، أمير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني النَّفزي, هذا ما اتفق عليه معظم المؤرخين[1],أما ابن الوردي والسّيوطي فيسمونه: أبا حيان المغربي[2].

أصله من مدينة جيان الأندلسية, وقد هاجرت أسرته من جيان إلى غرناطة, وهو ينسب إلى جيان فيقال: الجياني, وينسب إلى غرناطة فيقال: الغرناطي.أما النفزي فقد جاء هذا اللقب بسبب انتسابه إلى (نفز) إحدى قبائل البربر. أما الأندلسي فنسبته إلى موطنه الكبير (الأندلس).

وحيان ولده, وقد غلبت عليه كنيته (أبو حيان) فلازمته[3].

مولده ونشأته: ولد في غرناطة, في حيّ من أحيائها يعرف بـــ (مطخشارش)، وكانت ولادته في العشر الأخير من شوال سنة (654هـــ), وهذا الذي ذكره معظم الذين ترجموا له, وقال بعضهم: إنه ولد سنة (652 هـــ)[4] .والراجح القول الأول؛ لأن ذلك ما ذكره أبو حيان في إجازته للصفدي فقال[5]: "ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وست مئة".

---

(1) الدرر الكامنة 302/4, شذرات الذهب 251/8, بغية الوعاة 280/1, معجم المؤلفين 784/3, أعيان العصر 325/5, طبقات الشافعية 277/9.

(2) أبو حيان النحوي 29.

(3) أبو حيان النحوي 30،31.

(4) أعيان العصر 326,325/5, طبقات الشافعية 277/9.

(5) الوافي بالوفيات 185/5.

نشأ أبو حيان في غرناطة, وقرأ القرآن, ودرس الحديث وعلوم اللغة العربية على شيوخ عصره, ومن أبرزهم: عبد الحق بن علي الأنصاري[1], وأحمد بن علي الطباع, وغيرهم.ثم ارتحل من الأندلس وهو في الخامسة والعشرين من عمره.

وقد ذكر كثير من المؤرخين أن سبب رحلته من الأندلس ما وقع من خلاف بينه وبين ابن الطباع الذي رفع أمره للأمير محمد بن نصر الفقيه, فعزم الأمير أن ينكّل بأبي حيان, ولذلك ركب أبو حيان البحر ولحق بالمشرق[2].

ارتحل منها إلى فاس, وأقام فيها ثلاثة أيام فقط, ثم تنقل في مدن المغرب وشمال أفريقية, والتقى بالكثير من علمائها كأبي عبد الله محمد بن عباس القرطبي وغيره.

ثم اتجه من المغرب إلى مصر التي كانت قبلة أنظار المسلمين والعرب بعد سقوط الأندلس وبغداد.

لقد أصبحت مصر ملاذًا للعلماء والأدباء, وزخرت بالمدارس, وشهدت حركة عظيمة في التأليف.وفي هذه البيئة العلمية استقر أبو حيان فألف كتباً كثيرة في اللغة والنحو.وعُيّن مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة 704 هـــ .

ثم تنقل بعد ذلك في بلادٍ عدّة, فذهب إلى مكة المكرمة, وإلى الشام, ثم استقر في القاهرة يدرس ويؤلف.

ولأبي حيان ابنٌ اسمه حيان, وابنةٌ اسمها نضار, وكانا على درايةٍ باللغة والنحو[3] .

شيوخه: قال أبو حيان[4]: "وجملة الذين سمعت منهم نحو أربع مئة شخص وخمسين, وأما الذين أجازوني فعالم كثير جدًا، من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار أفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام)

---

(1) قرأ عليه أبوحيان نحو عشرين ختمة، ولازمه نحو سبعة أعوام(معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ:139/2)

(2) الدرر الكامنة 303/4, طبقات الشافعية 278/9, شذرات الذهب 251/8.

(3)الدرر الكامنة81/2

(4) نفح الطيب 552/5, أعيان العصر 345/5, الوافي بالوفيات 184/5 .

ونظرًا لكثرة شيوخه[1]، سوف أذكر أهمهم، وهم:

1- إسماعيل بن هبة الله, أبو الطاهر المليجي المصري (ت681ه)،اشتهر بالقراءات، أخذ عنه خلق كثير،مسند القرّاء بالديار المصرية[2].

2- أبوجعفر بن الطباع الغرناطي(ت691هـ)،كان شيخ القراء في غرناطة،إمام حاذق وصادق،تولى القضاء في غرناطة وعزل نفسه[3].

وقدأخذ عنهما أبوحيان القراءات.

3 - عبدالكريم بن علي بن عمر الأنصاري المعروف بالعلم العراقي(ت704ه)،اشتهر بالتفسير،وهو مصري،وإنما نسب للعراق لأن جده لأمه أبوإسحاق العراقي[4].

4-القطب القسطلاني(ت686ه)،تمكن في علم الحديث وأتقنه،وتولى مشيخة دار الحديث في القاهرة[5]

5 -عبد الصمد بن عبدالوهاب بن عساكر الإمام المحدث أمين الدين أبو اليمن (ت686ه)، ذا معرفة وفهم في الرواية والإسناد،شيخ الحجاز في وقته،اشتهر بكثرة العبادة،والعفاف عن الناس[6] .

6 -ابن دقيق العيد (ت 702 هـ),كان جامعا للعلوم،بارعا فيها،مقدما في معرفة علل

الحديث على أقرانه[7] .

---

(1) الوافي بالوفيات 183/5, بغية الوعاة 280/1, شذرات الذهب 251/8, الدرر الكامنة 303/4, معجم المؤلفين 784/3, نفح الطيب 542,541/2.

(2)شذرات الذهب651/7.

(3)سير أعلام النبلاء386/10.

(4)شذرات الذهب694/7.

(5)شذرات الذهب694/7.

(6)شذرات الذهب688/7.

(7)الدرر الكامنة91/4.

وقد أخذ عنهم أبوحيان علم الحديث.

7- أبو الحسن الأُبّذي(ت680ه)،إمام في اللغةوالنحو والشعر والفقه،من أهل المعرفة بكتاب سيبويه،كان من أعلم أهل وقته بخلاف النحويين بصريهم وكوفيهم[1].

8-ابن الضائع الإشبيلي(ت680ه)،من أعظم نحاة عصره،انتهت رئاسة النحو في الأندلس إليه،انتصر لسيبويه ضد كل من انتقده،وله كتب في الرد على مخالفيه[2].

9- الرضي الشاطبي(ت684ه)،إمام عصره في اللغة،تصدرفي القاهرة،أخذ الناس عنه[3] .

10- أبو الحسن بن أبي الربيع(ت688ه)،نحوي أندلسي ،من أئمة النحو في زمانه[4].

11-أبو جعفر اللبلي(ت691ه)،فقيه، ونحوي،ولغوي أندلسي[5].

12-أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبي ابن النحاس (ت698 هـــ) ،نحوي من العصر المملوكي، كان إمام العربية في مصر[6].

13-أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي (ت 708 هـــ) ،أحد نحاة الأندلس محدثيها، أقرأالقرآن والنحو والحديث بمالقة وغرناطة[7].

وقد أخذ عن هؤلاء النحو.

---

(1)بغية الوعاة199/2.

(2)بغية الوعاة204/2.

(3) شذرات الذهب677/7.

(4)الأعلام للزركلي191/4.

(5)نفح الطيب561/2.

(6)بغية الوعاة13/1.

(7)الدرر الكامنة84/1.

تلاميذه : أخذ العلم عن أبي حيان عدد كبير من العلماء الذين اشتهروا وذاع صيتهم[1]، ومن أشهرهم:

1- محمد بن عبد الوهاب بن علي الإسنائي جمال الدين (ت 739هـ)،تولى القضاء ،واشتغل بالفقه،نشأ في سعادة ورئاسة،وقرأ على أبي حيان (الفصول) في النحو[2].

2- تقي ال إبراهيم بن محمد برهان الدين, أبو إسحاق السفاقسي (ت 742هـ)،نحوي معروف،اشتهر بصاحب إعراب القرآن،لشهرة إعرابه وهو كتاب(المُجيد في إعراب القرآن المجيد)،وهو من أفضل كتب إعراب القرآن الكريم[3].

3- ابن أم قاسم الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)،مفسر وفقيه وأديب ونحوي شهير، أغلب مؤلفاته في النحو وعلوم القرآن،وأشهرها(الجنى الداني في حروف المعاني)[4]

4- ابن مكتوم أحمد بن عبد القادر الحنفي (ت749هـ)،تقدم في الفقه والتفسيروالنحو واللغة،أشهر كتبه(الدر اللقيط من البحر المحيط)،تولى تدريس التفسير في بالقبة المنصورية بالقاهرة بعد وفاة شيخه أبي حيان[5].

5- تقي الدين السبكي (ت 755هـ)،الفقيه الشافعي المحدث الحافظ الأصولي النحوي الأديب،لقب بشيخ الإسلام وقاضي القضاة[6].

---

(1) شذرات الذهب 252/8, بغية الوعاة 282/1, معجم المؤلفين 784/3 .

(2)الطالع السعيد302.

(3)أعيان العصر120/1.

(4)شذرات الذهب274/8.

(5)شذرات الذهب273/8.

(6)شذرات الذهب304/8.

(7)شذرات الذهب307/8.

6- السمين الحلبي (ت 756هـ)،عاش في القاهرة، من أشهر علماء النحو في عصره،قرأ في القراءات والحديث والتفسير،أشهر كتبه(الدرالمصون) و(شرح التسهيل)[7].

7- خليل بن أيبك, صلاح الدين الصفدي (ت 764هـ)،برع في اللغة والنحو والأدب،له مؤلفات مشهورة بلغت خمسين،أهمها: الوافي بالوفيات،وأعيان العصر وأعوان النصر[1]

8- ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن القرشي (ت 769هـ)،من أئمة النحاة،له مؤلفات كثيرة،أشهرها:شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قال عنه أبو حيان:ماتحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل[2].

9- الجمال الإسنوي(ت772ه)،سمع الحديث، واشتغل بالفقه، وله دراية بالنحو، له كتاب :شرح المنهاج،للبيضاوي[3].

10- أحمد بن محمد الأصبحي الأندلسي أبو العباس العنابي (ت 776هـ)،لازم أبا حيان ، وأخذ عنه النحو، وقرأ عليه القراءات الثمان،تولى مشيخة النحو في المدرسة الناصرية،له كتاب :شرح كتاب سيبويه،وشرح التسهيل،ونزهة الأبصار في محاسن الأشعار[4].

11- ناظر الجيش (ت778ه)،لغوي نحوي مصري، يعود أصله إلى حلب، أبرز كتبه:تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد[5].

12- محمد بن محمد بن علي الغماري المصري المالكي (ت 808هـ)،عارف بالعربية،حافظ للشعر،قوي في فنون الأدب[6].

---

(1)طبقات الشافعية،لابن قاضي شهبة5/10.

(2)شذرات الذهب367/8.

(3)شذرات الذهب383/8.

(4)شذرات الذهب414/8.
(5)شذرات الذهب446/8.
(6)شذرات الذهب35/9.

مؤلفاته: صنف أبو حيان في التفسير والفقه والنحو والصرف والأدب وفي اللغة وفي التاريخ, وأهم مؤلفاته [1] :

1- البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم.
2- إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب.
3- التجريد لأحكام سيبويه.
4- التذييل والتكميل في شرح التسهيل.
5- تذكرة النحاة.
6- المبدع في التصريف.
7- ارتشاف الضرب من لسان العرب.
8- النكت الحسان.
9- الشذا في مسألة كذا.
10- الفصل في أحكام الفصل.
11- اللمحة البدرية.
12- الشذرة الذهبية.
13- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء.
14- عقد اللآلي في القراءات السبع الغوالي.

(1) طبقات الشافعية 279/9, أعيان العصر 346/5, نفح الطيب 552/2, الدرر الكامنة 304/4, شذرات الذهب 254/8, معجم المؤلفين 785/3 .

15- تقريب النائي في قراءة الكسائي.

16- تحفة الندس في نحاة الأندلس.

17- الأبيات الوافية في علم القافية.

18- كتاب الإدراك للسان الأتراك: وهو باللغة التركية.

19- منطق الخرس في لسان الفرس: وهو باللغة الفارسية.

20- نور الغبش في لسان الحبش: وهو باللغة الحبشية.

وفاته: اتفق أغلب المؤرخين أنه توفي سنة (745هـ), في يوم السبت في الثامن والعشرين من صفر, ودفن من الغد بمقبرة الصوفية في مصر خارج باب النصر, وصلي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر[1] ,رحمه الله وغفر له .

(1)طبقات الشافعية279/9،شذرات الذهب 254/8،الدرر الكامنة 310/4، الوافي بالوفيات 185/5،معجم المؤلفين784/3، أعيان العصر 327/5 .

ثانياً: كتاب اللَّمحة البَدرية

هو كتاب مختصر في النّحو ألّفه أبو حيان, واسمه الكامل (اللمحة البدرية في علم العربية), وسماه حاجي خليفة (الملحة) [1]

وقد قسمه أبو حيان إلى مقدمة, وسبعة أبواب:

- أما المقدمة: فقد تكلم فيها عن:
  - الكلمة وأنواعها.
  - الإعراب وألقابه وعلاماته.
- أما الأبواب السبعة فهي:

الأول: في النكرة والمعرفة.

الثاني: في المرفوعات.

الثالث: في المنصوبات.

الرابع: في المجرورات.

الخامس: في التوابع.

السادس: في الفعل.

السابع: في غير المنصرف.

ومن أبرز ميزات هذا الكتاب: أنه مختصر جداً, وليس فيه غموض.بل هو واضح جليّ, يصلح للطلاب المبتدئين.

وقد انتهى منه أبو حيان في الحادي عشر من رمضان المعظم سنة 689هـ بالقاهرة, وهذا هو المذكور في آخر اللمحة.

---

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:1818/2

لهذا الكتاب شروح عدة, أشهرها: شرح ابن هشام, وهو الكتاب المقصود بالدراسة ، وشرحها الشيخ الإمام أبو عبدالله محمد بن عبدالدائم البرماوي[1]، واختصرها محمد ابن عبدالرحيم المعروف بالبقراط[2]

(1) أصولي وفقيه شافعي، عالم بالحديث والنحو والعربية، تولى التدريس بالقدس حتى مات سنة831ه، من كتبه:شرح لامية ابن مالك،وشرح الصدور بشرح زوائد الشذور(ينظر:شذرات الذهب:9/286)

(2) أحد الذين تصدروا للإقراء في مصر،اشتغل بالنحو،وبرع فيه (ينظر:الدرر الكامنة:4/7)

التّعريف بابن هشام

وكتابه (شرح اللمحة البدرية)

أولاً: التعريف بابن هشام.

اسمه ونسبه: هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام, جمال الدين, أبو محمد النحوي [1]. وذكر بعضهم [2]: أنه عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري, ولعلّ هذا من باب الاختصار.

مولده ونشأته: اتفق معظم المؤرخين على أنه ولد في شهر ذي القعدة سنة 708هـ, في القاهرة [3]. وذكر صلاح الدين الصفدي أن (مولده تقريباً بعد العشرة وسبع مئة) [4] .

نشأ ابن هشام في مصر, وكانت مصر موئل العلم والعلماء آنذاك, وإليها توجه المثقفون والعلماء, فقد زخرت مدارسها ومساجدها بالعلماء في كل فنّ.

وابن هشام نشأ في هذه البيئة العلمية المتقدمة, وتلقى أنواع العلوم المختلفة, وأخذ عن أكابر العلماء والشيوخ, أمثال عبد اللطيف بن المرحّل, والتاج الفاكهاني وغيرهم.

كان ابن هشام رجلاً طموحاً مثابراً, حتى وصل إلى مناصب مرموقة, فكان مدرساً للتفسير بالقبة المنصورية بالقاهرة, ثم معلماً بمدرسة الحنابلة بالقاهرة.

وبرع في النحو, فكان إماماً يشار له بالبنان, وطار صيته في أنحاء العالم الإسلامي, حتى قال عنه ابن خلدون [5]: "ومازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه".

قال عنه ابن حجر العسقلاني[1]: "تصدر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين, وانفرد بالفوائد الغريبة, والمباحث الدقيقة, والاستدراكات العجيبة, والتحقيق البالغ, والاطلاع

---

(1) الدرر الكامنة 308/2, البدر الطالع 276/1, حسن المحاضرة 536/1.

(2) شذرات الذهب 329/8, بغية الوعاة 68/2.

(3)الدرر الكامنة 308/2, البدر الطالع 276/1, بغية الوعاة 68/2 .

(4) أعيان العصر 6/3 .

(5) الدرر الكامنة 309/2 .

المفرط, والاقتدار على التصرف بالكلام, والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً موجزاً مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب" .

شيوخه: أخذ ابن هشام عن عدد كبير من العلماء[2], أشهرهم:

1- تاج الدين الفاكهاني (ت 731هـ)،قرأ عليه ابن هشام كتابه(شرح الإشارة)[2].

2- بدر الدين بن جماعة (ت 733هـ)،شيخ الإسلام ،وقاضي القضاة في الشام ومصر،ألف في التفسير وعلوم القرآن والفقه والأخلاق والتاريخ والنحو والفلك[3].

3- بدر الدين بن محمد الكناني(ت733ه)،درس ابن هشام الحديث،قاضي قضاة بيت المقدس[4].

4- المجد الزنكلوني(ت740ه)،ولي مشيخة البيبرسية،ودرّس بهاوبالجامع الحاكمي[5].

---

(6) الدرر الكامنة 308/2.

(2) الدرر الكامنة 308/2 ,بغية الوعاة 68/2, البدر الطالع 276/1, شذرات الذهب 329/8.

(2)الدرر الكامنة93/3

(3)البداية والنهاية357/18.

(4)شذرات الذهب184/8.

(5)الدرر الكامنة241/1.

(6)شذرات الذهب244/8.

5- عبد اللطيف بن المرحّل: وكان ابن هشام يفضله على أبي حيان، فيقول: "كان الاسم في زمانه لأبي حيان, والانتفاع بابن المرحّل", (ت 744هـ)[6].

6-تاج الدين التبريزي (ت 746هـ)،نزيل القاهرة،له علم بالفقه والأصول والرياضيات،كان من كبار العلماء،جامعا لأنواع العلوم[1].

7- شمس الدين ابن السرّاج المصري (ت 746هـ)،اشتهر بالقراءات، وعرف النحو

وأقرأه[2].

وسمع ديوان زهير على أبي حيان الأندلسي[3].

(1)الوافي بالوفيات144/21.

(ك) طبقات القراء للذهبي1263/3.

(3)الدرر الكامنة308/2.

تلاميذه: أخذ العلم عنه الكثير من التلاميذ, وأشهرهم:

1- أبو بكر البالسي (ت 767هـ)،نحوي شهير،أخذ عن الجمالين ابن هشام والإسنوي،برع وتميز ولم يحدث[1].

2- جمال الدين أبو الفضل بن محمد بن أحمد النويري (ت 786هـ)،قاضي مكة وخطيبها في عصره،برع في الفقه. [2]

3- ابن التبّاني:جلال بن أحمد بن يوسف (ت793هـ)،انتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره،صنف: المنظومة في الفقه،وغيرها[3].

4- ابن الفرات عبدالخالق بن علي المالكي(ت794هـ)،درس القضاء،وبرع في الفقه[4].

5- إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم اللخمي (ت 796هـ)،مهر في الفقه والعربية،صنف مختصر شرح(بانت سعاد)[5].

6- ابنه محمد مجد الدين (ت 799هـ)،قرأ العربية على أبيه،وشارك في غيرها قليلا،وكان إليه المنتهى في حسن التعليم،مع الدين المتين[6].

(1)بغية الوعاة2/151.

(2)شذرات الذهب8/502.

(3)بغية الوعاة1/488.

(4)شذرات الذهب8/570.

(5)بغية الوعاة1/427.

(6)شذرات الذهب8/616.

7- ابن الملقن عمر بن علي الأنصاري(804ه)،بلغت تصانيفه ثلاث مئة،أخذ العربية عن أبي حيان وابن هشام[1].

8- إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجويّ (ت830هـ)،أخذ العربية عن ابن هشام،وكان ماهرا فيها،وكان جل ماعنده حل الألفية[2].

(1)البدر الطالع1/508.

(2)بغية الوعاة1/427.

مؤلفاته: أهمها[1]:

1- الإعراب عن قواعد الإعراب.

2- الألغاز.

3- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

4- التذكرة.

5- الجامع الصغير.

6- الجامع الكبير.

7- رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة.

8- شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

9- شرح قصيدة (بانت سعاد).

10- شرح قطر الندى وبل الصّدى.

(1) الدرر الكامنة 309/2, بغية الوعاة 69/2, شذرات الذهب 330/8, البدر الطالع 276/1, أعيان العصر 6/3 .

11- القواعد الكبرى.

12- القواعد الصغرى.

13- المسائل السفرية في النحو.

14- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

15- موقد الأذهان, وموقظ الوسنان.

وفاته: توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة 761هـ في القاهرة, ودفن بمقبرة الصوفية بمصر[1], رحمه الله وغفر له

ثانياً: كتاب (شرح اللمحة البدرية)

هو كتاب نحوي يشرح كتاب أبي حيان (اللمحة البدرية), وقد بيّن ابن هشام الغرض من شرحه, فقال: ".. فهذه نكت حررتها على "اللمحة البدرية في علم العربية" لأبي حيان الأندلسي مكملة من أبوابها ما نقص, ومسبلة من أذيالها ما قلص ,ومستهوية لواضعها من أولي الألباب دعاء يستجاب..".

سار ابن هشام على تبويب أبي حيان, وفصّل, وشرح الموضوعات التي جاءت موجزةً عند أبي حيان.

وقد أكثر من الاعتراضات على أبي حيان في هذا الشرح, فلا تكاد ترى صفحة من صفحاته إلا فيها اعتراض على أبي حيان.

وقد تنوعت تلك الاعتراضات, فمنها اعتراضات على منهج أبي حيان وأسلوبه, ومنها اعتراضات على آرائه وحدوده. وهذا ما سوف نفصل فيه _ بإذن الله _ لاحقاً .

من أهم مميزات الكتاب:

(1) البدر الطالع 277/1, شذرات الذهب 331/8, بغية الوعاة 69/2.

أولاً:يعد مصدرا مهما للوقوف على نقد ابن هشام لأبي حيان ومخالفته له.

ثانياً: اهتمّ بذكر الأصول العامة للمسائل النحوية, ومحاولة تبسيطها.

ثالثاً: شمول الكتاب واستيعابه لآراء النحويين السابقين.

رابعاً:اعتمد أسلوب المحاورة كثيرا في هذا الكتاب, وذلك لإقناع المتلقي بما يريد.

خامساً: الردّ على أدلة خصومه وتفنيدها, بالأدلة والبراهين.

سادساً: الوضوح وسهولة الفهم للكتاب, والبعد عن التعقيد.

سابعاً: إعراب بعض التعابير المشكلة, كإعرابه جملة(خرجتُ فإذا به قائماً) وإعراب (يوماً) في قوله ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا﴾ [1] وغير ذلك مما يشكل إعرابه على بعض طلبة العلم.

ثامناً: توضيح بعض الاصطلاحات: كمصطلح النكرة, و(المبهمات) من أسماء المكان وغيرها من الاصطلاحات.

(1) الإنسان: 10.

الفصل الأول

منهج ابن هشام في عرض المآخذ

- **المبحث الأول**: الاكتفاء بالإشارة والتنبيه.
- **المبحث الثاني**: ذكر المأخذ وتصحيحه.
- **المبحث الثالث**: التوسع في مناقشة المأخذ.

المبحث الأول

الاكتفاء بالإشارة والتنبيه

تعقّب ابن هشام أبا حيان في هذا الكتاب, فلم يترك باباً من أبوابه إلا وذكر فيه مأخذاً أو أكثر. وقد عرض ذلك بطرق مختلفة.

فتارةً يشير إلى المأخذ فقط, وتارةً أخرى يذكر المأخذ ويصححه, وتارةً ثالثةً يتوسّع في مناقشة المأخذ, ويطنب فيه.

ولعلّ الاختلاف في طريقة عرضه للمأخذ يعود إلى طبيعة ذلك المأخذ من حيث الوضوح وعدمه.فبعض المآخذ واضح لا يحتاج إلاّ إلى إشارة إليه دون بسط أو شرح. وبعضها يحتاج إلى بسط وتفصيل.

وفي هذا المبحث أشير إلى المآخذ التي اكتفى فيها ابن هشام بالإشارة والتنبيه.

ولقد وجدت هذه الطريقة هي الأقل في هذا الكتاب, فلا نكاد نراها إلا في نزر يسير فيه.

وسأذكر بعض الأمثلة على هذه الطريقة:

أولاً: في عدد أفعال المقاربة:

ذكر أبو حيان منها ثلاثة عشر, وقد أخذ عليه ابن هشام ذلك, فقال[1]: "وقد ذكر المصنف منها ثلاثة عشر,كما ذكر في (كان) وقد رأيت بعضهم أوصلها إلى الثلاثين".

فابن هشام هنا يشير إلى أن أفعال المقاربة أكثر مما ذكره أبو حيان, فقد أوصلها البعض إلى الثلاثين, ومع ذلك لا نجد ابن هشام يذكر هذه الثلاثين, وإنما يكتفي بما ذكره أبو حيان ولا يزيد عليه.

---

(1) شرح اللمحة 19/2.

ولعل مردّ ذلك إلى أن ما ذكره أبو حيان هو أشهرها, وأكثرها استعمالاً, فلم يزد ابن هشام على ما ذكره أبو حيان, وإنما أشار إشارة عابرة إلى وجود غيرها من أفعال المقاربة, حتى لا يظن المتلقي أنها ثلاثة عشر فقط, وليكون دافعاً للبحث لطالب العلم.

ثانياً: عمل (لا) النافية المشبهة بليس:

قال أبو حيان[1]: " وتعمل (لا) عملها, فتقول: لا رجل قائماً ".

وقد أخذ عليه ابن هشام مأخذين, أشار إليهما إشارة عابرة, دون شرح أو تفصيل.

فقال[2]: "وكثير يظنّ اتفاق العرب على إعمالها, ويخص الخلاف ب(ما) وليس الأمر كذلك".

وقال أيضاً [3]: "وقوله: وتعمل عمل (لا) حقه أن يقول: لا النافيه " .

فقد ذكر ابن هشام هنا مأخذين عابرين:

أولهما: أن العرب اختلفوا في إعمال (لا), وليس كما أطلق أبو حيان بالجواز.

وثانيهما: عدم تقييد أبي حيان (لا) بالنافية, لوجود لاءات أُخَر.

لم يطل ابن هشام الكلام في هذين المأخذين, وإنما اكتفى بالإشارة.

ثالثاً: حروف ربط الجواب بالقسم:

قال أبو حيان [4]: "ويربط القسم بالمقسم عليه بالنفي: (ما) أو (لا).. وفي الإيجاب:(إن) ".

قال ابن هشام [5]: "وقوله: في النفي، كان الأحسن أن يقدّم ما يربط في الإيجاب".

---

(1) شرح اللمحة 33/2.

(2) شرح اللمحة 33/2.

(3) شرح اللمحة 35/2.

(4) شرح اللمحة 263/2.

(5) شرح اللمحة 263/2.

هنا أخذ ابن هشام على المؤلف تقديمه أدوات النفي التي تربط القسم بالمقسم عليه, وكان الأولى عند ابن هشام أن يقدّم الأدوات التي تربط في الإيجاب, وابن هشام هنا لم يذكر لذلك تعليلاً أو توضيحاً, وإنما اكتفى بالإشارة.

ويظهر لي أنّ ابن هشام لم يفعل ذلك, لأن المتعارف عليه أن يبدأ بالإيجاب لأنّه الأصل, والنفي فرع له, فنظراً لوضوح الأمر لم يرد ابن هشام أن يعلل أو يشرح, فالأمر لا يحتاج لمزيد من التوضيح.

رابعاً: التوكيد:

ذكر أبو حيان أن من ألفاظ التوكيد المعنوي: (أبصع)[1].

علّق ابن هشام عليه قائلاً[2]: "وليس بالمشهور ولا بالواضح". اكتفى ابن هشام هنا بمخالفة أبي حيان أنّ هذا اللفظ ليس من ألفاظ التوكيد, كما زعم أبو حيان.و لم يزد على قوله: ليس بالمشهور ولا بالواضح، مع العلم أنه يوجد خلاف بين النحويين في صحة التوكيد بـــ(أبصع) وحدها, دون أن يسبقها لفظ (أجمع), والجمهور على أنّه لا يؤكد بها دون أن يسبقها لفظ (أجمع)[3].

أما ابن هشام فيذكر رأيه في هذه المسألة, دون الإشارة إلى ما وقع من خلاف بين النحويين.

---

(1) شرح اللمحة 292/2.

(2) شرح اللمحة 292/2.

(3) شرح اللمحة 201/5،(وينظر الخلاف في:المفصل114،وشرح المفصل لابن يعيش:46/3)

خامساً : حروف العطف:

ذكر أبو حيان أن (أو) و(أم) يشركان في الإعراب دون الحكم[1].

وقد خالفه ابن هشام في ذلك, فقال [2]: "وما اختاره هذا المؤلف من إن (أو) و(أم) يشركان في الإعراب دون الحكم هو المشهور في التصانيف, والصحيح خلافه, وقد تبين الصبح لذي عينين".

فابن هشام خالف رأي أبي حيان في اشتراك (أو) و(أم) في الإعراب دون الحكم, وهذا رأي الجمهور[3]. فهما عنده يشتركان في الإعراب والحكم. وقد عرض اعتراضه دون إشارة إلى الخلاف الذي وقع بين النحويين, وإنما بمجرد إشارة إلى رأيه الذي يراه, دون تفصيل.

سادساً: أفعال التعجب:

قال أبو حيان [4]: "وأما فعل التعجب فنحو: ما أحسن زيداً وأحسِن بزيد " ... ومعنى أحسِن: أحسَن وهو أمر بمعنى الخبر".

آخذه ابن هشام, قائلاً [5]: "وقوله : وهو أمر بمعنى الخبر، لا فائدة له بعد قوله: ومعنى أحسن", و لم يزد ابن هشام عن ذلك, فلم يعلل, و لم يشرح, وإنما ذكر المأخذ فقط.

ولعل مردّ ذلك أن هذا مأخذ أسلوبيّ, ولا مجال فيه للتطويل والشرح, بل ذكر ابن هشام رأيه دون تفصيل أو شرح, لأن الأمر لا يحتاج إلى ذلك.

---

(1) شرح اللمحة 313/2.

(2) شرح اللمحة 322/2.

(3) الارتشاف 1989, الجنى الداني 227

(4) شرح اللمحة 333/2.

(5) شرح اللمحة 336/2.

سابعاً: غير المنصرف:

قال أبو حيان[1]: "والعلل المانعة يجمعها قولك:

أنِّث وزد واجمع وزن وعرّف واعدل واعجم ولتركّب وصف".

قال ابن هشام[2]: "وفي قوله: (ولتركّب) إدخال لام الأمر على فعل الفاعل المخاطب, وهو شاذ".

فابن هشام أشار إلى شذوذ دخول لام الأمر على فعل الفاعل المخاطب, و لم يزد على ذلك, رغم وجود خلاف في المسألة, وتصحيح بعض النحويين دخول لام الأمر على فعل الفاعل المخاطب بقلة[3].

ولعل ابن هشام ذكر الرأي الراجح برأيه في هذه المسألة دون التطرق لخلاف النحويين, لأنها مسألة عارضة وليست في صميم شرحه للكتاب.

---

(1) شرح اللمحة 351/2.

(2) شرح اللمحة 352/2.

(3) المقتضب 44/2, شرح الرضي على الكافية 84/4.

المبحث الثاني

ذكر المأخذ وتصحيحه

في هذه المبحث أذكر الطريقة الثانية في عرض ابن هشام لمآخذه على أبي حيان, وهي أن يذكر المأخذ ويقوم بتصحيحه دون التوسع في مناقشة هذا المأخذ, وهذه الطريقة هي أكثر الطرق التي استخدمها ابن هشام في هذا الشرح.

وإليك أمثلة عليها :

أولاً: علامات الفعل:

قال أبو حيان [1]: "ويعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة, وبالياء, وبلم نحو: قامت, وقومي, و لم يضرب".

أخذ ابن هشام على أبي حيان مأخذين هنا، الأول: أنّه لم يفصح عن طبيعة الياء التي يعرف بها الفعل، فقال[2]:"الياء, والمراد بها ياء المخاطبة, ولو أفصح عنها فقال: وياء المخاطبةلكان أولى لئلا يتوهم دخول ياء المتكلم, وهي غير خاصة بالفعل, بل تتصل بالكلم الثلاث, وقد اجتمع ذلك في قوله سبحانه:﴿إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ﴾[3], فكأنه اعتمد التمثيل, وليس بشيء".

والثاني كأنه أراد بالعلامات الثلاث أن يجعل لكلّ فعل علامة، وهذا غير صحيح، فقال ابن هشام أيضاً [4]: "وظاهر كلامه أنه أراد بهذه العلامات الثلاث أن يذكر لكل نوع

---

(1) شرح اللمحة 257/1.

(2) شرح اللمحة 259/1.

(3) سورة الأنعام 161.

(4) شرح اللمحة 259/1.

من أنواع الفعل علامة تخصه, و لم يسلم له ذلك, فإن الياء لا تختص بالأمر, بل هي مشتركة بينه وبين المضارع".

نلحظ من خلال هذين المأخذين أن ابن هشام ذكرهما, ثم صوبهما بما يراه صحيحاً, ثم علل لذلك، ولعلّ طبيعة هذين المأخذين هي التي جعلت ابن هشام لا يطيل في الشرح والتوضيح, حيث إنهما مأخذان أسلوبيان, ولا يحتاجان إلى مزيد شرح وبسط, حيث لا مجال للإطالة فيهما.

ثانياً: أنواع الإعراب.

قال أبو حيان[1]: " ألقابه رفع ونصب في الاسم والفعل نحو: زيد يقوم, وإن زيداً لن يقوم ...".

آخذه ابن هشام في وجهين: اعترض ابن هشام على أبي حيان في استعماله مصطلح (اللقب) في غير موضعه، وكان الأولى أن يستعمل مصطلح (النوع) فقال[2]: "وقولنا: أنواعه أولى من قول المصنف تابعاً لابن عصفور "ألقابه" لأن اللقب يساوي الملقب, وقولنا: رفع مثلا لا يساوي قولنا: الإعراب, بل أخص منه, والإعراب أعم, فنثبت أن هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب, والإعراب جنس لها, لا أنها ألقاب له, وهو ملقب بها ".

والمأخذ الثاني الذي آخذه عليه في هذا الموضع هو أنه لم يقيد الاسم والفعل، وكان الأولى أن يقيدهما، فقال معترضاً عليه[3]: "وقوله: "في الاسم والفعل " ينبغي أن يقيدهما, فيقول: في الاسم المتمكن, والفعل المضارع السالم من نون الإناث ومن نون التوكيد المباشرة".

---

(1) شرح اللمحة 277/1.

(2) شرح اللمحة 278/1.

(3) شرح اللمحة 278/1.

ففي المأخذ الأول: أخذ ابن هشام على أبي حيان أنه عبر بتعبير كان غيره أولى منه, فأنواع الإعراب أولى من ألقاب الإعراب .

أما في المأخذ الثاني: فقد أكمل ما نقص على أبي حيان, وقيّد ما أطلقه, ليتضح المقصود للمتلقي.

هذان مأخذان أسلوبيان, ولا يحتاجان إلى كثير إيضاح وشرح, ولهذا نجد أن ابن هشام لم يطل أو يسهب في الشرح, وإنما صححه وبينه دون تطويل.

ثالثاً: كان وأخواتها.

قال أبو حيان [1]: "واسم كان وأخواتها, وهي كان, وأمسى, وأصبح, وأضحى, وظل, وبات, وصار, ومادام, ومازال, وما انفك, وما برح, يرفع بها المبتدأ وينصب خبره ...". أخذ عليه ابن هشام ستة مآخذ, فقال [2]: " وفي كلام المصنف خدوش".

أحدهما: قوله: "هي كان" والجيد هي: أمسى, لأن كان عرفت, وإنما الحاجة إلى استقصاء أخواتها لا غير.

والثاني: جعله "ما دام" من أخواتها, والذي هو من أخواتها هو "دام" و"ما" شرط لها, وكذلك تقول فيما بعدها.

والثالث: أن كلامه ظاهر في أن كلمة "ما" في الخمسة على حد سواء, وإنما هي في "دام" ظرفية, وفي غيرها نافية.

والرابع: أنه يقتضي أن شرط "دام" تقدم "ما" على كل حال, وإنما هو "ما" الظرفية.

والخامس: أنه يقتضي مثل ذلك في "زال" وأخواتها أيضاً, وإنما المعتبر معهنّ "ما" النافية لا مطلق ما.

---

(1) شرح اللمحة 5/2.

(2) شرح اللمحة 16/2 ، 17 .

السادس: أن هذه الأربعة لا يشترط فيهنّ لفظة "ما" النافية, بل النفي مطلقاً, والنهي والدعاء والاستفهام بمنزلته".

كلّ هذه المآخذ مآخذ أسلوبية, ذكرها ابن هشام وصححها الواحد تلو الآخر من دون تطويل أو شرح, فالأمر لا يحتاج إلى أكثر من ذلك.

ولعلّ وضوح هذه المسائل هي التي جعلت أبا حيان لا يلتفت إليها؛ لأنّه بنى لمحته على الاختصار.

رابعاً: أفعال المقاربة:

قال أبو حيان[1]: «ومن باب كان أفعال المقاربة ..».

قال ابن هشام[2]: «وقوله: "المقاربة" يؤذن بأن الجميع يدل على المقاربة, والنحاة مضطربون في ذلك, فمنهم من اعترف بأن ذلك حقيقة كأبي عمرو الحاجب ــ رحمه الله ــ وشرحه بما يوقف عليه من كلامه, ومنهم من جعله مجازاً, وقالوا: إنهم سموا الكل باسم الجزاء».

هنا انتقد ابن هشام أبا حيان بأنه أطلق كلمة "المقاربة" على جميع أفعال هذا الباب وقد بيّن ابن هشام أن النحويين لم يتفقوا على ذلك, وإنما انقسموا إلى فريقين, فريق يرى أن الجميع للمقاربة, وفريق يجعل ذلك من تسمية الكل باسم الجزء, وليس كلها للمقاربة.

ونلحظ أن ابن هشام لم يفصل هنا باختلاف النحويين في هذه المسألة وإنما ذكرها بإيجاز. ولعلّ ذلك يرجع إلى أن الخلاف في التسمية, وليس في العمل لهذه الأفعال والتسمية أمر يسير, ليس له تأثير فعليّ في عمل هذه الأفعال, فلم يرد ابن هشام أن يطيل في أمر لا تأثير له في الاستعمال.

---

(1) شرح اللمحة 19/2.

(2) شرح اللمحة 27/2.

خامساً: لا النافية المشبهة بليس.

قال أبو حيان[1]: «وتعمل "لا" عملها».

قال ابن هشام[2]: (وقوله: "عملها" أي عمل "ما" وكان الأجود أن يقول في: (ما) و(لا) إنهما يعملان عمل (ليس) لأنهما محمولتان عليها, وليست (ما) أصلاً في هذا العمل فتنسب إليها (لا) ».

هنا مأخذ أسلوبيّ ذكره ابن هشام, وعلّل له بتعليل مقنع حيث طلب من أبي حيان الرجوع إلى الأصل, وليس حمل فرع على فرع, ونلحظ أن هذا المأخذ لم يزد على سطرين وضح فيهما ابن هشام ما يريد.

سادساً : باب المنصوبات.

قال أبو حيان[3]: «المنصوبات اثنا عشر: المفعول به, وعامله فعل, واسم فاعل, ومثال, ومصدر, واسم فعل».

وقال ابن هشام[4]: «وقوله: "واسم فاعل" أي: أو اسم فاعل, وكذا فيما بعده ولو أنه قال: "وعوامله" بالجمع, أو أتى بـــ"أو" مكان الواو لكان أحسن في التعليم وأقرب للتفهيم».

وهذا ــ أيضاً ــ مأخذ أسلوبيّ أخذه ابن هشام على أبي حيان وبين العلة وهي التسهيل على المتعلم ، ولعل أبا حيان تركه لوضوحه، فليس ممكناً أن تجتمع هذه العوامل كلها للمفعول به، فهذا محال.

---

(1) شرح اللمحة 33/2.

(2) شرح اللمحة 35/2.

(3) شرح اللمحة 61/2.

(4) شرح اللمحة 63/2.

سابعاً: الفعل المتعدي واللازم:

قال أبو حيان[1]: «الفعل قد ينصب واحداً .. أو اثنين .. ».

قال ابن هشام[2]: «وقوله: "قد ينصب إلى آخره" كان ينبغي أن يقول: وقد لا ينصب لئلا يتوهم الناظر في هذا الموضع إلى أن الفعل صالح دائماً لعمل النصب».

وهذا مأخذ أسلوبيّ دقيق في أخصر عبارة, حيث لم يضف ابن هشام إلا حرفاً واحداً هو (لا) !

وعلّل ابن هشام ذلك بأنه لدفع وهم القارئ بأن الفعل دائماً يعمل النصب, حيث إن الفعل قد يكون لازماً, فلا ينصب مطلقاً .

ثامناً: اسم الفاعل.

قال أبو حيان[3]: «واسم الفاعل إن كان فيه الألف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً ..».

قال ابن هشام[4]: «وقوله: إن كان فيه "أل" عبارة فيها عجمة ونقص, أما العجمة فجعله "أل" في اسم الفاعل, وكان الجيد أن يقول: إن كان بـــ(أل) أو إن كان مقترناً ب(أل), وأما النقص فحقه أن يقيد (أل) بأن تكون موصولة, لأنها متى قُدِّرت للتعريف اقتضى القياس ألا تعمل شيئاً, نصّ على ذلك أصحاب الأخفش, وهو الحق لمن تأمل».

هنا مأخذان: الأول رمى فيه عبارة أبي حيان بالعجمة, وعلّل لذلك, والثاني: رمى فيه عبارة أبي حيان بالنقص في الجملة, وعلّل ذلك أيضاً, وذكر الرأي الذي يراه راجحاً من خلاف النحويين, دون تطويل.

وهما مأخذان دقيقان لمن تأمل.

---

(1) شرح اللمحة 65/2.

(2) شرح اللمحة 75/2.

(3) شرح اللمحة 77/2.

(4) شرح اللمحة 83/2.

تاسعاً: المنادى:

قال أبو حيان[1]: «المنادى مفعول بفعل محذوف, فإن كان مضافاً أو مطوّلاً أو نكرة لا تقصد نصب ...., وإن كان نكرة مقصودة أو علماً مفرداً بني على ما يرفع به ..».

قال ابن هشام[2]: «وقوله : "لا تقصد" كان الصواب أو الأولى أن يقول: غير مقصودة, لأن المضارع المنفي بلا الغالب عليه أن يكون مستقبلاً حتى ادّعى قوم منهم أن ذلك لازم فيه فالعبارة موهمة أن الشرط كون النكرة لا يصح قصدها وليس كذلك».

وقال أيضا[3] :

(قوله:"أو علماً مفرداً" لا حاجة لتقييد العلم بالإفراد لأنه قد تقدّم له أنّ المضاف والشبيه بالمضاف يستحقان النصب مطلقاً, ثم إذا شرطه في العلم فهلا شرطه في النكرة ؟).

لاحظ دقة المأخذ, وإيجاز العبارة, وإيصال الفكرة بلا إسهاب أو تطويل.

عاشراً: الندبة.

قال أبو حيان[4]: «وفي المندوب: وازيداه, واغلام جعفراه, وامن حفر بئر زمزماه».

قال ابن هشام[5]: «واعلم أن عبارة المؤلف توهم أمرين: جواز استعمالها في الوصل, وكونها لازمة في كل مندوب, ولو أنّه أتى بالهاء في آخر الأمثلة وتركها فيما قبله لاندفع الوهمان معاً, لأن أواخر الأبواب محل وقف».

---

(1) شرح اللمحة 123/2.

(2) شرح اللمحة 129/2.

(3) شرح اللمحة 129/2.

(4) شرح اللمحة 139/2.

(5) شرح اللمحة 142/2.

هنا ذكر ابن هشام أن عبارة المؤلف في المندوب توهم أمرين, ذكرهما ثم اقترح اقتراحاً يدفع الوهمين معاً.

وإذا تأملت المأخذ والاقتراح علمت أنك أمام عبقريّ كبير, فقد جمع بين حرصه على فهم القارئ, واختصارِ العبارة.

المبحث الثالث

التوسع في مناقشة البحث

صفة التوسع والاستطراد مظهر بارز في شرحه هذا, وقد أوغل فيه أحياناً, ولكنه مهما استطرد فإنّه يدور في حلقة واحدة مترابطة, وتسلسل منطقي, والحقيقة أن استطراد ابن هشام شيء طبيعي لما دأب عليه في معالجة المسائل والإحاطة بكل ما يتصل بها من آراء واستنباطات وتعليلات منطقية.

إنّنا لنلحظ في كتابه هذا أسلوب المحاورة والجدل مع القارئ, فنجده بعد ما يذكر الاعتراض, يذكر ما قد يدور في ذهن القارئ من استفهامات حول هذا الاعتراض, فيبينها ويجليها, محاولاً إقناع القارئ بأن ما قاله هو الصحيح الذي لا يقبل الجدل, وهذا مظهر من مظاهر المنطق الذي تأثر به ابن هشام تأثراً واضحاً.والنحو ليس بمعزل عن المنطق, بل إنهما يلتقيان كثيراً.

«إن المنطق قد يرمي بك إلى النحو, والبحث عن النحو قد يرمي بك إلى جانب المنطق»[1].

وسأذكر الآن بعض الأمثلة على توسع ابن هشام في مناقشة المآخذ:

أولاً: الكلمة والقول.

قال أبو حيان[2]: «الكلمة قول موضوع لمعنى المفرد» .

هذا أول كتاب اللمحة, وعندما أراد ابن هشام شرح هذه الجملة بدأ بمقدمات فذكر سبب تقديم المصنف النظر في الكلمة قبل الكلام, ثم تكلم عن الحد, وطريقة الإتيان به, ثم ذكر شروطه, ثم تعريف الحد, ثم فصّل القول في حد أبي حيان فذكر معنى كل كلمة

(1) في اللغة والأدب 43.

(2) شرح اللمحة 237/1.

ذكرها في الحد, وفصّل فيها. ثم بعد ذلك بدأ بشرح ما قاله أبو حيان, مبدياً اعتراضه على قوله.

قال ابن هشام[1]: «ونخلص أنه لا فائدة لقوله: "موضوع لمعنى" لأن ذلك مستفاد من الجنس, فلو قال :"الكلمة قول مفرد", لكان أولى من وجهين:

- أحدهما أنه أخصر مع تحصيله للمعنى المقصود.
- والثاني أنه لا يوهم غير الواقع, فإن كلامه ربما أوهم أمرين باطلين:
  - أحدهما: أن القول غير موضوع.
  - والثاني: أن المركب معناه بالوضع, وإنما هذا شأن المفردات التي يتولى بيانها اللغوي, فأما المركبات فدلالتها على معناها التركيبي, دلالة عقلية, لا وضعية, فإنّ من عرّف مسمى: زيد, وعرّف مسمى: قائم, ويسمع: زيدٌ قائمٌ. بإعرابه المخصوص فَهِمَ بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيد».

ثم يفترض اعتراضات حول ما ذكره, ويرد عليها, حتى يثبت ما قرره في ذهن المعترض, فيقول[2] : «فإن قلت: يعترض على هذا الحد بأنه غير منعكس, بدليل الضمائر المستترة كالتي في قولك: اذهب, وانطلق, لأنها كلمات مع أنها ليست أقوالاً, لأنه هو اللفظ المستعمل وهذه ليست ألفاظاً, لأنّ اللفظ هو الصوت المشتمل على بعض حروف المعجم وهذه ليست أصواتاً, لأن الصوت هو المسموع, وهذه ليست مسموعة, يدل على ذلك الحس بدليل المشاهدة.

قلت: قولك إنها ليست ألفاظاً ممنوع لأن اللفظ أعم من اللفظ بالفعل, واللفظ بالقوة, وهذه ألفاظ بالقوة, ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما لابسها من الأفعال استحضار

(1) شرح اللمحة 243/1.

(2) شرح اللمحة 244/1.

الإخفاء معه ولا لبس, فصحّت تسميتها أقوالاً بهذا الاعتبار, وإذا ثبت بقول الله تعالى ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ﴾ [1], ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [2] صحة تسمية ما في النفس قولاً وإن لم تقترن به قرينة لفظية كالقرينتين اللتين في المثالين المذكورين, فما نحن بصدده أجدر بالثبوت, فإن قلت: إطلاق القول على المسموع حقيقة, وعلى المقدر مجازاً, فكيف يستعمل المؤلف اللفظ في حقيقته ومجازه دفعة واحدة, وكيف يستعمل المشترك في الحد فإنك قد بينت أن القول يطلق على ما في النفس؟

قلت: الجواب عن الأول, إنه وإن كان مجازاً لغوياً لكنه حقيقة عرفية فيدعى أنه في الاصطلاح النحوي موضوع للمسموع أو ما في قوة المسموع.

وعن الثاني أن الألفاظ إنما تطلق بحسب اصطلاح أهل ذلك الفن, والقول في الاصطلاح لا يطلق على ما في النفس, فلا اشتراك البتة باعتبار الاصطلاح ».

نرى مما سبق أسلوب الحوار والجدل بينه وبين ما يتصور أنه يكون في ذهن القارئ, فيطيل في الشرح والاستقصاء, وكأنه يريد إجبار القارئ على ما قرّره وأنه هو الصحيح, ويحاول جاهداً تثبيت ذلك كله في ذهن القارئ.

ثانياً: ما ينصرف وما لا ينصرف.

قال أبو حيان[3]: «وغير المنصرف يجر بالفتحة نحو: بأحمدَ».

قال ابن هشام[4] تعليقاً على هذا القول: «وفي كلام المصنف نقص وتمامه أن يقال: إلا إذا أضيف أو دخلته (أل) فإنّه حينئذ بالكسرة نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[5]..

(1) سورة الملك, آية 13.

(2) سورة المجادلة, آية 8.

(3) شرح اللمحة 285/1.

(4) شرح اللمحة 286/1.

(5) سورة البقرة, آية 187.

﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾[1]».

ثم يفترض أنّ أحداً يرد عليه ويذكر أن أبا حيان قد يكون ممن يرون أن ما لا ينصرف إذا دخلته (أل) أو أضيف صار منصرفاً، ولهذا لم يستثنه من غير المنصرف, لأنه لم يدخل فيه.

فيرد على هذا المعترض, ويبين أن ذلك ليس رأي أبي حيان, ودلّل على ذلك بما ذكره أبو حيان في الكتاب لاحقاً بأن غير المنصرف لا ينوّن ولا ينصرف ولا يكسر فإن أضيف, أو دخلته الألف واللام كسر[2].

ثم يورد اعتراضاً آخر, فيقول: «فإذا ثبت أنه استثنى ذلك في باب ما لا ينصرف لم يحسن اعتراضكم عليه»[3]. ثم يرد هذا الاعتراض بثلاثة أوجه ذكرها[4].

كل هذا الحوار بين ابن هشام والمعترض المتخيَّل ليثبت ابن هشام فكرته ورأيه في ذهن المتلقي.

ثالثاً: الفعل المضارع

قال أبو حيان[5]: «والمضارع مرفوع, وينصب بأن ولن وكي وإذن .. ,ويجزم بلم ولما ولام الترك ولام الطلب .., ويجزم فعلين بإنْ وإنما ومَنْ وما ومهما وأيّ وحتى وأيّان وأين وأنّى وحيثما ..».

(1) سورة التين, آية 4.

(2) شرح اللمحة 287/1.

(3) شرح اللمحة 287/1.

(4) شرح اللمحة 278/1،277.

(5) شرح اللمحة 347/2.

وقد فصّل ابن هشام في شرحه لهذا الموضوع فذكر الأمور التالية[1]:

1- رفع المضارع, وسببه.

2- نواصب المضارع, وشروطها, ومعانيها.

3- مواضع إضمار أنْ وجوباً وجوازاً.

4- جوازم المضارع, أقسامها, ومعانيها, والفروق بينها.

كل ذلك ذكره ابن هشام, فاستطرد وأطال, ولكنه وضّح أشد التوضيح, وبين أن أبا حيان «قد أغفل هذه المسائل كلها ولا يجوز أن يخلو منها كتاب في النحو لا مختصر, ولا مطول, لأن معرفتها ضرورية»[2].

(1) شرح اللمحة 2/337-346.

(2) شرح اللمحة 2/374.

الفصل الثاني

مآخذ ابن هشام على منهج أبي حيان وأسلوبه

- **المبحث الأول** : المآخذ على ترتيب المسائل .
- **المبحث الثاني** : المآخذ على الإغفال في المسائل .
- **المبحث الثالث** : المآخذ على الأسلوب .

مدخل في المنهج

المنهج أو النَّهج أو المِنهاج في اللغة[1]: الطريق الواضح، قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[2].

ونهج، طريقٌ نهج: بيّن واضح، والجمع نَهجات ونُهُج ونُهُوج.

قال الشاعر:[3]

بهِ رُجُماتٌ بَينَهُنَّ مَحارِمُ نُهوجٌ كلُبَّاتِ الهجائنِ فِيحُ

ومنهج الطريق: وضّحه، والمنهاج كالمنهج: الطريق الواضح، وأنهج الطريق: وضح واستبان، وصار نهجاً واضحاً بيّناً، قال الشاعر[4]:

ولقد أضاءَ لكَ الطريقُ وأنهجَتْ سُبلُ المكارمِ, والهدى تُعدِي

ونهجت الطريق سلكته، ونهج الأمر وأنهج لغتان، إذا وضح.

قال الراغب الأصفهاني[5] : «النهج: الطريق الواضح، ونجح الأمر وأنهج: وضح، ومنهج الطريق ومنهاجه».

---

(1) ينظر : لسان العرب 6/ 4554, نَهَج.

(2) المائدة : آية 48.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي (ينظر: ديوان أبي ذؤيب الهذلي ،ص90)، وأبو ذؤيب: اسمه خويلد بن خالد بن محرث بن مخزوم ين صاهلة بن كاهل، شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وهو أشعر هذيل, هلك في زمن عثمان رضي الله عنه في طريق مصر، ودفنه ابن الزبير.(ينظر: الخزانة 1/ 422، 423، الشاهد 67).

(4) البيت ليزيد بن الحذّاق الشنّي (ينظر: لسان العرب 300/14، أساس البلاغة474/نهج، الخزانة 516/8) ويزيد هذا شاعر جاهلي من شعراء عبد القيس، قال أبو عمرو بن العلاء: ليزيد بن حذاق هذا أول شعر قيل في ذم الدنيا، وهو: هل للفتى من بنات الدهر من واق أم هل له حمام الموت من واق
(ينظر: الخزانة 516/8)

(5)ينظر: المفردات في غريب القرآن506.

مدخل في الأسلوب

الأُسلوب: الطريق، وعنق الأسد، والشموخ في الأنف[1] ، وسلكت أسلوب فلان: طريقته، وكلامه على أساليب حسنة[2].

والأسلوب: السطر من النخيل والطريق يأخذ فيه، وكل طريق ممتد فهو أسلوب.

والأسلوب: الوجه والمذهب، يقال هم في أسلوب ويجمع على أساليب، وقد سلك أسلوب طريقته وكلامه على أساليب حسنة[3].

«وأخذ في أساليب القول أي أفانين، وإن أنفه لفي أسلوب: إذا كان متكبراً .

قال الشاعر:[4]

أُنوفُهم بالفخرِ في أسلوبِ وشَعَرُ الأَستاهِ بالجَبوبِ

يتكبرون وهم أخسّاء»[5].

وينبغي أن يكون الأسلوب واضحاً ، موجزاً.

قال السيوطي[6] : «وليحرص على إيضاح العبارة، وإيجازها، فلا يوضّح إيضاحاً ينتهي إلى الركاكة، ولا يوجز إيجازاً يفضي إلى المحق والاستغلاق».

ويعد نقد الأسلوب، هو جلّ الخلاف بين كثير من النحويين، وهذا يعود إلى أمرين[7]: الأول: خلل العبارة، بأن تكون العبارة مشكلة، أو تحمل أكثر من وجه، أو يطلق المصنف ما يحتاج إلى تقييد أو العكس.

---

(1)ينظر القاموس المحيط 98، باب الباء فصل السين.

(2)ينظر : أساس البلاغة 217، كتاب السين.

(3) ينظر تاج العروس 302/1 ,فصل السين باب الباء.

(4) البيت للأعشى (ينظر: ديوانه 265، جمهرة اللغة 340) والأعشى: ميمون بن قيس، شاعر جاهلي, أدرك الإسلام ولم يسلم، ويسمّى (صنّاجة العرب) ، قال أبو عبيدة: الأعشى هو رابع الشعراء المتقدمين، قتله بعيره بناحية اليمامة (ينظر: الشعر والشعراء 257/1، الخزانة 175/1).

(5) المحكم والمحيط الأعظم 505/8 : س ل ب .

(6) ينظر: التعريف بآداب التأليف 21.

(7) ينظر: المؤاخذات النحوية 379.

الثاني: الفهم الخاطئ للمعترض نفسه، بأن يفهم كلام المصنف على غير ما قصد، أو أن يفسر كلام المصنف على غير ما أراد.

لذلك ينبغي أن يُعلم أن الاعتراض ليس صحيحاً دائماً، فقد يكون المعترض هو من وقع في الخطأ لسوء فهم كلام المصنف.

المبحث الأول

المآخذ على ترتيب المسائل

المسألة الأولى: ما ينصرف ومالا ينصرف

قال أبو حيان[1]: «وغير المنصرف يجر بالفتحة نحو: بأحمدَ».

وقال في موضع آخر[2]: «ويجر الممنوع من الصرف بالكسرة إن أضيف أو دخلته الألف واللام».

قال ابن هشام[3]: «أخر الشيء عن موضعه، قال الشاعر[4]:

سَهْمٌ أَصابَ وَرامِيهِ بِذِي سَلَمٍ مَنْ بالعراقِ لقد أبعدتَ مرماكا

هنا أخذ ابن هشام على أبي حيان تأخيره شروط جر الممنوع من الصرف بالكسرة، حيث إن أبا حيان قد ذكر الممنوع من الصرف مرتين، الأولى عند بيان علامات الإعراب، والثانية في باب مستقل، في آخر الكتاب.

وفي المرة الثانية ذكر شروط الممنوع من الصرف بالكسرة، فقال[5]: «غير المنصرف لا ينوّن ولا يكسر، فإن أضيف أو دخلته الألف واللام كسر نحو: بإبراهيمكم وبالأبيض».

---

(1) شرح اللمحة 1/ 285.

(2) شرح اللمحة 2/ 351.

(3) شرح اللمحة 1/ 287.

(4) البيت للشريف الرضي : (انظر ديوانه 593/2)، والشريف هو محمد بن الحسن بن موسى، يرجع نسبه إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما، من أهل الفضل والأدب، شاعر مجيد قيل هو أشعر الطالبين، وديوانه أربع مجلدات وله كتاب (معاني القرآن), كان شيعياً (ت 406 هـ) (ينظر تاريخ بغداد 3/ 41، وسير أعلام النبلاء 17/ 285).

(5) شرح اللمحة 2/ 351.

بينما الأصل أن يذكر الشيء أولاً، فإذا ذكره مرة أخرى، فينبه بالرجوع إلى ما سبق، وأبو حيان فعل العكس، وهذا الذي ذكره ابن هشام، هو الصواب لأنه هو الأصل، وهو المتعارف عليه عند المؤلفين.

المسألة الثانية: أفعال المقاربة.

قال أبو حيان[1] : «وهي جعل وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وانبرى، وهلهل، وكاد، وكرب، وأوشك، وعسى، واخلولق، وحرى».

قال ابن هشام[2] : «وقوله: "جعل إلى آخرها" لو أنه بدأ بأفعال المقاربة حيث يجوز إطلاق المقاربة على الجميع لكان حسناً».

هنا اعترض ابن هشام على أبي حيان في ذكره لترتيب أفعال المقاربة، حيث إن ابن هشام يرى أن يبدأ بالأفعال التي تدل على مقاربة الفعل وهي: كاد وأوشك وكرب، ثم يذكر بقية الأفعال، ويكون هذا من باب تسمية الكل باسم الجزء[3] , وقد ذكر السيوطي أن الأفعال الدالة على مقاربة الفعل ستة هي: «كاد وكرب وأوشك وهلهل وأولى وألمّ »[4] .

وأرى أن هذا الاعتراض لا وجه له، لأن أبا حيان إنما أراد تعداد هذه الأفعال، دون النظر إلى ترتيبها، فالنحويون يطلقون عليها جميعاً أفعال المقاربة.

---

(1) شرح اللمحة 2/ 19

(2)شرح اللمحة 2/ 28

(3)أوضح المسالك 168.

(4)الهمع 131/2.

المسألة الثالثة: باب المنصوبات

قال أبو حيان[1]: «المنصوبات اثنا عشر: المفعول به، وعامله فعل, واسم فاعل، ومثال ومصدر، واسم فعل».

قال ابن هشام[2] : «وكان ينبغي أن يقدم اسم الفعل إلى جانب الفعل، لأن بين الاسم والمسمّى من المناسبة ما يقتضي ألا يفصل بينهما، ولأن عمل اسم الفعل لا يتوقف على شرط بخلاف عمل الوصف والمصدر، فكان أقعد منهما وأشبه بالفعل».

اعتراض ابن هشام هنا لعدم مجاورة اسم الفعل للفعل وذكر لذلك علتين:

الأولى: المناسبة بين الاسم والمسمى.

الثانية: لأن اسم الفعل يعمل بالمفعول به بدون شرط بخلاف غيره .

وأرى أنّ أبا حيان قد اهتمّ بذكر العوامل التي تعمل بالمفعول به، دون النظر إلى ترتيبها، وسواء قدّم هذا أو ذاك فلم يكن هذا من اهتمامه في تأليف هذه اللمحة.

---

(1) شرح اللمحة 2/ 61 .

(2) شرح اللمحة 2/ 63.

المسألة الرابعة: صيغ المبالغة

قال أبو حيان[1]: «والمثال ما حوّل من فاعل إلى فعّال، فَعُول، مِفْعال، فَعيل، فعل, للمبالغة».

قال ابن هشام[2] : «قوله "للمبالغة" كان حقّه أن يقدمه إلى جانب قوله: "ما حوّل" لئلا يطول الفصل بينهما بـــ"مِن " ومعمولها، وأن يقول للمبالغة والتكثير»

اعترض ابن هشام باعتراضين:

الأول: طول الفصل بين الجار والمجرور والمتعلق به، فكان الأولى أن يقول: «ما حوّل للمبالغة من فاعل...».

وأرى أن هذا خلاف يسير، لا ينبغي الوقوف عنده طويلاً لعدم فائدته للمتعلم.

الثاني: يرى ابن هشام أن يذكر أبو حيان لفظ التكثير بعد لفظ المبالغة، فتكون: للمبالغة والتكثير.

وهذا مأخذ لفظي فقط، وسيبويه نفسه لم يذكر إلا لفظ المبالغة لهذه الصيغ[3].

ولقد وجدت من فرّق بين المبالغة والتكثير, بأن «المبالغة في الكيف، والتكثير في الكم، وأن المبالغة لا تقتضي تعدد الفعل، والكثرة تقتضي أفعالاً متعددة» [4].

ولكن المشهور عند النحويين أن المبالغة والتكثير لفظان مترادفان، ولا يفرقون بينهما.

---

(1) شرح اللمحة 2/ 85.

(2) شرح اللمحة 90/2.

(3) الكتاب 110/1.

(4) ينظر: حاشية القُونَوي على تفسير البيضاوي 138/2.

المسألة الخامسة: عمل المصدر

المصدر هو[1]: « اسم الحدث الجاري على الفعل ».

واسم الفاعل هو[2]: «ما دلّ على حدث فاعله جارياً مجرى الفعل، في إفادة الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال».

وقد قدّم أبو حيان باب اسم الفاعل على باب المصدر في لمحته.

وقد آخذه ابن هشام على ذلك فقال[3]: «ينبغي أن يقدّم باب المصدر على باب اسم الفاعل, لأنه أقوى منه في العمل، ومن ثمّ لم يشترطوا على إعماله زمناً خاصاً ولا اعتماداً».

فابن هشام هنا اعترض على أبي حيان لتقديمه باب اسم الفاعل على باب المصدر، وكان الأولى عند ابن هشام أن يقدم باب المصدر، ثم ذكر السبب فيه ذلك بأمرين:

الأول: أنّ المصدر أقوى من اسم الفاعل في العمل.

الثاني: أنّ النحويين لم يشترطوا في إعماله زمناً خاصاً ولا اعتماداً على نفي وشبهه، كما فعلوا في اسم الفاعل.

ولعلّ مأخذ ابن هشام في محلّه، لما ذكره من العلل ولأنّ ابن مالك رتب ألفيته كذلك.

---

(1) اللمحة 2/ 93.

(2) شرح اللمحة 2/ 77.

(3) شرح اللمحة 2/ 95.

المسألة السادسة: التنازع

قال أبو حيان[1]: «وإذا سبق عاملان مما تقدم معمولاً جاز أن تعمل السابق، وأن تعمل المجاور نحو: ضربني، وضربت زيداً ».

قال ابن هشام[2]: « وكان ينبغي أن يقدّم ذكر إعمال المجاور لأنه الأرجح عند البصريين، وهو المختار عنده».

اعترض ابن هشام على أبي حيان في ذكره لإعمال العامل الأول وتقديمه على المجاور، ويرى ابن هشام أنه ينبغي أن يذكر أولاً إعمال المجاور للمعمول لأنه هذا رأي البصريين، وأبو حيان أحدهم، ولكن أبا حيان قد عكس فقدم الأول وأخّر المجاور.

وقد اتفق البصريون والكوفيون في جواز إعمال أحد العاملين، واختلفوا في الأَولى منهما: فذهب البصريون إلى أن الأولى في العمل هو الأخير، لأنه أقرب للمعمول، وذهب الكوفيون إلى أنّ الأولى في العمل الأول؛ لأنه أسبق[3].

وأرى أن مأخذ ابن هشام لا وجه له فلا يفهم من تقديم أبي حيان إعمال الأول أنه هو المختار عنده، بل لعله ذكره ليكون متسقاً مع المثال.

ومن العجب أن ابن هشام ذكر رأي الكوفيين مقدماً على رأي البصريين في أوضح المسالك[4].

---

(1) شرح اللمحة 2/ 111.

(2) شرح اللمحة 122/2.

(3) ينظر: الكتاب1/ 74، الإنصاف لابن الأنباري: 83/1 المسألة (13)، وأوضح المسالك 302.

(4)ينظر: أوضح المسالك 302.

المسألة السابعة: الظرف

قال أبو حيان[1]: «الظرف لزمان ومكان نحو: خَلْف ويومٌ وليلة».

قال ابن هشام[2]: «وكان ينبغي أن يقول: نحو: يوم ،وليلة، وخلف، فيقدم مثالي الزمان».

فابن هشام هنا أخذ على أبي حيان أنه قدّم التمثيل بظرف المكان على الزمان، مع أنه عند ذكر الظرفين قدّم الزمان أولاً، فكان الأولى أن يقدم التمثيل بظرف الزمان حفاظاً على ترتيب الكلام .

وقد بيّن ابن هشام أن تقديم ظرف الزمان بسبب أنه « أقعد في باب الظرف »[3].

وهذا ما سار عليه سيبويه[4]، وأئمة النحو من بعده.

ويمكن القول: إنّ الترتيب مهم هنا للمحافظة على نسق الكلام وليكون واضحاً للمتعلم، فلا يحصل عنده خلط، وخصوصاً المبتدئ من المتعلمين .

---

(1) شرح اللمحة 161/2 .

(2) شرح اللمحة 166/2.

(3) شرح اللمحة 165/2.

(4) ينظر الكتاب 216/1.

المسألة الثامنة: المفعول معه.

المفعول له[1]: «ويسمى المفعول لأجله ومن أجله، وهو اسم فضلة يقع في جواب "لِمَ" ...».

والمفعول معه[2]: «(اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى "مع" تالية الجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه».

قدّم أبو حيان هنا المفعول معه على المفعول له.

وقد أخذ عليه ابن هشام ذلك، فقال [3]: «وكان الأحسن تأخيره "المفعول معه " عن المفعول له،كما فعل غيره لأمرين:

أحدهما: أنه اختلف فيه دون سائر المفاعيل هل هو قياسي أو سماعي، فينبغي أن يقدّم عليه ما هو مطّرد باتفاق.

والثاني: أن العامل إنما يصل إليه بواسطة ملفوظ بها وهي الواو، بخلاف المفعول له، فإن وصول العامل له بواسطة لام مقدّرة، فكأنه وصل إليه بنفسه».

فابن هشام هنا اعترض، وبين علّة اعتراضه.

وأرى أن ابن هشام محقّ في هذا المأخذ, لقوة تعليله, ولأن النحويين قدموا المفعول له على المفعول معه , فلو وافقهم أبو حيان لكان أولى [4].

---

(1) شرح اللمحة 203/2.

(2) أوضح المسالك 327.

(3)شرح اللمحة 197/2.

(4)ينظر:الأصول في النحو لابن السراج206/1،واللمع:50.

المسألة التاسعة: حروف ربط الجواب بالقسم.

قال أبو حيان[1]: «ويربط القسم بالمقسم عليه في النفي: (ما) و(لا) نحو: والله ما خرج زيدٌ، وتالله لا يخرج عمرو، وفي الإيجاب (إن) نحو: والله إنّ لزيدٌ قائم[2]، أو ليخرجنّ عمرو».

قال ابن هشام[3]: «قوله "في النفي" كان الأحسن أن يقدّم ما يربط في الإيجاب».

فاعترض ابن هشام هنا على ترتيب أبي حيان، فكان يرى أن يقدم الحروف التي تربط القسم بالمقسم عليه في الإيجاب ،ثم يأتي بما يربط في النفي.

ولعلّ ابن هشام أراد من ذلك أن ينحو أبو حيان منحى النحويين، ويقتفي أثرهم في تقديم الإيجاب لأنه هو الأصل[4].

---

(1) شرح اللمحة 263/2.

(2) كذا العبارة في اللمحة وسوف يأتي التعليق عليها في ص 81، إن شاء الله.

(3)شرح اللمحة 266/2.

(4)ينظر:اللمع:122،والمفصل:345.

المسألة العاشرة: باب التوابع.

بدأ أبو حيان في ترتيبه للتوابع بالنعت، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف البيان، ثم عطف النسق[1].

وقد عارضه ابن هشام في هذا الترتيب فقال[2]: «وأنواعها خمسةٌ: النعت، وعطف البيان، والتأكيد، والبدل، وعطف النسق. وهكذا ينبغي أن ترتب في التبويب, لأنها ترتب كذلك إذا اجتمعت، وقد أخلّ المصنف بترتيب عطف البيان فأخّره عن التوكيد والبدل، والعذر له أنه أراد أن يجمع نوعي العطف في موضع التمييز بينهما، وأن عطف البيان يشبه البدل في الصورة، وأكثر مسائله محتملة له فلا ينبغي أن يحال بينهما في الذكر».

وكما ترى فإنّ ابن هشام آخذه في الترتيب، ثم التمس له العذر في تأخير عطف البيان، فجعله بعد البدل، وذلك كي يجمع بين نوعي العطف فلا يفصل بينهما، كي يسهل التمييز بينهما, وكذلك لوجود الشبه الكبير بين عطف البيان والبدل، فلا يفصل بين متشابهين.

وإذامارجعنا إلى كتب النحويين ،فإننا نجد منهم من رتبها مثل أبي حيان،كابن جني مثلا[3]،أما الزمخشري فقد قدم التوكيد على الصفة[4]؛أما ابن مالك فقد بدأ ألفيته بالنعت فالتوكيد فعطف البيان، فعطف النسق وأخيراً البدل[5].

---

(1) شرح اللمحة 275/2.

(2)شرح اللمحة 275/2، 276

(3)ينظر اللمع:65-70.

(4)ينظر:المفصل 114-123.

(5) متن ألفية ابن مالك (33- 37) ،ضبطها وعلق عليها عبد اللطيف بن محمد الخطيب.

المسألة الحادية عشرة: أفعال التعجب.

قال أبو حيان[1]:«وأما فعل التعجب فنحو: ما أحسن زيداً وأحسن بزيد، وتقديره: شيءٌ حَسُنَ زيداً».

قال ابن هشام[2]: «قوله: "فنحو ما أحسن زيداً " إنما كان وجه الكلام فنحو أحسنَ وأحسِنْ، ثم يذكر المثالين بعد ذلك لأنّ الجملة كلّها لا تسمى فعل التعجب».

فابن هشام هنا يعترض على إطلاق أبي حيان لفظ (فعل التعجب) ثم الإتيان بالجملة كاملة، فالجملة كلها لا يصدق عليها لفظ أبي حيان (فعل التعجب) لأن الفعل هو لفظ: أحسَن وأحسِن فقط.

وكان ينبغي أن يقول: وأما فعل التعجب فنحو: أحسَن وأحسِنْ ثم يقول بعد ذلك، ومثال ذلك: ما أحسنَ زيداً وأحسن بزيدٍ.

وهذا مأخذ دقيق لابن هشام، وقد عُرف عن ابن هشام مثل هذه الدقة، فلا غرابة في ذلك. ثم إنّ ترتيب ابن هشام أوضح وأيسر للمتعلم، لكي لا يتوهم شيئاً غير واقع، وهو أن أفعل التفضيل هو الجملة كلها، فأراد ابن هشام بهذا المأخذ التوضيح والتسهيل للمتعلم.

---

(1) شرح اللمحة 333/2.

(2) شرح اللمحة 2/ 336.

المسألة الثانية عشرة: باب غير المنصرف.

قال أبو حيان[1]: «باب غير المنصرف لا ينوّن ولا يكسر، فإن أضيف أو دخلته الألف واللام كسر نحو بإبراهيمكم وبالأبيضِ..».

قال ابن هشام[2]: «وقد تبين بما هذبته في هذا الباب ما في كلام المؤلف من إخلال وسوء ترتيب».

فابن هشام قد رتّب ونظّم هذا الموضوع[3] .فحدّه أولاً، ثم ذكر حكمه، ثم قسّم العلل المانعة من الصرف إلى نوعين:

الأولى: الممنوع من الصرف لعلة واحدة، وذكر أنها نوعان:

أ- ألف التأنيث المقصورة والممدودة.

ب- الجمع المتناهي.

الثانية: ما يكون أحد سببيه تارة العلمية، وتارة الصفة، فذكر مع الأول ثلاثة أنواع: التأنيث، والتركيب، والعجمة.

وذكر مع الثاني ثلاثة أنواع أيضاً: العدل، والوزن، والزيادة .

وقد مثل لكل ذلك ، وشرح، وفصّل، فأوضح هذا الباب أشد الإيضاح.وهذا ما لم يفعله أبو حيان، حيث أتى كلامه غير منظم، ولا مرتب، مما قد يشكل على بعض المتعلمين، وخصوصاً المبتدئين.

---

(1) شرح اللمحة 351/2.

(2) شرح اللمحة 258/2.

(3) ينظر شرح اللمحة 351/2 – 358.

المبحث الثاني

المآخذ على الإغفال في المسائل

المسألة الأولى : الفاعل

قال أبو حيان[1]: «والفاعل، ويرفع بالفعل، نحو: قام زيد , وبالاسم نحو: مررت برجل قائم أبوه، ولا يتقدّم على رافعه».

قال ابن هشام[2]: «ولقد أجحف المصنف بالفاعل جداً حيث لم يذكر له رسماً ولا حدّاً».هنا رمى ابن هشام أبا حيان بالإجحاف في باب مهم من أبواب النحو وهو الفاعل.فأبو حيان ذكر في هذا الباب مسألتين فقط:

الأولى: أن رافع الفاعل قد يكون فعلاً، وقد يكون اسماً.

والثانية: أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله، ولو تقدم لأعرب مبتدأ، وهذا رأي البصريين[3]، ويرى الكوفيون[4] جواز تقدم الفاعل على فعله، واستشهدوا بقول الشاعر:[5]

ما للجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدا أَجنْدلاً يَحمِلْنَ أَمْ حَدِيدًا

أما البصريون فقالوا: "مشيها" مبتدأ حذف خبره: أي يظهر وئيدًا[6].

أما ابن هشام فقد فصّل في هذا الموضوع[7]، وأعطاه حقّه من الشرح والتوضيح.

---

(1) شرح اللمحة 381/1.

(2) شرح اللمحة 387/1.

(3) ينظر: اللمع 33، والمفصل 18، وأوضح المسالك 253.

(4) ينظر: أوضح المسالك 253، والهمع 255/2.

(5) البيت للزباء (ينظر: أوضح المسالك 254)، والزبّاء: ملكة اسمها نائلة، وقيل فارعة، وقيل ميسون، وكانت زرقاء، قيل: كانت رومية تتكلم العربية، أبوها عمر بن الظرب بن حسان، من العماليق، ملكت الشام والجزيرة، وقيل هي ابنة مليح بن البراء، كان أبوها ملكاً على الحضر (ينظر: الخزانة 273/8 ،274)

(6) ينظر: أوضح المسالك 254.

(7) شرح اللمحة 381/1 – 389.

المسألة الثانية: المبتدأ والخبر.

قال أبو حيان[1]: «والمبتدأ يكون عامّاً وخاصّاً، والخبر يكون مفرداً وجملة نحو: زيد قائم، وزيد خرج أبوه».

قال ابن هشام [2]: «وقد أجحف المصنف بهما جهده وبالاختصار حدّه، حيث لم يذكر حدهما، ولا شروطهما، ولا أقسامهما».

هنا – أيضاً – أخذ ابن هشام على أبي حيان إجحافه في باب مهم من أبواب النحو، وهو: المبتدأ والخبر، بل وصفه بأنه جاوز الحد في الاختصار، وهو ما يؤدي إلى الإخلال في دراسة هذا الباب.

أما حدّهما: فالمبتدأ هو[3]:«كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها وجعلته أولاً لثانٍ يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً له».

قال الزمخشري في حدّهما[4]: «هما الاسمان المجردان للإسناد».

وقال أبو البركات الأنباري: المبتدأ[5] «كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً».

وقال ابن مالك في تعريفه للمبتدأ[6]: «وهو ما عَدِم حقيقة أو حكماً عاملاً من مخبر عنه, أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى».

أما أبو حيان فقال[7]: «هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة».

---

(1) شرح اللمحة401/1.

(2) شرح اللمحة401/1.

(3) اللمع 29.

(4) المفصل 23.

(5) أسرار العربية 66.

(6) شرح التسهيل 259/1.

(7) الارتشاف 1079.

وعرّفه ابن هشام بقوله[1]: «وهو اسم أو ما في تأويله معرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه وصفاً في قوة الفعل».

وقال السيوطي في تعريفه للمبتدأ[2]: «الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه مخبراً عنه, أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصلٍ كان».

أما الخبر: فحدّه ابن جني بقوله[3]: «وهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدّثت به عنه».

وقال أبو عمرو بن الحاجب[4]: «هو المسند أو المخبر به المجرد من العوامل غير الصفات الواقعات مبتدأ».

وحدّه[5] ابن هشام بأنه: «الجزء المستفاد من الجملة الاسمية وقوعه أو رفع الغلط فيه».

قال الأشموني[6]: «الجزء المتم للفائدة».

أما الرافع للمبتدأ والخبر: فللنحويين فيه أقوال[7]:

الأول: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والمبتدأ يرفع الخبر. وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

الثاني: أنهما مرفوعان بالابتداء: وهو مذهب الأخفش وابن السراج والرّماني.

---

(1) شرح اللمحة 401/1.

(2) الهمع 5/2.

(3) اللمع 29.

(4) شرح الوافية نظم الكافية 171.

(5) شرح اللمحة406/1.

(6) حاشية الصبان شرح الأشموني1/ 309.

(7) ينظر هذه الأقوال في: الارتشاف 1085، وشرح التسهيل لابن مالك 261/1، 262، 263، والهمع8/2.

الثالث: أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية: وهو مذهب الجرمي والسيرافي، وكثير من البصريين، ونسبه الفراء إلى الخليل.

الرابع: أن كلاً منهما رفع الآخر: وهو مذهب الكوفيين وذكر أبو حيان أنه اختيار ابن جني.

أما أقسامهما: فقال ابن جني[1] في أقسام المبتدأ: «المبتدأ على ضربين: جثة وحدث، فالجثة ما كان عبارة عن شخص نحو: زيد وعمرو، والحدث هو المصدر نحو: القيام والعقود».

وقسّم الزمخشري[2]المبتدأ إلى معرفة ونكرة.

أما المرادي فقال[3]:«المبتدأ قسمان: أحدهما ذو ضمير، والثاني مسند إلى مرفوع يغني عن الخبر».

أما الخبر، فذكر ابن جني[4]أنه«على ضربين مفرد وجملة» وهو تقسيم الزمخشري[5]

وذكر أبو حيان اختلاف النحويين فقال[6] :«والخبر مفرد وجملة، هذا تقسيم الجمهور، وذهب ابن السّراج إلى أن الظرف والمجرور قسم برأسه، وليسا من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وزعم أبو علي أنه مذهب حسن».

---

(1) اللمع 31.

(2) المفصل 24.

(3) توضيح المقاصد والمسالك 470/1.

(4) اللمع29 .

(5) المفصل 24.

(6) الارتشاف 1110.

ونسب الأزهري[1] إلى ابن خروف أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسماً كل منهما يخالف صاحبه في حكم ما.

أما السيوطي[2] فقسم الخبر إلى ثلاثة أقسام: مفرد وجملة وشبهها وهو الظرف والمجرور.

(1) شرح التصريح 198/1.

(2) الهمع10/2.

المسألة الثالثة: أفعال المقاربة.

قال أبو حيان[1]: «ومن باب كان أفعال المقاربة ... وهو جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وانبرى، وهلهل، وكاد، وكرب، وأوشك، وعسى، واخلولق، وحرى».

قال ابن هشام[2]:«وقد ذكر المصنف منها ثلاثة عشر كما ذكر في كان، وقد رأيت بعضهم أنهاها إلى الثلاثين».

لم يذكر أبو حيان من أفعال المقاربة إلا ثلاثة عشر فعلاً، وقد انتقده ابن هشام بسبب ذلك، فذكر أن بعض النحويين أوصلوا عددها إلى ثلاثين فعلاً، فأخلّ أبو حيان في العدد هنا.

وقد رجعت إلى الارتشاف[3] فوجدت أبا حيان قد ذكر فيه اثنين وأربعين فعلاً للمقاربة، ونسب الفعل (حرى) إلى ابن مالك ثم قال[4]: «ويحتاج هذا إلى استثبات».

أما السيوطي[5] فقد ذكر أن بعضهم أوصلها إلى أربعين فعلاً للمقاربة.

ونرى فيما سبق اختلاف النحويين في عدد أفعال المقاربة كثرة وقلة.

فأقول: لعلّ أبا حيان ذكر في هذه اللمحة أكثر أفعال المقاربة استعمالاً، وترك الباقي اختصاراً.

---

(1) شرح اللمحة2 /19.

(2) شرح اللمحة 19/2.

(3) الارتشاف 1222.

(4) الارتشاف 1222.

(5) الهمع 131/2.

المسألة الرابعة: المفعول المطلق.

قال أبو حيان[1]: (المصدر ما دلّ على معنى صادر من فاعل نحو: ضرب وقتل).

قال ابن هشام[2]: «وقد بالغ المؤلف في الإخلال بهذا الباب فإنّه لم يذكر حدّه، ولا مثاله، ولا اسمه، وذلك لأنه ترجم عنه بالمصدر».

اتهم ابن هشام أبا حيان بأنه أخلّ في هذا الباب فلم يعطه ما يستحق من الاهتمام. فذكر ابن هشام أنّ أبا حيان لم يحدّ المفعول المطلق، و لم يمثل له، و لم يذكر اسم المصدر، لأن أبا حيان ترجم له بالمصدر وليس المفعول المطلق.

حدّه ابن هشام فقال: «المصدر اسم دال بالأصالة على معنى مجرد صادر من فاعل أو قائم به»[3]

ومثل ابن هشام له بأمثلة عدة منها: قعدت قعوداً، وجلست جلوساً. [4]

ومثل لاسم المصدر بـــ"سلام ..وكلام"[5]

والحقّ أنّ أبا حيان قد أخلّ كثيراً بهذا الباب، فليس مقبولاً أن يكون كلامه كله عن المفعول المطلق لا يتجاوز سطراً واحداً!

---

(1) شرح اللمحة 157/2.

(2) شرح اللمحة 158/2.

(3) شرح اللمحة 159/2.

(4) شرح اللمحة 157/2

(5) شرح اللمحة 159/2.

المسألة الخامسة: باب المجرورات.

قال أبو حيان[1]: «إما بحرف، أو إضافة أو تبعية ».

قال ابن هشام[2]: «بقي عليه في ظاهر أمر جران آخران: الجر بسبب الجوار, والثاني الجر بسبب توهم وجود حرف الجر».

ذكر أبو حيان من المجرورات ثلاثة، وبقي عليه اثنان في رأي ابن هشام، هما الجر بالجوار، والجر بتوهم وجود حرف الجر.

وقد وجدت الخليل يذكر للخفض تسعة أوجه، قال في تفسير وجوه الخفض[3]: «وهي تسعة: خفض بـــ"عن"وأخواتها، وخفض بالإضافة، وخفض بالجوار، وخفض بالبنية، وخفض بالأمر، وخفض بـــ"حتى"إذا كان على الغاية، وخفض بالبدل، وخفض بـــ"منذ" الثقيلة، وخفض بالقسم».

فنرى أن الخليل لم يذكر الخفض بتوهم حرف الجر.

أما الجر بسبب الجوار مثل: هذا حجر ضبٍّ خربٍ، فللنحويين في هذا الجر مذاهب متعددة:

الأول: مذهب الخليل: جواز الجر على الجوار بشرط: أن يتوافق المضاف مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع.

قال سيبويه[4]: «وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان حجر ضبٍّ خربان، من قِبَلِ أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخِرُ بِعُدّة الأول، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً, وقالوا: هذه جِحرة ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الحجرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا».

---

(1) شرح اللمحة 235/2.

(2) شرح اللمحة 235/2.

(3) الجمل في النحو 172.

(4) الكتاب 437/1.

الثاني: مذهب سيبويه[1]، وهو مذهب الجمهور[2] من نحويي البصرة والكوفة، وهو جواز الجر على الجوار مطلقاً.

الثالث: مذهب الفرّاء[3]وهو اقتصار هذا الجر على السماع، وهو رأي ابن الأنباري[4].

الرابع: مذهب السيرافي وابن جني[5] والنحاس[6]: وهو المنع مطلقاً.

وأما الجر بتوهم حرف الجر: فقد أثبتّه سيبويه, واستشهد بقول زهير[7]:

بَدا لِيَ أني لستُ مدرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائياً

ثم قال[8]: «لما كان الأول تستعمل فيه الباء، ولا تغير المعنى وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول».

قال ابن مالك [9]: «وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويندر ذلك بعد خبر ليس وما، وقد يفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل».

اشترط ابن مالك هنا أن يكون العطف على خبر صالح للباء «فإن لم يصلح للباء فلا يجوز جره نحو: لست تفعل ولا مقارباً[10]، أما أبو حيان فقد اقتصر فيه على السماع، فقال[11]: «والعطف على التوهم لا ينقاس عليه».

---

(1) الكتاب437/1.

(2) الهمع304/4.

(3) الهمع 305/4.

(4) أسرار العربية 338.

(5) الخصائص 191/1، وانظر: الهمع 305/4، والارتشاف 1914.

(6) إعراب القرآن للنحاس 9/2.

(7) البيت لزهير بن أبي سلمى (ينظر ديوانه 76) وزهير هو ابن ربيعة المزني شاعر جاهلي مجيد، أحد أصحاب المعلقات، عمّر طويلاً (ينظر ديوانه 5-6).

(8) الكتاب 29/3.

(9) شرح التسهيل 370/1.

(10) شرح التسهيل 370/1.

(11) الارتشاف 1758.

وقد تبعه الأنباري فقال عند كلامه عن توهم وجود حرف الجر: «وقد تُؤول ذلك بما لا يلتفت إليه ولا ينقاس عليه [1]», ووافقهم البغدادي في الخزانة[2].

أما ابن هشام فأثبتّه بشرط صحة دخول ذلك العامل المتوهم، فقال: «العطف على التوهم نحو: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ "بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم»[3]

وتبعه السيوطي[4]وذكر السلسيلي[5] أنّ جر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها كثير في خبر ليس وما».

(1)الارتشاف 194/1.

(2)الخزانة 120/1.

(3) مغني اللبيب 133/2.

(4) الهمع 278/5.

(5) شفاء العليل337/1, والسلسيلي هو محمد بن عيسى السكسكي المصري ماهر في العربية, نحويٌ ، صـــرفي, ناظم, فقيه، له أرجوزة في التعريف، توفي في ربيع الأول760ه (ينظر: الدرر الكامنة 129/4، بغية الوعـــاة 205/1، ومعجم المؤلفين 574/3).

المسألة السادسة: الجر بـــ(لولا)

قال أبو حيان في (حروف الجر)[1]: «فحروف الجر:من ،وإلى،وعن...ولولا».

قال ابن هشام[2]: «وأطلق "لولا" وكان يجب أن يقيدها بالمضمر, وليس هذا مما يقدر فيه بالاختصار».

هنا أخذ عليه ابن هشام أنه عدّ "لولا" من حروف الجر من دون أي يقيدها بأن تدخل على الضمير المتصل, نحو: لولاك, ولولاي.

ومأخذ ابن هشام هذا قوي, لأن (لولا) لا تكون حرف جر إلا إذا تلاها الضمير.

وقد اختلف النحويون في الضمير المتصل الواقع بعد لولا:

الرأي الأوّل: رأي سيبويه: أن الضمير مجرور بـــ"لولا", ونسبة إلى الخليل ويونس[3].

الرأي الثاني: رأي الأخفش: أن الضمير في محل رفع بالابتداء[4], ونسبة ابن الأنباري إلى الكوفيين[5].

القول الثالث: رأي المبرد: أن ذلك لا يصح وهو لحن لا يجوز التكلم به[6], وهذا قول ضعيف لا وجه له, لكثرة مجيئه في كلام العرب وأشعارهم, كقوله[7]:

لولاكِ في ذا العامِ لم أَحجُجِ.

---

(1) شرح اللمحة 239/2.

(2) شرح اللمحة 259.

(3) الكتاب 373/2.

(4) المقتضب 73/3.

(5) الإنصاف 687/2.

(6) المقتضب 119/3.

(7) البيت لعمر بن أبي ربيعة (ينظر: ديوانه 43), وهو عمر بن أبي عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي, كنيتـــه أبـــو الخطاب, كان فاسقاً, يتغزل بالنساء, فسيّره عمر بن عبد العزيز إلى الدهلك, فخـــتم لـــه بالشـــهادة ســـنة 93هـــ,(ينظر: الشعر والشعراء 553), (وفيات الأعيان 436/3).

المسألة السابعة: حروف ربط الجواب بالقسم.

قال أبو حيان[1] : «ويربط القسم بالمقسم عليه بالنفي: (ما) و(لا), نحو: والله ما خرج زيد, وتالله لا يخرج عمرو, وفي الإيجاب (إنّ) نحو: والله إنّ لزيدٌ قائم, أو ليخرجنّ عمرو[2]».

قال ابن هشام[3]: « قوله "ما" و"لا" يبقى عليه إن, وذلك واقع في القرآن ... وقد يكون النافي أيضاً (لم)و(لن) وذلك نادر لا يعثر عليه فلا على المصنف, إذا لم يذكره».

هنا ابن هشام أخذ على أبي حيان أنه لم يذكر من حروف ربط الجواب بالقسم (إنْ) ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾ [4].

ومثال (لم) كقول بعضهم, وقيل له: ألك بنون؟ نعم, وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة.

ومثال (لن): قول أبي طالب[5] ,يخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم:

واللهِ لَنْ يَصِلُوا إليكَ بجمعِهم حتى أوسَّدَ في الترابِ دَفينا

وقد اعتذر ابن هشام لأبي حيان لعدم ذكره (لم ولن) لكون النفي فيهما نادر.

---

(1) شرح اللمحة 263/2.

(2) كذا النص في المطبوع، وفيه خطأ نحوي جلي وهو قوله: إنّ لزيد قائم، حيث جعل اللام في اسم إن والصواب أن تكون في خبرها، لئلا يتوالى توكيدان، وقد رجعت إلى نسخة مخطوط من كتاب اللمحة فوجدت فيه العبارة كالآتي (والله لزيد قائم) من غير (إن). ينظر: المخطوط ، نسخة الحرم النبوي، ق 102.

(3) شرح اللمحة 366/2.

(4) سورة فاطر41

(5) ينظر: ينظر: (الخزانة 296/3, والمغني 299/1) وأبو طالب هو عم النبي صلى الله عليه وسلم, تولى تربية الرسول بعد وفاة جده عبد المطلب، واسمه عبد مناف على المشهور, توفي أبو طالب في شوال سنة 10هـ وهو ابن بضع وثمانون سنة.

قال ابن السرّاج[1]: «تتلقى اليمين بأربعة أحرف, من جوابات الأيمان في القرآن وفي الكلام: ما ولا وإن واللام, فتقول: والله ما قام ... والله لا يقوم .. وأما إن فقولك: والله إنّ زيداً في الدار ..،وأما اللام فتقول: والله لزيد في الدار».

أما الزمخشري[2] فقال: «ويتلقى القسم بثلاثة أشياء باللام وبإنّ وبحرف النفي كقولك: بالله لأفعلنّ وإنك لذاهب وما فعلت ولا أفعل».

قال ابن مالك[3]: «والجواب المنفي لا ينفي إلا ب(ما) و(إن) و(لا), ولا فرق في ذلك بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية».

وقد ذكر السيوطي ما ذكره ابن مالك, وأضاف إليها (لن) في الفعلية ومنع النفي بـــ(لم)[4].

وأقول: لعلّ أبا حيان أهمل ذكر(إنْ) لقلة استعمالها في الكلام.

---

(1) الأصول في النحو 35/1.

(2) المفصل 345.

(3) شرح الكافية الشافية 380/1.

(4) الهمع 242/4، 243، 244.

المسألة الثامنة: أنواع البدل.

قال أبو حيان[1]: «وهو على نية تكرار العامل, فإن كان حرف جر جاز إظهاره نحو: مررت بزيدٍ أخوك[2]».

قال ابن هشام[3]: «هذه المسألة لا تليق بهذا المختصر, وكان ينبغي أن يضع مكانها أهم منها, ولكنه كما قيل[4]:

وَذي خَطَلٍ في القَولِ ما يزعمُ أنّه مصيبٌ فما يُلمِّمُ به فهو قائِلُه »

هنا رمى ابن هشام قول أبي حيان بالخطل, حيث إنه ذكر مسألة لا تتفق ــفي رأي ابن هشامــ وصفة الاختصار التي طبع بها الكتاب, وكان ينبغي أن يضع مكانها ما هو أهم منها.

وقد اختلف النحويون, هل البدل على نية تكرار العامل أم لا؟ لهم في هذا مذهبان[5] :

الأول: إنه على نية تكرار العامل, وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي والرّماني, وعزاه ابن هشام لأكثر النحويين.

---

(1) شرح اللمحة 301/2.

(2) كذا وردت في المطبوع، وقد رجعت إلى المخطوطة ق 108 فوجدت النص فيها (مُرّ بزيد أخيك).

(3) شرح اللمحة 301/2.

(4) البيت لأبي الأسود الدؤلي (ينظر ديوانه 56, نقد النثر 126), وأبو الأسود هو ظالم بن عمرو بن سفيان ويصل نسبه إلى مضر بن نزار،توفي بالطاعون سنة 69هـ (ينظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي 10).

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 67/3, الارتشاف 1961, شرح اللمحة 302/2

وحجتهم أنه قد ظهر في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [1].

الثاني: أنّ العامل فيه هو عامل الأول, وهو مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي, وذلك لتعلقهما به من طريق واحد.

قال سيبويه[2]:(هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم،ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر،فيعمل فيه كما عمل في الأول)

وردوا على ما استدل به أصحاب المذهب الأول بأنه من باب التوكيد لا البدل.

ويرى الباحث أن المذهب الثاني هو الراجح،والعلة في ذلك ماذكره ابن مالك،فقال[3]:(ولو لم يكن العامل في البدل والمبدل منه واحدا لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم،وذلك ممتنع،وماأفضى إلى الممتنع ممتنع)

(1) سورة الأعراف 76.

(2) الكتاب:1/150.

(3) شرح التسهيل:3/190.

المسألة التاسعة: أفعال التعجب.

قال أبو حيان[1]: «وأما فعل التعجب, فنحو: ما أحسن زيداً, وأحسِن بزيد, وتقديره : شيء حَسَّن زيداً,فما: مبتدأ, وأحسن: فعل ماض, وزيداً: مفعول, وأحسِن: فعل أمر, وبزيد جار ومجرور في موضع الفاعل بأحسن,ومعنى أحسِن: أحسَنَ,وهو أمر بمعنى الخبر».

قال ابن هشام[2]: «وقد أعرب الكلام إعراباً ناقصاً إذ أهمل فاعل (أحسن) و لم يذكر أن الجملة خبر, ولكنه اختصر فاكتفى بذكر ما يستلزمهما, لأن المبتدأ يستلزم الخبر والفعل يستلزم الفاعل».

هنا أخذ ابن هشام مأخذين :

الأول: لم يذكر فاعل (أحسَنَ) في الصيغة الأولى للتعجب.

الثاني: لم يذكر أن جملة (أحسَنَ) في موضع رفع خبر لـــ(ما) التعجبية.

وقد ذكر ابن هشام احتمال سبب إهمال أبي حيان لهما, فذكر أنه اكتفى بذكر ما يستلزمهما بغرض الاختصار.

للتعجب صيغتان قياسيتان :

الأولى: ما أفعله نحو: ما أحسن زيداً.

الثانية: أَفعِل به,نحو: أحسِن بزيدٍ.

---

(1) شرح اللمحة 333/2.

(2) شرح اللمحة 336/2.

أما إعرابهما: «ما: ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر, موصولة عن الأخفش والباء لتعدية أو زائدة ففيه ضمير»[1].

وقال سيبويه [2]: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل و لم يجر مجرى الفعل و لم يتمكن تمكنه, وذلك قولك: ما أحسن عبد الله, زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله, ودخله معنى التعجب, وهذا تمثيل و لم يتكلم به».

قال أبو بكر بن السراج [3]: «فإذا قلت : ما أحسن زيداً, فـــ (ما) اسم مبتدأ وأحسن خبره, وفيه ضمير الفاعل وزيد مفعول به و(ما) هنا اسم تام غير موصول فكأنك قلت:شيء أحسن زيداً, و لم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه».

وقال[4]: «وقال الأخفش: ما: في موضع الذي وأحسن زيداً صلتها والخبر محذوف».

وقال[5] في إعراب أفعِل به: «وأفعِل هو "فَعَل" لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره, بعمرو : في موضع رفع, كما قالوا: كفى بالله, والمعنى كفى الله لأنه لا فعل إلا بفاعل .. وإنما لزمت الباء هنا الفاعل المعنى التعجب».

قال ابن يعيش[6]: «ما اسم مبتدأ في موضع رفع وهي هنا اسم غير موصول ولا موصوف بمعنى شيء كأنك قلت شيء, أحسن زيداً ...., وأما أفعل في التعجب ففعل ماض غير متصرف .. وقد خالف الكوفيون في ذلك وزعموا أن أفعل في التعجب بمنزلة أفعل في التفضيل ... والحق ما ذهب إليه البصريون».

---

(1) شرح الرضي للكافية 227/4.

(2) الكتاب 72/1.

(3) الأصول 99/1.

(4) الأصول 100/1.

(5) الأصول 101/1.

(6) شرح المفصل 143,142/7.

ثم أعرب الصيغة الثانية (أفعل به) فقال[1]: «أكرم بزيدٍ .. أكرِم : اللفظ لفظ الأمر في قطع همزته وإسكان آخره ومعناه الخبر .. والمجرور بالباء فموضعه رفع والباء زائدة .. وإنما

قلنا أن المجرور في أحسن بزيد هو الفاعل لأنه لا فعل إلا بفاعل وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا المجرور بالباء».

قال ابن عصفور[2]: «و"ما" في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء,والفعل الذي بعده في موضع خبره,وفاعله ضمير مستتر في الفعل عائد على "ما" .. وأما التعجب على طريقة (أفعِل), فيقال :أسمِع بزيد وأبصر بعمر, وأصل اسمع زيد, وأبصر عمر, لأنه مبني من فعل لا يتعدى وفاعله ظاهر, وساغ وقوع الظاهر فاعلاً للأمر بغير لام لما لم يكن أمراً في الحقيقة, بل المعنى الخبر, والأمر قد يجيء بمعنى الخبر,... زيدت الباء في الفاعل ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك: أمرر بزيد اصطلاحاً للفظ».

وقد نقل أبو حيان في الارتشاف الخلاف في إعراب صيغتي التعجب, فقال[3]: «ما أحسن زيداً: فـــ (ما) مبتدأ إجماعاً, إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي أنه لا موضع له من الإعراب, ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن(ما) نكرة تامة بمعنى شيء, وما بعدها خبر , وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب, وتأوّله ابن درستويه على الخليل , ونسب كونها استفهامية ابن مالك إلى الكوفيين, وعن الأخفش في (ما) ثلاثة أقوال : أحدها كقول البصريين, والثاني أن(ما) موصولة والفعل صلته والخبر محذوف .. وحكى البهاري أنه مذهب الكوفيين, وحكاه ابن باشاذ عن طائفة منهم, والثالث : أن (ما) نكرة موصوفة والفعل صفتها, والخبر محذوف واجب

(1) شرح المفصل 147/7, 148.
(2) المقرب 75/1, 76, 77.
(3) الارتشاف 2065, 2067

الحذف .. و(أفعل) مذهب البصريين والكسائي أنه فعل و(زيداً) مفعول به ... وفي أحسن ضمير فاعل يعود على (ما) ومذهب الكوفيين غير الكسائي أنّ (أفعل) اسم وانتصب الاسم بعده في قول الفرّاء ومن وافقه من الكوفيين على حد ما انتصب في قولهم: زيدٌ كريمَ الأب... وزعم بعض الكوفيين أن (أفعل) اسم مبني لتضمنه معنى التعجب, .. وأما (أفعل به) نحو: أحسن بزيد فاتفقوا على أنه فعل إلا ما في كلام ابن الأنباري من تصريحه بأنه اسم, ومذهب جمهور البصريين أن صورته صورة الأمر هو خبر في المعنى .. والمجرور في موضع الفاعل والباء زائدة ... وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف إلى أنه أمر حقيقة و(بزيد) مفعول والباء زائدة»

ويرى الباحث أن(أفعل) في التعجب فعل،والدليل دخول نون الوقاية عليه إذا وصل بياء الضمير نحو:ماأحسنني عندك، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لاعلى الاسم[1].

أما الفعل (أحسِن) فهو ماض بصيغة الأمر، وليس أمراحقيقيا،لأنه خبر يحتمل الصدق والكذب،فيصح في جوابه أن يقال :صدقت أو كذبت،ولو كان أمرا لكان فيه ضمير المأمور،فيلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين،وكذلك لصح أن يجاب بالفاء،كما يصح في كل أمر،نحو :أكرم بعمرو فيشكرك[2].

(1) ينظر:الإنصاف1/129.

(2)ينظر:شرح المفصل لابن يعيش7/148.

المسألة العاشرة: الفعل المضارع .

قال أبو حيان[1]: «والمضارع مرفوع وينصب بأن ولن وكي وإذن .. ويجزم بلم ولّما ولام الترك ولام الطلب .. ويجزم فعلين بأن وإذ ما ومن ومهما وأي وحتى وأيان وأين وأنّى وحيثما ..».

قال ابن هشام[2] بعد أن شرح وفصل: «وقد أغفل المؤلف هذه المسائل كلها ولا يجوز أن يخلو منها كتاب في النحو لا مختصر ولا مطوّل, لأن معرفتها ضرورية».

وهنا أخذ ابن هشام عليه إهمال لمسائل مهمة ومعرفتها ضرورية , ولا يُعذر أبو حيان في رأي ابن هشام بكون لمحته مختصرة, بل يجب أن تذكر هذه المسائل في كتب النحو كلها.

وقد ذكر ابن هشام هذه المسائل وأنا هنا أذكرها مختصرة:

أولاً: الرافع للمضارع: للنحويين فيه مذاهب :

المذهب الأول: أن الرافع للمضارع تجرده من الناصب والجازم, وهذا رأي الفرّاء[3], والأخفش[4], وعزاه ابن الأنباري لأكثر الكوفيين[5] .

المذهب الثاني: أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم: وهو مذهب سيبويه[6] والبصريين[7] .

المذهب الثالث: أنّه مرفوع بحروف المضارعة الزائدة في أوله: وهذا مذهب الكسائي[1].

---

(1) شرح اللمحة 337/2.

(2) شرح اللمحة 347/2.

(3) ينظر: شرح المفصل 12/7, شرح اللمحة 338/2.

(4) ينظر: شرح التصريح 356/2.

(5) الإنصاف 551/2, المسألة رقم 74.

(6) الكتاب 10,9/3.

(7) الإنصاف 551/2, المسألة 74.

المذهب الرابع: أنه مرفوع لمضارعة الاسم: وهو مذهب ثعلب[2] من الكوفيين, والزجاج[3] من البصريين.

والراجح- والله أعلم- مذهب البصريين،لأن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبه الابتداء،والابتداء يوجب الرفع ،فكذلك ماأشبهه،ولسبب آخر وهو: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله،فوجب أن يعطى أقوى الإعراب وهو الرفع[4]

ثانياً: نصب المضارع بأن المضمرة : وهذا في اثني عشر موضعاً , وهي ضربان:

أ- ما يجوز فيه إظهارها: وذلك سبعة مواضع:

- بعد لام التعليل, نحو: ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا﴾ [5].
- بعد لام المعاقبة, نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾[6].
- بعد اللام الزائدة, نحو: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [7].
- بعد الواو, و الفاء, وثم, و أو, العاطفة على اسم قبلها, نحو: قول الشاعر[8]:

ولِبْسُ عَباءَةٍ وتقرَّ عيني

- وقول الشاعر[9]:

لولا تَوقُّعُ مُعَتّر فأرضيَه.

---

(1) شرح المفصل 12/7.

(2) شرح اللمحة 338/2.

(3) ينظر: شرح التصريح 356/2.

(4) ينظر:الإنصاف552/2.

(5) سورة آل عمران, آية 137.

(6) سورة القصص, آية 8.

(7) سورة الأحزاب, آية 33.

(8) البيت لميسون بنت بجدل بن أنيف, زوج معاوية بن أبي سفيان (ت 80هـ), (ينظر: الخزانة 504/8)

(9) البيت لا يعرف قائله (ينظر: أوضح المسالك 632, شرح اللمحة 344/2).

- وقول الشاعر [1]:

إِني وقتلي سُلَيكاً ثم أَعْقِلَه.

- وقوله تعالى : ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [2].

ب - يجب إضمار (أن): وذلك في خمسة مواضع:

- بعد لام الجحود, نحو: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ﴾ [3].
- وبعد حتى, نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ﴾[4].
- بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقتين بنفي محض, نحو: ما تأتينا فتحدثنا, أو طلب, نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[5], أو سبقت بطلب, نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[6].

وقول الشاعر [7] :

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتَأتيَ مِثلَهُ.

- بعد (أو), نحو: لأضربنّه أو يموت.

---

(1) البيت لأنس بن مدركة بن كعب الأكلبي, مخضرم أدرك الإسلام فأسلم, شاعر فارس (ت 35هـ) ,(ينظر: الشعر والشعراء 368/1, الخزانة 366/3).

(2) سورة الشورى, آية 51.

(3) سورة آل عمران, آية 179.

(4) سورة طه, آية 91.

(5) سورة آل عمران, آية 142.

(6) سورة طه, آية 81.

(7) البيت لأبي الأسود الدؤلي, (انظر ديوان أبي الأسود 404) وأبو الأسود سبقت ترجمته ص83, ونسبه سيبويه إلى الأخطل (انظر: سيبويه 42/3).

وقد فصل ابن هشام في نواصب المضارع وجوازمه ومعانيها ومسائلها[1].

(1) ينظر شرح اللمحة 337/2, 351.

المسألة الحادية عشرة: عمل اسم الفاعل.

قال أبو حيان[1]:«واسم الفاعل إن كان فيه الألف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً».

قال ابن هشام[2]: «وأما النقص فحقّه أن يقيد "أل"بأن تكون موصولة لأنها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس ألا تعمل شيئاً نصّ على ذلك أصحاب الأخفش وهو الحق لمن تأمّل».

ذكر أبو حيان أن اسم الفاعل المعرف بأل يعمل مطلقاً, وقد ذكر ابن هشام أنه يجب على أبي حيان أن يقيدها بالموصولة, لأن "أل" لو كانت للتعريف فإنها لا تعمل. فشرط "أل"أن تكون موصولة.

قال سيبويه[3]: «هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه وذلك قولك : هذا الضارب زيداً, فصار في معنى "هذا" الذي ضرب زيداً, وعمل عمله) ويرى الأخفش أن "أل" حرف تعريف, وليست موصولة, وعنده أن اسم الفاعل إذا دخلت عليه "أل" لا يعمل, ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة, فقد ذكر المازني أنها موصول حرفي, وقال ابن السراج والفارسي والأكثرون : موصول[4].

ونستطيع مما سبق أن نقول : إن النحويين اختلفوا في "أل" الداخلة على اسم الفاعل, ولهم فيها مذهبان :

الأول: مذهب الجمهور : أنها معرفة موصولة, فقال المازني : موصول حرفي وقال ابن السراج والفارسي والأكثرون : موصول .

---

(1) شرح اللمحة 77/2.

(2) شرح اللمحة 83/2.

(3) شرح اللمحة 181/2.

(4) الارتشاف 1013, الهمع 82/5 .

الثاني: مذهب الأخفش : أنها حرف تعريف وليست موصولة, واسم الفاعل المحلى بأل لا يعمل عنده, فإن وجد ما بعدها منصوباً فعلى التشبيه بالمفعول به, وقد وافقه ابن هشام[1].

ومما سبق نعم أنه يجب على أبي حيان تقييد "أل" بالموصولة, وهو عمل سيبويه إذ قيدها بأن تكون موصولة وحتى لا يتوهم أنها تعمل وهي غير موصولة .

(1) شرح اللمحة 83/2.

المسألة الثانية عشرة: عمل المصدر .

قال أبو حيان [1]: «والمصدر يعمل منوناً ومضافاً وبالألف واللام».

قال ابن هشام[2]: «أنه أهمل شروط إعمال المصدر بعد ما ذكر شروط إعمال اسم الفاعل, فأوهم ذلك أنه لا شرط له».

فأبو حيان في لمحته أهمل ذكر شروط وإعمال المصدر, وأطلق العمل له بدون شروط.

وقد ذكر في الارتشاف شروطاً خمسة لعمل المصدر وهي : أن يكون مظهراً, مفرداً, مكبراً, غير محدود, ألا يتبع بتابع قبل أخذه متعلقاته.

وقد ذكر ابن هشام لعمل المصدر شروطاً خمسة [3]: «أن يكون مظهراً مكبراً غير محدود ولا منعوت قبل متعلقاته وأن يصح أن يحل في موضعه الفعل المقرون بالحرف المصدري».

ويعمل المصدر منوناً ومضافاً ومحلى بالألف واللام.

وقد نقل ابن هشام عن سيبويه والمحققين أن المحلى بالألف واللام لا يعمل إلا في الشعر[4], وظاهر كلام سيبويه أن يجيز إعمال المصدر المعرف بأل مطلقاً.

قال سيبويه[5]: «وتقول: عجبت من الضرب زيداً ,كما قلت : عجبت من الضارب زيداً يكون الألف بمنزلة التنوين».

قال الرضي[1]: «وسيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدر المعرّف باللام مطلقاً ... والمبرد منعه».

---

(1) شرح اللمحة 101/2 .

(2) الارتشاف 2257, 2258 .

(3) شرح اللمحة 94/2 .

(4) شرح اللمحة 98/2 .

(5) الكتاب 192/1.

وحينما نرجع لكلام المبرد, لا نجد ما ادّعاه الرضي من أنه يمنع إعمال المصدر المعرف باللام.

قال المبرد[2]: «وتقول: أعجبني الضرب زيدٌ عمراً ... وقال الشاعر [3] فيما كان بالألف واللام :

لقد علمَتْ أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعاً

أراد عن ضرب مسمع, فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة, فعمل عمل الفعل ».

ومما سبق نرى اتفاق الخليل وسيبويه والمبرد على إعمال المصدر المحلّى بالألف واللام, وأن ما نسبه الرضي إلى المبرد من المنع وهم منه.

---

(1) شرح الرضي على الكافية 409,410/3 .

(2) المقتضب 152,153/1 .

(3) البيت للمرار الأسدي : (ينظر: سيبويه 193/1) والمرار ينسب تارة إلى فقعس وهو أحد آبائه الأقربين, وتارة إلى أسد بن خزيمة وهو جده الأعلى, شاعر مشهور من شعراء الدولة الأموية, وأدرك الدولة العباسية (ينظر: الخزانة 289/4) ،ونسب صاحب الخزانة البيت إلى مالك بن زغبة الباهلي (ينظر: الخزانة 132/8).

المسألة الثالثة عشرة: التنازع.

قال أبو حيان[1]: «وإذا سبق عاملان مما تقدم معمولاً جاز أن تعمل السابق, وأن تعمل المجاور نحو : ضربني وضربتُ زيداً».

قال ابن هشام[2]: «قوله "جاز أن تعمل" بقي عليه شرط لا بدّ من ذكره وإلا لم يتحقق التنازع, وهو أن يكون كلٌّ منهما طالباً له من حيث المعنى».

أهمل أبو حيان شرطاً مهماً للتنازع, وهو أن يكون كلا العاملين طالباً للمعمول من حيث المعنى, ولو لم يكن هذا الشرط لم يتحقق التنازع.

قال سيبويه[3]: «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك وهو قولك : ضربت وضربني زيدٌ, وضربني وضربت زيداً, تحمل الاسم على الفعل الذي يليه, فالعامل في اللفظ أحد الفعلين, وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع».

فكلام سيبويه هذا يدل على أنه يجب أن يكون كلٌّ من العاملين طالباً للمعمول في المعنى.

وقد أورد المبرد نحو هذا الكلام[4].

وقد نقل السيوطي [5]شروط تنازع العاملين أو العوامل لابن هشام بخط الشيخ ركن الدين بن قديد[6], فذكر شرطين في العامل هما: ألا يكون من نوع الحرف, وأن يكون كل منهما طالباً من حيث المعنى لما فُرض التنازع فيه, وأما الشرطان اللذان في

---

(1) شرح اللمحة 111/2 .

(2) شرح اللمحة 122/2 .

(3) الكتاب73/1, 74 .

(4) المقتضب72/4 .

(5) الأشباه والنظائر 254,268/4 .

(6) ركن الدين ابن قديد هو النحوي اللغوي عمر بن قديد القاهري الحنفي ولد سنة 788هـ, تتلمذ على ابن جماعة كان عالماً بارعاً بالأصول والنحو والصرف وكان منقطعاً عن أبناء الدنيا, متقشفاً له حواشٍ وتعليقات وفوائد (ت851هـ) .(ينظر: شذرات الذهب 393/9 ، وبغية الوعاة 222 ، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة 1764/2) .

المعمول فهما: ألا يكون سبباً, وألاّ يكون محصوراً, وأما الشرط الذي بينهما : فتقدّم العاملين وتأخّر المعمول.

بينما نجد أن ابن هشام في شرحه لشذور الذهب ذكر شرطين للتنازع[1].

«أحدهما : أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه, قال تنازع بين الحروف, لا بين الحرف وغيره,

والثاني: ألا يكون المعمول متقدماً ولا متوسطاً بل متأخراً».

فلم يذكر ابن هشام في شرحه للشذور مأخذه على أبي حيان وهو اشتراطه أن يكون كل من العاملين طالباً للمعمول من حيث المعنى ! فإن عذر أبي حيان لاختصار لمحته, فكيف يعذر ابن هشام وهو شارح لشذوره ؟!علماً أن أبا حيان قد ذكر هذا الشرط في الارتشاف[2].

قال الأزهري[3]: «وحقيقة التنازع أن يتقدّم فعلان مذكوران متصرفان أو اسمان يشبهانهما في التصرف أو فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد إلا على الأصح منهما وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى».

فقد ذكر هنا الأزهري شرط: أن يكون المعمول مطلوباً للعاملين في المعنى.

ومما سبق نرى أن أبا حيان لم يذكر من شروط التنازع إلا تقدّم العاملين على المعمول وأهمل البقية.

---

(1) شرح شذور الذهب 428.

(2) الارتشاف 2139 .

(3) شرح التصريح 475/1 .

المسألة الخامسة عشرة: الترخيم.

قال أبو حيان[1]: «وفي الترخيم : يا جعفَ ويا فاطمَ ويا غطفَ, ويجوز ضمه».

قال ابن هشام[2]: «وفات المؤلف مما ينبغي أن يذكر أن يقول : وياثب, وياسيب, لعلمك أنّ المختتم بالتاء لا يشترط فيه علمية ولا زيادة, وإن المركب تركيب المزج يرخم بحذف عجزه».

لترخيم الاسم شروط هي[3]: «أن يكون منادى, معرفة, غير مستغاث ولا مندوب ولا مركب تركيب إضافة ولا تركيب إسناد».

فإن جرّد ما يراد ترخيمه من التاء اشترط شرطان آخران هما : العلمية والزيادة على ثلاثة أحرف[4].

قال سيبويه[5]: «اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك, كان اسماً خاصاً غالباً أو اسماً عاماً لكل واحدٍ من أمة, فإن حذف الهاء منه في النداء كان أكثر في كلام العرب».

وقال رحمه الله [6]: «واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء».

وقال في ترخيم المركب المزجي [7]: «وذلك مثل حضرموت ومعديكرب ... فزعم الخليل ،رحمه الله، أنه تحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر رأساً».

---

(1) شرح اللمحة 143/2 .

(2) شرح اللمحة 149/2 .

(3) شرح اللمحة 144/2 .

(4) شرح اللمحة 147/2 .

(5) الكتاب 241/2 .

(6) الكتاب 255/2 .

(7) الكتاب 267/2 .

قال الزمخشري[1]: «وله شرائط إحداها: أن يكون الاسم علماً. والثانية: أن يكون غير مضاف. والثالثة: أن لا يكون مندوباً ولا مستغاثاً. والرابعة: أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فإنّ العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين».

وقال[2]: «وإن كان مركباً حذف آخر الاسمين بكماله».

قال السيوطي[3]: «ما فيه تاء التأنيث لا يشترط فيه ترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة».

وقال رحمه الله[4]: «اختلف في ترخيم العلم المركب تركيب مزج فالجمهور على جوازه مطلقاً, ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه) ... وقال البصريون كلهم يحذف الثاني منه».

أما أبوحيان فذهب إلى أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج مطلقاً[5]

والراجح- والله أعلم- قول الجمهور، لأن الجزء الثاني من المركب المزجي بمنزلة التاء التي تحذف من آخرالاسم عند الترخيم،مثل قولنا:يافاطم،عند ترخيم فاطمة،وهذا مانقله سيبويه عن الخليل[6]

---

(1) ينظر:الكتاب2/267 .

(2) المفصل 47 .

(3) الهمع 79/3 .

(4) الهمع 82/3 .

(5) الارتشاف 2230 .

(6) الكتاب 255/2 .

المبحث الثالث

المآخذ على الأسلوب

من خلال تتبعي لمآخذ ابن هشام على أبي حيان، وجدته قد تعقبه في الأسلوب أيضاً، في ثمانية عشر موضعاً، سوف أذكرها مرتبة على شكل مسائل، لتكون أقرب للفهم والمراجعة.

المسألة الأولى: الكلمة والقول.

قال أبو حيان[1]: «الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد».

قال ابن هشام[2]: «لا فائدة لقوله :"موضوع لمعنى" لأن ذلك مستفاد من الجنس, فلو قال "الكلمة قول مفرد لكان أولى من وجهين: أحدهما: أنه أخصر مع تحصيله للمعنى المقصود.والثاني: أنه لا يوهم غير الواقع, فإنّ كلامه ربما أوهم أمرين باطلين:

- أحدهما: أن القول غير موضوع.

- والثاني: أن المركب معناه بالوضع, وإنما هذا شأن المفردات التي يتولى بيانها اللغوي, فأما المركبات فدلالتها على معناه التركيبي دلالة عقلية لا وضعية, فإنّ من عرف مسمى زيد, وعرف مسمى قائم, ويسمع "زيد قائم" بإعرابه المخصوص فَهِمَ بالضرورة معنى هذا الكلام, وهو نسبة القيام إلى زيد».

قال الزمخشري[3]: «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ».

---

(1) شرح اللمحة 237/2 .

(2) شرح اللمحة 243,244/1 .

(3) المفصل 6.

وقال العكبري[1]: «فأما اللفظة المفردة نحو "زيد" وحده و"من" ونحو ذلك, فلا يسمى كلاماً بل كلمة, هذا قول الجمهور».

قال ابن يعيش في شرحه لحد الكلمة[2] : «وقوله "بالوضع". احترز به من أمور : منها ما قد يدل بالطبع, وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع, وذلك كقول النائم: أخ فإنه يدل بالطبع ... ,الأمر الثاني: الانفصال عما قد يغلط فيه العامّة وتصحفه, وذلك أن اللفظة إذا صحفت وفهم منها مصحفة معنى ما فلا تسمى كلمة صناعية لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع, ومنها أن يحترز بذلك من التسمية بالجمل نحو برق نحره، وتأبط شراً ، فإن هذه الأشياء جمل خبرية وتعد التسمية بها كلم مفرد لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردة بالوضع فاعرفه».

قال ابن مالك[3]: «الكلمة لفظ مستقل دالٌّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً, أو منوي معه كذلك».

وقال في الشرح[4]: «وقيدت الدلالة بالوضع احترازاً من اللفظ المهمل كديز مقلوب زيد ..».

أما السيوطي فقد قال [5]: «وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحاً, وأحسن حدودها : (قول مفرد مستقل, أو منوي معه». ثم قال[6]:«و لم أحتج إلى ما زاده في التسهيل من قوله : (دال بالوضع) مخرجاً المهمل, لتعبيره (باللفظ) الشامل لذلك وذكر (القول) الذي يخرجه لما سيأتي من أنه موضوع لمعنى ولذلك عدلت إليه، وعدلت إلى جعل

---

(1) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين 113 .
(2) شرح المفصل 18/1 .
(3) التسهيل 2 .
(4) شرح التسهيل 12/1
(5) الهمع 4/1 .
(6) الهمع 4/1 .

الإفراد صفة (القول) عن جعلهم إياه صفة (المعنى) حيث قالوا –ومنهم ابن الحاجب وأبو حيان– وضع المعنى مفرد, لأنه كما قال الرضي وغيره : صفته في الحقيقة, وإنما يكون صفة (للمعنى) بتبعية اللفظ, ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر, فإن كلمة ومعناه مركب وهو : زيد قائم مثلا ونحو : ضرب, فإنه كلمة, ومعناه مركب من الحدث والزمان ».

وأرى أن مأخذ ابن هشام صحيح, لأنه أشد اختصاراً, وهو ما يناسب هذه اللمحة, ولأنه يصل للمعنى المقصود بصورة مباشرة, وكذلك لقوة حجج ابن هشام.

المسألة الثانية: علامات الفعل.

قال أبو حيان[1]: «ويعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة, وبالياء وبلم نحو : قامت, وقومي, و لم يضرب ».

قال ابن هشام[2]: «ولو أفصح عنها فقال: وياء المخاطبة لكان أولى لئلا يتوهم دخول ياء المتكلم وهي غير خاصة بالفعل بل تتصل بالكلم الثلاث, وقد اجتمع ذلك في قوله سبحانه: ﴿إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ﴾[3] فكأنّه اعتمد التمثيل وليس بشيء».

وقال ابن هشام[4]: «وظاهر كلامه أنه أراد بهذه العلامات الثلاث أن يذكر لكل نوع من أنواع الفعل علامة, و لم يسلم له ذلك, فإن الياء كما ذكر لا تختص بالأمر, بل هي مشتركة بينه وبين الفعل المضارع».

اعترض ابن هشام هنا باعتراضين:

الأول : أن أبا حيان أطلق الياء و لم يقيدها بياء المخاطبة حتى لا يتوهم أحد دخول ياء المتكلم وهي غير خاصة بالفعل، بل إنها تتصل بالاسم والفعل والحرف ، كما مثل بالآية الكريمة, وهذا الاعتراض مقبول من ابن هشام, وذلك لأن تخصيص الياء بالمخاطبة أدقّ وأنفع للمتعلم المبتدئ .

الثاني: رأى ابن هشام أنّ ظاهر كلام أبي حيان أنه ذكر لكل نوع من الفعل علامة تخصه, فالماضي علامته صحة دخول تاء التأنيث الساكنة ,مثل: قامتْ, والأمر علامته صحة دخول ياء المخاطبة, مثل :قومي, والمضارع علامته صحة دخول لم ,مثل: لم يضرب.

---

(1) شرح اللمحة 257/1 .

(2) شرح اللمحة 259/1 .

(3) الأنعام 161.

(4) شرح اللمحة 259/1 .

هنا اعترض ابن هشام على علامة الأمر فذكر أن ياء المخاطبة ليست خاصة بالأمر, لأنها تدخل كذلك على المضارع, فتقول مثلاً :تقومين.

وأرى أن هذا الاعتراض لا مسوّغ له, بل هو استنتاج لابن هشام من ظاهر كلام أبي حيان, وإلا فإن أبا حيان قد يكون أراد أن يعطي لكل نوع من الأفعال مثلاً لعلامة تصح أن تدخل عليه, وليس في كلامه تخصيص كما فهم ابن هشام.

أما علامات الفعل فقد ذكر السيوطي[1] أن جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي :

تاء الفاعل, وياؤه, وتاء التأنيث الساكنة, وقد, والسين, وسوف, ولو, والنواصب, والجوازم, وأحرف المضارعة, ونون التوكيد, واتصاله بضمير الرفع البارز, ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية, وتغيير صيغه لاختلاف الزمان.

(1) الأشباه والنظائر 22/2 .

المسألة الثالثة: علامات الحرف.

قال أبو حيان[1]: «ويعرف الحرف بأن يعرّى عن خواص الاسم والفعل».

وقال ابن هشام[2]: «واعلم أن قول المصنف "بأن يعرّى عن خواص الاسم والفعل" إما أن يريد جميع خواصها أو الخواص المذكورة, فإن أرد الأول فهو إحالة على مجهول, وإن أراد الثاني قلنا كلمات لا تقبل الخواص التي ذكرها, وليست حروفاً باتفاق, بل هي أسماء , نحو: إذا, ولكاع, وغُدار, ولكع, وغدار, أو أفعال,نحو: "أفعل" في التعجب,وخلا, وعدا, وحاشى».

قول ابن هشام: "إحالة على مجهول" مأخذ صحيح, لأن أبا حيان لم يذكر جميع خواص الاسم والفعل, إنما ذكر بعض علاماتهما.

وكذلك ما ذكره ابن هشام من أن هناك كلمات لا تقبل علامات الاسم, مثل : إذ, ولكاع, وغُدار, ولكع, وغدار , فإنها لا تقبل الألف واللام ولا الجر ولا التنوين, مع أن كلها أسماء وليست حروفاً.

وهناك أيضاً كلمات لا تقبل علامات الفعل, مثل: أفعل التعجب, وخلا, وعدا, وحاشا, فإنها لا تقبل تاء التأنيث الساكنة, ولا ياء المخاطبة , ولا تدخل عليها (لم), وهي مع ذلك أفعال وليست حروفاً.

وهذا المأخذ يبين لنا الدّقة التي اشتهر بها ابن هشام.

---

(1) شرح اللمحة 261/1 .

(2) شرح اللمحة 262/1, 263 .

المسألة الرابعة: الإعراب.

قال أبو حيان[1]: «الإعراب تغيير في الكلمة لعامل».

قال ابن هشام[2]: «واعلم أن النحاة جرت عادتهم بالنص على محل الإعراب, وهو الآخر, وقد حاد المصنف عن هذه الطريقة فأبهم محله وليس ذلك بحسن, وإن كان العامل لا يؤثر إلا في الآخر».

فابن هشام هنا يعترض على قول أبي حيان(في الكلمة) ويرى ابن هشام أن الصواب أن يقال: في آخر الكلمة لأن الآخر هو الذي يؤثر فيه العامل, وعادة النحويين أن ينصوا على الآخر.

وهذا الذي ذكره ابن هشام أن النحويين ينصون على الآخر صحيح, فإننا نرى سيبويه يقول[3]: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية».

وابن جني يقول[4]: «الاسم المتمكن هو ما تغير آخره لتغير العامل فيه».

وقال الزمخشري[5]: «والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف أو محلاً..».

قال ابن مالك[6]: «والإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما».

فترى مما سبق من كلام هؤلاء الأئمة أنهم نصوا على الآخر للدلالة على محل الإعراب.

---

(1) شرح اللمحة 271/1 .

(2) شرح اللمحة 274/1 .

(3) الكتاب 13/1 .

(4) اللمع 16.

(5) المفصل 16 .

(6) شرح التسهيل 33/1 .

ومع كلّ ما ذكر من أنّ الإعراب هو تغيير في الآخر, إلا أنني أجد أن كلام أبي حيان مقبول لسببين:

الأول: أنّ العامل لا يؤثر في الأصل إلا في الآخر, فلا حاجة لذكره.

والثاني: أنّ الإعراب قد يكون في غير الآخر, وذلك في مثل الأمثلة الخمسة, فإنّ علامة رفعها هي النون وليس الآخر, فالآخر في مثل قولنا (يفعلان) إنما هو اللام, والنون اتصلت بالآخر وليست الآخر.

المسألة الخامسة: أنواع الإعراب.

قال أبو حيان[1]: «ألقابه رفع ونصب في الاسم والفعل, نحو: زيد يقوم وإن زيداً لن يقوم, وجر ويختص بالاسم نحو: بزيد, وجزم, ويختص بالفعل نحو: لم يضرب».

قال ابن هشام[2]: «وقولنا: أنواعه, أولى من قول المصنف تابعاً لابن عصفور:ألقابه, لأن اللقب يساوي الملقب, وقولنا : رفع مثلاً لا يساوي قولنا: الإعراب بل أخص منه والإعراب أعمّ فثبت أن هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب، والإعراب جنس لها, لا أنها ألقاب له وهو ملقب بها.

وقوله: "في الاسم والفعل" ينبغي أن يقيدهما, فيقول: في الاسم المتمكن والفعل المضارع السالم من نون الإناث ومن نون التوكيد المباشرة ».

فهنا لابن هشام مأخذان على أبي حيان:

أما الأول, فأخذ عليه قوله :"ألقاب" والصواب أن يقول "أنواع" لأن الرفع والنصب والجر هي أنواع للإعراب داخلة تحته, وليست لقباً له, وهذه علة قوية, توضح صحة ما ذهب إليه ابن هشام

والمأخذ الثاني: أن أبا حيان أطلق فقال: "في الاسم والفعل" وكان ينبغي أن يقيدهما فيقول: في الاسم المتمكن, والفعل المضارع الذي لم يتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد المباشرة, وهذا ما نصّ عليه سيبويه[3].

فالاسم غير المتمكن وهو المبني لا تدخله هذه الأنواع, بل هو يلزم حالة واحدة, فقولنا مثلاً: هؤلاءِ, مكسورة أبداً, سواء أكانت مرفوعة أم منصوبة أم مجرورة, لأنها مبنية.

وكذلك المضارع إذا اتصلت به نون النسوة نحو: يفعلْن, فإنه يبنى على السكون,

---

(1) شرح اللمحة 277/1 .

(2) شرح اللمحة 278/1 .

(3) الكتاب 13/1 .

أو اتصلت به نون التوكيد المباشرة, نحو:لأفعلنَّ, فإنه يبني على الفتح, ولا يؤثر فيهما لا رفع ولا نصب ولا جزم.

ولهذا يتضح لنا صحة ما ذهب إليه ابن هشام.

المسألة السادسة: الأسماء الستة

قال أبو حيان[1]: «وأخوه, وأبوه, وحموه, وفوه, وذو مال, وهنوها, ترفع بالواو, وتنصب بالألف, وتجر بالياء ..».

قال ابن هشام[2]: «وأما الهن, فكناية عن أسماء الأجناس, وقيل عما يستقبح التصريح به, وقيل على الفرج خاصة, قال الشاعر[3]:

وقَد بَدا هَنكِ مِنَ المِئْزَر

وكأنّ المصنف يرى ذلك ولعله إنما قال وهنوها لأجل ذلك, وليس بشيء لأنه لا يختص عند أحدٍ بفرج المؤنث, ومن كلامه عليه أفضل الصلاة والسلام[4]: من تعزّى بعزاء الجاهلية, فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا».

اعترض ابن هشام هنا على استخدام أبي حيان لفظ (هنو), مضافاً إلى (ها), لأنّ هذا معناه أن الهنو هو فرج المرأة خاصة وهو ما اعترض عليه ابن هشام, ودلل على عدم صحته.

قال الخليل[5]: «هنو: الهن: كلمة يكنى بها عن اسم الإنسان, تقول: أتاني هنٌ, والأنثى هَنَه».

وقال ابن فارس[6]: «هن: الهاء والنون : أصل صحيح يدل على جنس من اللحم وفيه شيء من الكلام الذي ننسبه إلى الإشكال».

---

(1) شرح اللمحة 289/1 .

(2) شرح اللمحة 298/1 .

(3) هذا عجز بيت, وصدره: رحت وفي رجليك ما فيهما , وهو للأقيشر الأسدي (ينظر: الخزانة484/4) واسمه المغيرة بن عبد الله بن بني خزيمة, ولد في الجاهلية وكان كوفياً ماجناً فاسقاً, قتل محروقاً في حدود الثمانين من الهجرة (ينظر: الخزانة 485/4) .

(4) أخرجه أحمد في مسنده 159/35, رقم 21236, والنسائي في السنن الكبرى 136/8, رقم 8813 .

(5) العين 329/4 .

(6) مقاييس اللغة 14/6 .

وقال ابن سيده[1]: «هنُ المرأة: فرجها, وقولهم : يا هن أقبل, يا رجل أقبل, ويقال للمرأة: يا هنةُ أقبلي».

وقال ابن منظور[2]: « قال أبو الهيثم: هي كناية عن الشيء يستفحشُ ذكره, تقول لها هنٌ تريد لها حرٌ .. وقولهم: ياهنُ أقبل: يا رجل أقبل».

وقال الفيروز آبادي[3]: «والهن الفرج أصله هنٌ عند بعضهم».

ومما سبق من أقوال أصحاب المعاجم, نرى صحة اعتراض ابن هشام, فليس هناك من ذكر أنّ الهن هو فرج المرأة خاصة.

(1) المحكم والمحيط الأعظم 426/4 .

(2) لسان العرب 4713/6 .

(3) القاموس المحيط 1240 .

المسألة السابعة: نائب الفاعل.

قال أبو حيان[1]: «والمفعول الذي لم يسمَ فاعله...».

قال ابن هشام[2]: «والأولى أن يقال:النائب عن الفاعل, وأما قول المصنف وغيره: المفعول الذي لم يسمّ فاعله ففيه خدوش, لأن المفعول إنما يتبادر للذهن منه عند الإطلاق إلى المفعول به والمرفوع في هذا الباب لا يختص به, ولأنه يصدق على المنصوب في نحو: أُعطي زيدٌ درهماً, أنه مفعول لم يسمّ فاعله, وعلى نحو: يتيماً ,في قوله سبحانه وتعالى[3] : ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٥ يَتِيمًا﴾

وكل ذلك بمعزل عما نحن فيه».

دأب النحويون المتقدمون على إطلاق مصطلح (المفعول الذي لم يسمّ فاعله),

قال سيبويه[4]: «هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول, وذلك قولك: كُسيَ عبد اللهِ ثوباً».

وكذلك أطلق عليه السيرافي في شرحه للكتاب[5], وفعل ذلك ابن جني, فقال[6]: «باب المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه, وهو ما لم يسمّ فاعله».

واستمروا بإطلاق هذا الاسم إلى أن جاء ابن مالك , فابتدع له المسمى المعروف به الآن وهو نائب الفاعل.

قال أبو حيان عند كلامه عن نائب الفاعل[7]: «لم أر مثل هذه الترجمة إلا لابن مالك».

---

(1) شرح اللمحة 391/1 .

(2) شرح اللمحة 391/1 .

(3) سورة البلد, آية 14 ، 15 .

(4) الكتاب 41/1 .

(5) شرح كتاب سيبويه 288/1 .

(6) اللمع 35.

(7) التذييل والتكميل 225/6 .

وقال الشيخ الخضري[1] في حاشيته على الألفية عند كلامه عن نائب الفاعل: «وهذه الترجمة مصطلح المصنف, وهي أولى وأخصر من قول الجمهور: المفعول الذي لم يسمّ فاعله, لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب, كالظرف, ولأنه (أي قول الجمهور) يشمل المفعول الثاني في نحو: أُعطي زيدٌ ديناراً».

قال عبد السلام هارون[2]: «قد يُظن أن هذا المصطلح النحوي قديم أصيل, وإنما هو مصطلح طارئ ابتدعه نحوي متأخر, هو محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية, أي في القرن السابع الهجري».

ثم علق هارون على قول الخضري السابق, فقال[3]: «فالتسمية القديمة إذاً غير جامعة لأنها تخرج الظروف, وغير مانعة لأنها تدخل المفعول الثاني».

مما سبق نرى أن التسمية القديمة (المفعول الذي لم يسمّ فاعله) قد تحولت إلى مصطلح نائب الفاعل منذ أن جاء بها ابن مالك وتبعه من بعده النحاة وفضلوه على المسمى القديم, مع أننا نجد من النحويين المتأخرين من لا يفضل مصطلحاً على آخر, ولا يرى فرقاً بين المصطلحين, وهذا أبوحيان حيث قال في حديثه عن هذين المصطلحين[4]: (ولا مشاحة في الاصطلاح) فهذا يدل على تساوي التعبيرين عنده , ومما سبق نرى أن التعبير بـــ(نائب الفاعل) أولى وأخصر من التعبير (بالمفعول الذي لم يسمّ فاعله) وبالتالي صحة مأخذ ابن هشام على أبي حيان في شرحه للمحة.

---

(1) حاشية الخضري على الألفية 335/1 .

(2) كناشة النوادر 45/1 .

(3) كناشة النوادر 46/1 .

(4) التذييل والتكميل 225/6 .

المسألة الثامنة: كان وأخواتها

قال أبو حيان[1]: «واسم كان وأخواتها وهي: كان,وأمسى, وأصبح, وأضحى, وظل, وبات, وليس, وصار, ومادام, ومازال, وما انفك, ومابرح, يرفع بها المبتدأ , وينصب خبره».

قال ابن هشام[2]: «وفي كلام المصنف خدوش,**أحدها** قوله:"وهي كان" والجيد هي أمسى ,لأن كان عرفت, وإنما الحاجة إلى استقصاء أخواتها لا غير, **والثاني**: جعله "مادام" من أخواتها, والذي هو من أخواتها هو"دام" و"ما" شرط لها, وكذلك القول فيما بعده , **والثالث**: أن كلامه ظاهر في أن كلمة "ما" في الخمسة على حد سواء , وإنما هي في "دام" ظرفية, وفي غيرها نافية, **والرابع** أنه يقتضي أن شرط "دام" تقدم "ما" على كل حال, وإنما هو "ما" الظرفية, **والخامس** : أنه يقتضي مثل ذلك في "زال" وأخواتها أيضاً, وإنما المعتبر معهن "ما" النافية, لا مطلق "ما" .**السادس**: أن هذه الأربعة لا يشترط فيهن لفظة "ما" النافية, بل النفي مطلقاً, والنهي, والدعاء, والاستفهام بمنزلته, وهذه كلها أمور قريبة ولكن لا بأس بالتنبيه عليها».

وأرى أنّ مأخذه الأول مقبول حتى لا يقع التكرار في هذه اللمحة الموجزة, أما مآخذه الباقية, فأرى أن ابن هشام قد قوّل أبا حيان ما لم يقل, وأنكر على أبي حيان ما لم يثبته, فأبو حيان إنما عدد الأفعال و لم يذكر نوع (ما) فيها, ولعله فعل ذلك طلباً للاختصار ولشهرتها عند الدارسين, كما أن سيبويه عندما عدد هذه الأفعال ذكر منها (ما دام) [3], و لم يقل دام.

فأبو حيان إنما أراد التعداد فقط دون التفصيل, و لم يذكر نوع"ما" فيها جميعاً لشهرتها.

---

(1) شرح اللمحة 5/2 .

(2) شرح اللمحة 16/2 .

(3) الكتاب 45/1 .

المسألة التاسعة: (لا) النافية المشبهة بليس

قال أبو حيان[1]: «وتعمل"لا" عملها, فتقول : لا رجلُ قائماً».

قال ابن هشام[2]: «وقوله: "وتعمل عمل لا" حقه أن يقول:"لا النافية, وقوله"عملها" أي عمل "ما" وكان الأجود أن يقول في: (ما) و(لا) إنهما يعملان عمل(ليس), لأنهما محمولتان عليها, وليست (ما) أصلاً في هذا العمل فتنسب إليها (لا)».

هنا أخذ ابن هشام على أبي حيان مأخذين:

الأول: أنه لم يحصر (لا) بالنافية, ولا أرى لهذا المأخذ وجهاً, لأن (لا) لا تشبه (ليس) إلا إذا كانت نافية, فلا حاجة لتخصيصها بالنفي, فهو من المعلوم بالضرورة

أما المأخذ الثاني: وهو أن يقول : (ما) و(لا) يعملان عمل ليس لأنهما محمولتان عليها وليست (لا) أصلاً, فتنسب إليها (لا), وهذا مأخذ صحيح فيما أرى, لأن الأصل (ليس), و(ما) و(لا) محمولتان عليها, وليست (ما) أصلاً في هذا العمل, وهذا ما نصّ عليه سيبويه, فقال [3]: «هذا باب ما أجُري مجرى ليس في بعض المواضع) وذكر منها: (ما) و(لا), فدلّ كلام سيبويه على أن الأصل (ليس) وغيرها محمول عليها.

---

(1) شرح اللمحة 33/2 .

(2) شرح اللمحة 35/2 .

(3) الكتاب 57/1 .

المسألة العاشرة : الفعل المتعدي واللازم.

قال أبو حيان[1]: «الفعل قد ينصب واحداً, نحو: ضربت زيداً, أو اثنين, نحو: كسوت زيداً جبةً».

قال ابن هشام[2]: «وقوله" قد ينصب إلى آخره" كان ينبغي أن يقول: وقد لا ينصب لئلا يتوهم الناظر في هذا الموضع أن الفعل صالح دائماً لعمل النصب».

للفعل ضربان: لازم, وهو ما لا ينصب المفعول به, نحو: قام .

ومتعد: وهو ما ينصب المفعول به, وهو على ثلاثة أضرب:

الأول: ما ينصب مفعولاً واحداً, نحو: ضربت زيداً.

الثاني: ما ينصب مفعولين, نحو: أعطيت زيداً درهماً.

الثالث: ما ينصب ثلاثة مفاعيل, نحو: أعلمت زيداً القمر طالعاً.

وقد فصّل فيهما ابن هشام[3].

وقد ذكرت قسمي الفعل حتى يعلم صحة مأخذ ابن هشام هنا, فكان الأولى أن يقول أبو حيان: الفعل قد لا ينصب وهذا هو اللازم, وقد ينصب واحداً أو اثنين أو ثلاثة وهذا هو المتعدي؛ لأنّ عبارة أبي حيان توهم أن الفعل صالح لعمل النصب دائماً, وهذا غير صحيح لأنّ الفعل اللازم لا ينصب كما ذكرنا.

وهذه ملاحظة دقيقة من ابن هشام, وقد عرف عنه مثل هذه الدقة فلا غرابة .

---

(1) شرح اللمحة 65/2 .

(2) شرح اللمحة 75/2

(3) شرح اللمحة 66/2 .

المسألة الحادية عشرة: عمل المصدر.

قال أبو حيان[1]: «والمصدر يعمل منوناً, ومضافاً, وبالألف واللام, نحو: أعجبني ضربٌ زيدا عمراً, وضرب زيدٍ عمراً, والضرب زيدٌ عمراً».

قال ابن هشام[2]: «كلامه يوهم تساوي إعماله في الأحوال الثلاثة وليست كذلك.. وكلامه يوهم أن للمصدر حالة أخرى غير هذه الأحوال الثلاثة, وأنه لا يعمل في تلك الحالة, وليس كذلك, فكان ينبغي أن يقول: ويعمل سواء كان منوناً, أو مضافاً, أو بـــ"أل" ليعلم أنه ما ذكر ذلك إلا للتعليم لا الاحتراز».

للمصدر ثلاثة أنواع: أن يكون منوناً, ومضافاً, ومعرّفاً بالألف واللام.

واختلف النحويون أيهما أكثر إعمالاً من هذه الأنواع الثلاثة[3].

فذهب الزجاج إلى أنّ إعمال المنوّن أقوى من المضاف لأنّ ما شبه به نكرة, فكذا ينبغي أن يكون نكرة.

وذهب ابن عصفور إلى أن إعمال المعرّف أقوى من إعمال المضاف في القياس.

وقيل : المضاف والمنوّن في الإعمال سواء.

أما ابن مالك فيرى أن إعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً, وعلل ذلك بأنّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف, ويأتي بعده المنون, وأنكره الكوفيون, ثم بعده المعرف بـــ(أل), وأنكره قوم من البصريين.

وقال أبو حيان: وترك إعمال المضاف , وذي أل عندي هو القياس لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم.

---

(1) شرح اللمحة 93/2 .

(2) شرح اللمحة 102/2 .

(3) تنظر هذه الأقوال في الهمع 71/5 .

أما ابن هشام فذكر أن إعمال المصدر المنون أقيس من غيره ثم المصدر المضاف, ثم المصدر المحلى بالألف واللام وقال : إنه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال, ونسب إلى سيبويه أن لا يعمل إلا في الشعر[1], والظاهر من كلام سيبويه أنه يعمل مطلقاً[2].

ولعلّ أبا حيان ذكر أنواع المصدر دون تفصيل لوجود الخلاف بين النحويين في الأكثر استعمالاً من هذه الأنواع.

أما مأخذ ابن هشام الثاني فهو مأخذ دقيق, لأن حكم أبي حيان أن المصدر يعمل في هذه الحالات الثلاث يوهم وجود حالات أخرى لا يعمل فيها, وليس الأمر كذلك. فكان الأحسن كما ذكر ابن هشام أن يقول: ويعمل سواء كان منوناً أو مضافاً أو بـــ(أل), لأن المفهوم من هذا الكلام أن هذه أنواع المصدر فقط, ويعمل فيها المصدر كلها, فتصبح العبارة سهلة واضحة على المتعلم.

(1) شرح اللمحة 98/2 .

(2) الكتاب 192/1 .

المسألة الثانية عشرة : المنادى.

قال أبو حيان[1]: «المنادى مفعول بفعل محذوف، فإن كان مضافاً أو مطولاً ، أو نكرة لا تقصد نحو: يا عبد الله ، ويا طالعاً جبلاً، وقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي. وإن كان نكرة مقصودة ، أو علماً مفرداً بني على ما يرفع به نحو: يا فقيهُ، ويا زيدُ ، ويا زيدان، ويا زيدون».

قال ابن هشام[2]: «قوله: "والمنادى" لم يقدم لهذه الترجمة ما يقتضيها, وكان حقه أن يقول " ومن المفعول به المنادى, ثم يذكر أحكامه فحينئذ يكون مرتبطاً بما قبلها».

وقال أيضاً[3]: «قوله: "لا تقصد" كان الصواب, أو الأولى أن يقول: غير مقصودة, لأنّ المضارع المنفي بلا الغالب عليه أن يكون مستقبلاً حتى ادّعى قوم منهم أن ذلك لازم فيه, فالعبارة حينئذ موهمة أن الشرط كون النكرة لا يصح قصدها وليس كذلك.

قوله[4]: «"أو علماً مفرداً" لا حاجة لتقييد العلم بالإفراد, لأنه قد تقدم له أن المضاف والتشبيه به يستحقان النصاب مطلقاً, ثم إذا شرطه في العلم, فهلّا شرطه في النكرة؟».

قوله[5]: «"على ما يرفع به" والصواب أن يقول: على ما يرفع لو كان معرباً, وإلا فما ذكره لا يشمل ما لم يستعمل إلا منادى , نحو: "يا فلُ, ويا هنْتَاه", لأن ذلك لم يسبق له رفع ولا غيره».

---

(1) شرح اللمحة 123/2 .

(2) شرح اللمحة 128/2 .

(3) شرح اللمحة 129/2 .

(4) شرح اللمحة 129/2 .

(5) شرح اللمحة 129/2 .

هذه المآخذ الأربعة تدل على دقة ابن هشام ورشاقة أسلوبه حيث إنه وضح ما خفي من كلام أبي حيان بعبارات سهلة واضحة لا تخفى على أي متعلم.

انظر إلى انتقاده لأبي حيان باستخدام كلمة (لا تقصد), وتفضيله استخدام كلمة (غير مقصودة), وإنما فعل ذلك لإزالة ما قد يتوهم أن النكرة لا يصح قصدها, وإيضاح أن المقصود أنها غير مقصودة عند المتكلم, دقة عالية بأوجز عبارة .

وانظر أيضاً إلى مأخذه على أبي حيان في قوله : "على ما يرفع به" فأضاف ما يوضّح ويحدّد, فقال: "على ما يرفع به لو كان معرباً"

وإضافته هذه لتخرج ما لا يستخدم إلا في النداء مثل كلمة : (فل) فهذه الكلمة لم يسبق لها رفع, لأنها لا تستخدم إلا في النداء, فلا تدخل في الحكم الذي ذكره أبو حيان, وتدخل بإضافة ابن هشام وزيادته.

المسألة الثالثة عشرة : الندبة

قال أبو حيان[1]: «وفي المندوب : وازيداه, واغلام جعفراه, وامن حفر بئر زمزماه».

قال ابن هشام[2]: «واعلم أن عبارة المؤلف توهم أمرين: جواز استعمالها في الوصل, وكونها لازمة في كل مندوب, ولو أنه أتى بالهاء في آخر الأمثلة وتركها فيما قبل لا ندفع الوهمان معاً, لأن أواخر الأبواب محل وقف».

هذا أيضاً مأخذ دقيق لابن هشام, وقدعبّر عنه بأقصر وأخصر عبارة تؤدي للمعنى الذي يريد, وهذه رشاقة معهودة في أسلوب ابن هشام.

فأبو حيان حينما مثل للمندوب جعل الأمثلة جميعها تنتهي بهاء الوقف, وهذا الأمر قد يوهم بأمرين:

الأول: جواز استخدام هذه الهاء في الوصل, وهي لا تستخدم إلا في الوقف, لتبين حرف المد الخفي.

الثاني: أن هذه الهاء لازمة في كل مندوب, وهذا لم يقل به أحد, بل يجوز إلحاق الهاء وتركها في المندوب.

ثم افترض ابن هشام افتراضاً واحداً, لو فعله أبو حيان لا ندفع الوهمان معاً, وهو الإتيان بهاء السكت في آخر مثال فقط, فيقول: وازيدُ, واغلامَ جعفر, وامن حفر بئر زمزماه.

---

(1) شرح اللمحة 139/2 .

(2) شرح اللمحة 142/2 .

المسألة الرابعة عشرة : حروف الجر.

قال أبو حيان[1]: «فحروف الجر: مِن, وإلى, وعن, وعلى, وفي, وحاشا, وخلا, وعدا, وربّ, ومتى, ولعلّ, وكي, والباء, واللام, والكاف, وحتى, ومذ, ومنذ, والهاء, والهمزة لاستفهام أو قطع, ومَ, ومُ, ومِ, والتاء, والواو, ولولا, نحو: "من زيدٍ" وشبهه».

قال ابن هشام[2]: «والتاسع عشر: "الهاء" كذا في نسخ هذه اللمحة, وهو خطأ واضح, إما من المؤلف أو الناسخ, والصواب أن يقال: و"ها" بغير ألف ولام, ويقصر الألف أي: ولفظة "ها" التنبيه كقوله: (هالله لأخرجنّ)».

وقال أيضاً[3]: «وبعد: فقد اشتملت هذه الأسطر الكبيرة من هذه اللمحة الصغيرة على نقود كثيرة, منها ما ذكرته فيما مضى, ومنها ما أنا أذكره الآن, وذلك أنه أودع هذه المقدمة على صغرها حروفاً غير مشهورة, ثم أنه خلطها بالمشهورة, و لم يميز بينها فأوهم ذلك كثرتها كلها, وعبر عن بعضها بعبارة موهمة كقوله: والهمزة لاستفهام أو قطع, فإن ذلك يوهم أن القطع غرض مقصود من الحرف, ومعنى مستفاد منها, كما أن الاستفهام كذلك, وكان الصواب أن يقول" وهمزة الاستفهام, وهمزة الوصل المقطوعة».

أما المأخذ الأول, فإنّ ما ذكره ابن هشام هو الصواب بلا شك فالصحيح أنها "ها" وليست "الهاء" وتكتب هكذا "ها" وهي التي من حروف الجر, وإني لأحسب أن هذا خطأ من الناسخ, فلا يظنّ بعالم جليل كأبي حيان أن يخطئ هكذا خطأ، كما أن أبا حيان أوردها في الارتشاف (ها)[4].

---

(1) شرح اللمحة 239/2 .

(2) شرح اللمحة 254/2 .

(3) شرح اللمحة 258/2 .

(4) الارتشاف1730

ثم أخذ عليه ابن هشام أنه خلط الحروف غير المشهورة بالمشهورة, فأوهم ذلك كثرتها وكثرة استخدامها كلها, ولو أنه ذكر المشهور واكتفى به لناسب هذا اللمحة, أو أنه فصل بين المشهور وغيره لكان أولى.

ثم إن قوله: "الهمزة لاستفهام أو قطع" أوهمت أن الهمزة قد يؤتى بها لغرض القطع, وأن القطع معنى مستفاد من هذه الهمزة, والحق أن القطع بيان لحال هذه الهمزة التي أصبحت همزة قطع بعد أن كانت همزة وصل, ولذلك فالأولى أن يقول: وهمزة الاستفهام, وهمزة الوصل المقطوعة, حتى يتضح ويفهم المعنى المراد ويزول الوهم عن القارئ.

وهذه مآخذ تدل على الدقة العالية التي وهبها الله لابن هشام, وقوة الملاحظة التي اشتهر بها.

المسألة الخامسة عشرة: باب الأفعال.

قال أبو حيان[1]: «باب الفعل ماض ويبنى على الفتح, نحو: "قعدَ", وأمر ويبنى على السكون, نحو: "اقعد".. ومضارع, وهو معرب, نحو: "يخرجُ" لن يخرجَ.

والفعل متصرف, وهو ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه, نحو: قام, يقوم, قم, وجامد وهو ما لزم بناء واحداً وهو (عسى)و (ليس) وقد تقدّما, و(نعم) و(بئس) و(حبذا) وفعل التعجب».

قال ابن هشام[2]: «وقد تبيّن مما ذكرنا فساد ما يوهمه كلامه من ملازمة الماضي للفتح, والأمر للسكون, والمضارع للإعراب, وانحصار الجوامد فيما ذكر».

الأفعال من حيث البناء والإعراب قسمان:

الأول: مبني, وهو الماضي والأمر, والمضارع إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد.

الثاني: معرب, وهو الفعل المضارع بشرط ألا تتصل به نون التوكيد ولا نون النسوة.

أما علامات البناء للماضي فهي: الفتح, والضم, والسكون.

وعلامات بناء الأمر هي علامات جزم مضارعه, فقد تكون العلامة سكوناً, أو حذف النون, أو حذف حرف العلة.

وتنقسم الأفعال من حيث التصرف والجمود إلى قسمين :

الأول : متصرف,وهو الأصل: وهو ما اختلف بِنْيةً لاختلاف زمانه, نحو: قام, يقوم, قم.

الثاني: جامد, وهو ما لزم بناء واحداً, ومنه ليس ودام, وغيرها هذا كله ذكره ابن هشام, وشرحه, ومثل له[1].

---

(1) شرح اللمحة 323/2 .

(2) شرح اللمحة 325/2 .

فكان ينبغي على أبي حيان في رأي ابن هشام أن يفصل في هذا كله, حتى يزول هذا الوهم, فكأن ابن هشام يشير إلى أن هذا اختصار مخل بالقاعدة النحوية.

ولعله يمكن القول أن أبا حيان إنما اكتفى بذكر هذه العلامات وهي الفتح للماضي, والسكون للأمر , لأنها الأصل في بناء هذين الفعلين[2].كما اكتفى بذكر الإعراب للمضارع لأنه الأصل فيه, والبناء طارئ عليه[3].

أما الأفعال الجامدة فإنما أراد أبو حيان مجرد التمثيل لها لا الحصر فيما ذكر. وكل هذا يناسب الاختصار الذي بنى عليه لمحته.

---

(1) ينظر: شرح اللمحة 323/2- 325.

(2) الهمع 62/1 .

(3) الهمع 54/1 .

المسألة السادسة عشرة : نعم وبئس.

قال أبو حيان[1]: «أما نعم, وبئس ففاعلهما إما بالألف واللام, نحو: نعم الرجل زيدٌ,وإما بالإضافة إلى ما هما فيه, نحو: بئس غلام السفر زيد, وإما مضمرٌ يفسّر بنكرة, نحو: زيد نعم رجلاً».

قال ابن هشام[2]: «وقد أطلق المؤلف الألف واللام والمضمر, وحقه أن يقيدهما بالجنسية, والمضمر بالمستتر, ومثّل بالمخصوص بالمدح مقدماً, والأصل فيه أن يكون مؤخراً, فكان الأحسن في المثال, نحو: نعم رجلاً زيدٌ, كما في المثالين قبله, ولعلّه أراد بذلك على أن المخصوص مقدّم جوازاً فإنه مثل به في المثالين الأولين مؤخراً».

اختلف النحويون [3]في (أل) الواقعة في فاعل نعم وبئس:

فالجمهور أنها جنسية, وهو رأي سيبويه[4].

وذهب قوم إلى أنها عهدية.

فلعلّ أبا حيان لم يشأ أن يتطرق إلى هذا الخلاف, وإنما أراد ذكر أنواع فاعل نعم وبئس, اختصاراً ولمناسب لمحته.

وأخذ ابن هشام على أبي حيان أيضاً إطلاقه المضمر,وكان الأولى عنده أن يقيده بالمستتر, وهذا أولى لأن المضمر يشمل الضمير المنفصل والمتصل الظاهر, ولو قيّده بالمضمر لخرج هذان الضميران.

أما اعتراضه على تمثيله بالمخصوص, كما فعل بالمثالين السابقين, فقد اعتذر له ابن هشام فذكر أنه في المثالين السابقين أخّر المخصوص, وفي المثال الأخير قدّمه حتى يتبيّن للمتعلم أن ذلك جائز وليس بواجب.

---

(1) شرح اللمحة 327/2 .

(2) شرح اللمحة 328/2 .

(3) ينظر: الارتشاف 2043, الهمع 30/5 .

(4) الكتاب177/2

المسألة السابعة عشرة: أفعال التعجب.

قال أبو حيان[1]: «وأما فعل التعجب, فنحو: ما أحسن زيداً, وأحسِن بزيد, وتقديره: شيء حسن زيداً, فما: مبتدأ, وأحسَن : فعل ماض, وزيداً : مفعول, وأحسِن: فعل أمر, وبزيد جار ومجرور في موضع الفاعل بأحسن, ومعنى : أحسِن : أحسَن، وهو أمر بمعنى الخبر».

قال ابن هشام[2]: «قوله :"وأما فعل التعجب" .. كان الأحسن أن يقول: وأما فعلا, ولكنه جرى على ما تقدم له في الإفراد .. وقوله: "أحسِن فعل أمر" لم يتقدم لـــ(أحسِن) ذكر فكيف يعربه قبل أن يجري ذكره... وقوله: "وهو أمر بمعنى الخبر" لا فائدة له بعد قوله ومعنى أحسِن: أحسَن».

أما المأخذ الأول, فابن هشام يرى أن يقال : فعلا التعجب, حتى لا يظن أن للتعجب فعلاً واحداً, وهو مأخذ حسن, وهذا تسهيل وتوضيح من ابن هشام فللتعجب ضربان: ما أفعله, وأفعِل به, وليس ضرباً واحداً.

وأما المأخذ الثاني: وهو قول ابن هشام: "لم يتقدم لأحسِن" ذكر فكيف يعربه قبل أن يجري ذكره", فلا وجه له في رأيي لأن أبا حيان قد ذكر ذلك في أول الباب فقال: وأما فعل التعجب, فنحو: ما أحسن زيداً, وأحسِن بزيد, فقد ذكر الصيغتين وبدأ بإعرابهما, ولا أدري على أي أساس ذكر ابن هشام أن أبا حيان لم يذكر الصيغة الثانية, وهي مذكورة؟!

أما المأخذ الثالث: وهي ذكره أن لا فائدة من قول أبي حيان: وهو أمر بمعنى الخبر بعد قوله: ومعنى أحسِن: أحسَن.

---

(1) شرح اللمحة 333/2 .

(2) شرح اللمحة 336/2 .

أقول: لعل هذا زيادة إيضاح وبيان لمعنى كون أحسِن بمعنى أحسَن وكأنّ أبا حيان خشي ألا يتضح الأمر لبعض المتعلمين فأراد التوضيح والشرح.

المسألة الثامنة عشرة: الوقف.

قال أبو حيان[1]: «الوقف على الاسم المؤنث بالتاء ويكون إبدالها هاء, وعلى الاسم الصحيح المرفوع بالسكون والرّوم والإشمام, وعلى المجرور بالسكون والرّوم, وعلى المنصوب غير المنون بالسكون, وعلى المنوّن بإبدال تنوينه ألفاً, وعلى المقصور بالألف, وعلى المنقوص المنوّن غير المنصوب بحذف الياء إلا في (مُري) اسم فاعل من (أرى) فلا تحذف الياء, وكذلك لا تحذف من المنقص غير المنوّن».

قال ابن هشام [2]: «قوله :"الوقف على الاسم" حقه أن يقول : غير المجموع جمع السلامة ليخرج عنه, نحو: مسلمات فإنّ إبدال التاء فيه قليل ... وقوله: "وعلى الاسم الصحيح المرفوع الآخر بالروم والإشمام .. لا وجه للتقييد بالاسم لأن الفعل كذلك, نحو: يقوم, ويقعد ... وقوله "إلا في مري" ظاهره يقتضي أن ذلك خاص بهذه اللفظة وليس كذلك, فكان الصواب أن يقول : إلا في نحو "مري" ».

أما المأخذ الأول: فإنّ الاسم المختوم بالتاء إذا وقفت عليه فإنك تبدلها هاء, إلا جمع المؤنث السالم, فإن إبدال التاء هاء قليل.

قال سيبويه[3]: «وتاء الجميع أقرب إلى التاء التي هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء طلحة, لأن تاء طلحة كأنها منفصلة».

---

(1) شرح اللمحة 371/2 .

(2) شرح اللمحة 378/2 .

(3) الكتاب 167/4 .

فسيبويه يشير هنا أنّ التاء في جمع الإناث يوقف عليها بالتاء لأنها بمنزلة التاء الأصلية في نحو عفريت, وهو الأرجح عنده, وهذا موافق لمأخذ ابن هشام على أبي حيان حين لم يستثن الأخيرُ جمعَ المؤنث السالم.

والذي أراه أن الحق مع أبي حيان, لأنّ قلب التاء هاء في جمع الإناث ليس بممتنع, وإنما هو قليل, ومعنى ذلك أنه جائز, بل إنّ الزمخشري حكى عن قطرب أن في لغة طيء: كيف البنون والبناه, وكيف الإخوة والأخواه[1].

أما المأخذ الثاني، فإن ابن هشام أخذ على أبي حيان أنه قيّد الوقف على المرفوع الآخر بالروم والإشمام بالاسم فقط, فذكر ابن هشام أنه لا وجه لتقييده بالاسم لأنه يشمل الفعل كذلك.

وهذا الذي ذكره ابن هشام هو الحق, وهو المفهوم من كلام سيبويه[2].

أما المأخذ الثالث، فإن ابن هشام اعترض على أبي حيان في تقييده امتناع حذف الياء من الاسم المنقوص المنون غير المنصوب بكلمة واحدة، وهي (مري) ، وهذا ظاهر كلام أبي حيان.

ويمكن القول إنّ أبا حيان أراد التمثيل بها لا الحصر، كما فعل سيبويه حينما مثّل بها، وذكر أنّ الوقف عليها بالياء فقط، ولعل سبب ذلك أنهم كرهوا أن يخلّوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء فصار عوضاً[3].

واعتراض ابن هشام مقبول، لأن كلام أبي حيان يوهم بتقييد الحذف في هذه الكلمة، ولو قال: نحو (مري) ، لزال هذا الوهم، واتضح المقصود.

---

(1) المفصل 370.

(2) الكتاب168/4 .

(3) الكتاب 184/4.

الفصل الثالث

مآخذ ابن هشام على آراء أبي حيان وحدوده

- **المبحث الأول**: مآخذه على الآراء النحوية.
- **المبحث الثاني**: مآخذه على الحدود

مدخل في الآراء

الرَّأي: رأي القلب, ويجمع على الآراء, تقول: ما أضلّ آراءهم على التعجب و(راءهم) أيضاً, ورأيت بعيني رؤية, ورأيته رأي العين أي حيث يقع البصر عليه.

وتقول من رأى القلب: ارتأيته, قال[1]:

أَلا أَيُّها المرتَئِي في الأمورِ سَيَجْلو العَمى عنكَ تِبيانُها.

«والرأي: الاعتقاد, اسم لا مصدر كما في المحكم, وقال الراغب: هو اعتقاد النفس أحد النقيضين عن غلبة الظن, وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾[2] أيّ يظنونهم بحسب مقتضى مشاهدة العَين مثليهم » [3].

«وارتأينا في الأمر وتراءيناه, أي نظرناه, وقال الجوهري: ارتآه ارتئاءً: افتعل من الرأي والتدبير.

وقال ابن الأثير: هو افتعل من رؤية القلب, أو من الرأي, ومعنى ارتأى: أفكر وتأنّى » [4].

قال الزمخشري[5]: «ومن المجاز: فلان يرى لفلان إذا اعتقد فيه, وأراه وجه الصواب, وأرني برأيك, قال نهار بن توسعة [6]:

فَلِمَنْ أَقولُ إذا تُلِمُّ مَلَمّةٌ أَرني برأيكَ أَو إلى مَن أَفزَعُ

---

(1) انظر: العين 83/2, والبيت بلا نسبة (انظر: التهذيب 317/15, أساس البلاغة 149).

(2) آل عمران 13.

(3) انظر: تاج العروس 109/38.

(4) انظر تاج العروس 109,108/38.

(5)انظر: أساس البلاغة 149.

(6)نهار بن توسعة اليشكري من بكر بن وائل, وهو أشعرهم, شاعر أموي, وهو القائل:

أبي الإسلام لا أب لي سواه إ ذا هتفوا ببكر أو تميم

وله ديوان مفرد, وهو كثير الجيد (انظر: الشعر والشعراء 537, المؤتلف والمختلف للآمدي 254).

وما أضلّ رأيهم وآراءهم, وارتأى في الأمر, وارتأيت رأياً في كذا أرتئيه, والرأي ما ارتآه فلان. وفلان يتراءى برأي فلان أي يميل إلى رأيه ويأخذ به, واسترأيته واستريته: طلبت رأيه».

مدخل في الحدود

الحــُدود جمع حَدّ, والحدّ في اللغة: المنع والحاجز بين الشيئين, وتأديب المذنب, والنهاية التي ينتهي إليها تمام المعنى, وما يوصل إلى التصور المطلوب, وحدّ الشيء هو الوصف المحيط بمعناه, المميز له من غيره[1].

والحد: الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر. أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر, وجمعه حدود, وفصل ما بين كل شيئين: حدٌّ بينهما, ومنتهى كل شيء حدّه[2].

وحد الحد: الجامع المانع الذي يجمع المحدود, ويمنع غيره من الدخول فيه[3].

والحدّ اللفظي: ما أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر عند السائل من اللفظ المسؤول عنه, مرادف له, كقولنا : الغضنفر: الأسد, لمن يكون عنده الأسد أظهر من الغضنفر.

والحد الرسمي: ما أنبأ عن الشيء بلازم له, مختص به, كقولك: الإنسان ضاحك, منتصب القامة .

والحد الحقيقي: ما أنبأ عن تمام ماهية الشيء وحقيقته, كقولك في حد الإنسان هو جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة, ناطق[4].

---

(1) الكليات 391.

(2) لسان العرب 799.

(3) الكليات 391.

(4)الكليات 392.

أما الحد في اصطلاح النحويين:

فقال الزجاجي[1]: «الحد هو الدال على حقيقة الشيء».

وقال العكبري[2] : «اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء».

ويطلق بعض النحويين على الحدِّ التعريف, قال الفاكهي[3]: «اعلم أن الحد والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسم لمسمى واحد وهو ما يميز الشيء عما عداه».

ومن الشروط التي يجب توفّرها في الحد[4]:

1- أن يكون جامعاً مانعاً.
2- أن يكون مطرداً ومنعكساً: فمتى ما وجد الحد وجد المحدود, ومتى ما عُدم الحد عدم المحدود.
3- ذكر جميع أجزاء الحد من الجنس والفعل.
4- أن يذكر جميع ذاتياته.
5- أن يكون مساوياً للمحدود.
6- أن يكون خالياً من الشك.
7- ألا يشتمل على حكم من أحكام المحدود.

(1) الإيضاح 46.
(2) التبيين 13.
(3) شرح كتاب الحدود في النحو 49.
(4) الكليات 391.

المبحث الأول

مآخذ ابن هشام على آراء أبي حيان النحوية

المسألة الأولى: جمع المؤنث السالم.

قال أبو حيان[1]: «وما جمع بألف وتاء مزيدتين ينصب بالكسرة , نحو: رأيت الهنداتِ».

قال ابن هشام[2]: «وقوله: "ينصب بالكسرة" أي على سبيل التحتم, وإلا عند الكوفيين إجازة نصبه بالفتحة, فتقول: "رأيت الهنداتَ" ولا شاهد له على ذلك».

اختلف النحويون في علامة نصب جمع المؤنث السالم, ولهم فيه ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب البصريين، يجب أن تنوب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب, وذلك لأنه أشبه جمع المذكر السالم الذي يحمل فيه النصب على الجر.

قال سيبويه[3]: «ومن ثمّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا التاء هي حرف الإعراب كالواو والياء».

وقال أبو علي الفارسي[4]: «فإن كان الجمع مؤنثاً لحقته ألف وتاء فكانت التاء مضمومة في موضع الرفع, ومكسورة في موضع الجر والنصب, والنصب كالجر في هذا الجمع, كما كان مثله في جمع الذكر».

وقال ابن جني[1]: «وتكون التاء مضمومة في الرفع, ومكسورة في الجر والنصب».

---

(1) شرح اللمحة 281/1 .

(2) شرح اللمحة 283/1 .

(3) الكتاب 18/1 .

(4) الإيضاح 84/1 .

وقال العكبري[2]: «وكسرته في النصب إعراب» يعني جمع المؤنث السالم.

وقد ذكر هذا الرأي ابن يعيش[3] والرضي[4].

وقد ردّ أصحاب هذا الرأي ما ورد من أقوال تجعل علامة نصب جمع المؤنث الفتحة, مثل ما سمع عن العرب بقولهم:

(استأصل الله عرقاتَهم) [5], وقولهم: (سمعت لغاتَهم) [6],وقولهم: (أخذت إراتَهم) [7], وقول الشاعر[8] :

فلمّا جلّاها بالأيام تحيّزت ثُباتاً عليها ذُلُّها واكتئابُها

ردوا كل ذلك بالشذوذ[9], أو يتأولونها على الإفراد, وليست مما جمع بألف وتاء[10].

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين أن نصب جمع المؤنث السالم بالفتح جائز مطلقاً.

ومن نحاة المذهب الكسائي[11] والفرّاء[12].

قال أبو حيان[13]: «وجوّز الكوفيون النصب, وحكوا من ذلك : (سمعت لغاتَهم)).

---

(1) اللمع 26 .

(2) اللباب 117/1 .

(3) شرح المفصل 8/5 .

(4) شرح الرضي على الكافية 392/3 .

(5) الكتاب 292/3 , الخصائص 384/1.

(6) إيضاح الشعر 197 .

(7) إيضاح الشعر 198, التذييل والتكميل 151/1.

(8) البيت لأبي ذؤيب الهذلي (ينظر: ديوان أبي ذؤيب الهذلي: 60), وأبو ذؤيب سبقت ترجمته في صفحة 54.

(9) الخصائص 307/3 ,شرح الرضي على لكافية 392/3.

(10) إيضاح الشعر 196,195, 197

(11) المساعد 56/1 .

(12) معاني القرآن 93/2 .

(13) التذييل والتكميل 152/1 .

وقال الأشموني[1]: «وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً».

واستدلوا على مذهبهم بما سبق من أقوال العرب مثل قولهم: استأصل الله عرقاتَهم, وغيره مما سبقت الإشارة إليه.

المذهب الثالث: مذهب هشام الضرير الكوفي[2],وتبعه ابن مالك[3], والسلسيلي[4], وابن هشام[5], وابن عقيل[6], والأزهري[7].

وهذا المذهب يرى فيه أصحابه جواز النصب بالفتحة في المعتل الذي لم ترد إليه لامه في الجمع, نحو: (لغة رثبة)

قال الأشموني[8]: «وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً, وهشام فيما حذفت لامه».

وقال السيوطي[9]: «وأجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً, أجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة وثبة وحكى: سمعت لغاتَهم».

وهناك قول رابع: وهو أن كسرة جمع المؤنث السالم كسرة بناء, وهذا قول للأخفش وهو ضعيف.

---

(1) شرح الأشموني 40/1 .

(2) نحوي كوفي, من تلاميذه الكسائي, له كتاب الحدود, وكتاب القياس,توفي عام 209هـ (ينظر: بغية الوعاة 238/2), وينظر رأيه هذا في : التذييل والتكميل 152/1, الهمع 67/1, الأشموني 40/1 .

(3) شرح التسهيل 88/1 .

(4) شفاء العليل 150/1, (والسلسيلي سبقت ترجمته في صفحة 79) .

(5) أوضح المسالك 68/1 .

(6) المساعد 56/1 .

(7) شرح التصريح 82/1 .

(8) شرح الأشموني 40/1 .

(9) الهمع 67/1 .

قال العكبري[1]: «وقال الأخفش كسرته في النصب بناء وهذا ضعيف, إذ لا علّة توجب البناء, ولو صحّ ما قال لكان فتح المجرور فيما لا ينصرف والتثنية والجمع في النصب بناء».

وأنا لم أذكر هذا القول مذهباً, لأنه شاذ, ضعيف, كما ذكر العكبري, ولهذا لم أعوّل عليه.

ويرجح الباحث المذهب الثاني وهو جواز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقاً, للأسباب الآتية:

الأول: أن النصب بالفتح فيه رجوع للأصل.

الثاني: ورود السماع عن العرب النصب بالفتح.

الثالث: أن مذهب هشام في تخصيصه للمعتل يضعّفه ورود السماع في غير المعتل, فقد سمع (استأصل الله عرقاتَهم) وهي غير معتلة[2].

(1) اللباب 117/1 .

(2) ينظر الكتاب 292/3 ،الخصائص384/1.

المسألة الثانية: أنواع المعارف.

قال أبو حيان[1]: «والمعرفة ما وضع خاصاً وهي: مضر, وعلم , ومبهم, ومعرفة بالألف واللام ومضاف».

قال ابن هشام[2]: «واعلم أن أنواع المعارف ستة, والمصنف إنما ذكر خمسة، وبقي عليه اسم الجنس المقبل عليه في النداء».

عندما نتحدث عن أنواع المعارف, نجد النحويين مترديين في عددها, فمنهم من عدها خمسة, ومنهم من عدها ستة, ومنهم من يوصلها إلى سبعة أنواع, وبعضهم أوصلها إلى ثمانية أنواع, فإمام النحويين سيبويه[3] عدّها خمسة أنواع, فقال: «فالمعرفة خمسة أشياء, الأسماء التي هي أعلام خاصة, والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين, والألف واللام, والأسماء المبهمة, والإضمار».

فلم يعد سيبويه المنادى من المعارف, بينما نجد المبرد قد ذكر المنادى من المعارف, فقال[4]: «ألا ترى أنك تقول إذا أردت المعرفة يارجل أقبل, فإنما تقديره: يا أيها الرجل أقبل, وليس على معنى معهود, ولكن حدثت فيه إشارة النداء, فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام, وصار معرفة بما صارت به المبهمة معرفة».

وكذلك فعل ابن السراج, فقد عد المنادى من المعارف فقال[5]: «الاسم المفرد ينقسم على ضربين : معرفة ونكرة, وضرب كان نكرة, فتعرف بالنداء نحو: يا رجل أقبل, صار معرفة بالخطاب, وأنه في معنى : يا أيها الرجل».

---

(1) شرح اللمحة 331/1 .

(2) شرح اللمحة 333/1 .

(3) الكتاب 5/2 .

(4) المقتضب 205/4 .

(5) الأصول 330/1 .

وهو رأي ابن جني, حيث قال في حديثه عن أنواع المعارف[1], : «والمفرد على ضربين معرفة ونكرة, والثاني ما كان نكرة ثم نودي محدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد نحو: يا رجل».

بينما نجد أبا حيان يعدها خمسة في التذييل والتكميل فيقول[2]: «وقسم المصنف المعرفة إلى سبعة أقسام والموجود في أكثر الكتب أن المعرفة خمسة أقسام والذي زاد هو المنادى, والموصول, فأما المنادى فأطلق المصنف ولا خلاف في أن المنادى الذي هو غير مقبل عليه نكرة, وإنما وقع الخلاف في النكرة المقبل عليها وفي العلم, فمن النحويين من قال: إن النداء يعرّف النكرة المقبل عليها, وإن العلم يزال تعريفه ثم يتعرف بخطاب النداء, والذي صححه أصحابنا أن النكرة المقبل عليها إنما تعرفت بالألف واللام المحذوفة, وناب حرف النداء منابها».

فأبو حيان ينقل عن البصريين أن النكرة المقبل عليها لم تتعرف بالنداء, وإنما تعرفت بالألف واللام المحذوفة, وناب عنها حرف النداء.

وكذلك يذكر في النكت الحسان, فيعد المعارف خمسة, فيقول[3]: «المشهور أن المعارف خمسة ... وقد زاد بعضهم سادساً وهو الموصول, وزاد بعضهم سابعاً وهو المنادى, وثامناً وهو مَن وما الاستفهاميتان».

وقال السيوطي[4]: «وأغفل أكثرهم ذكر المنادى, والمراد به النكرة المقبل عليها نحو: يا رجل, فتعريفه بالقصد, كما صححه ابن مالك, وذهب قوم إلى أن تعريفه بأل المحذوفة, وناب حرف النداء منابها».

---

(1) اللمع 79 .

(2) التذييل والتكميل 110/2 .

(3) النكت الحسان 42.

(4) الهمع 190/1 .

ومما سبق نعلم أن أكثر النحويين ذهبوا إلى أن أنواع المعارف تنحصر في خمسة أنواع, وهي: الضمير, والعلم, واسم الإشارة, والمعرف بالألف واللام, والمضاف إلى واحد مما سبق.

وهو ما نصّ عليه سيبويه, وتبعه ابن السراج وابن جني, وصححه أبو حيان, وأكثر النحويين على هذا النحو.

ومن النحويين من أضاف قسماً سادساً للمعارف وهو الاسم الموصول, وهو ابن مالك حيث قال في الألفية:

وغيره معرفة كـــ(هم) و(ذي) وهند وابني والغلام والذي

وتبعه ابن هشام[1] وزاد ابن مالك قسماً سابعاً في التسهيل وهو المنادى[2].

وتبعه ابن هشام [3] والسيوطي[4].

أما ابن كيسان فإنه أضاف قسماً ثامناً إلى المعارف وهو: (مَن) و(ما) الاستفهاميتان[5].

وبعد كل ما استعرضناه ندرك أن أبا حيان اتبع رأي أكثر النحويين في عدّه للمعارف خمسة أنواع, فلا وجه لمأخذ ابن هشام عليه.

---

(1) شرح قطر الندى 166 .

(2) التسهيل 8 .

(3) أوضح المسالك 59, شرح اللمحة البدرية 333/1 .

(4) الهمع 190/1 .

(5) شرح التسهيل للمرادي 114/1, الهمع 190/1, شرح الأشموني 64/1.

وابن كيسان هو محمد بن أحمد بن كيسان, كان يحفظ مذهب البصريين في النحو والكوفيين, له مصنفات عديدة منها: المهذب, الحقائق, المختار, المذكر والمؤنث, المقصود والمحدود, البرهان, نحو اختلاف البصريين والكوفيين, وغيرها, توفي في بغداد سنة 299هـــ (ينظر: إنباه الرواة 57/3, طبقات النحويين واللغويين 153).

المسألة الثالثة: ضمير الفصل.

قال أبو حيان[1]: «وقد يفصل بينهما بضمير مرفوع إن كانا معرفتين أو كان المبتدأ معرفة والخبر قريباً من المعرفة, نحو: "وزيد هو الفاضل" و"زيد هو أفضل من عمرو"».

قال ابن هشام[2]: «واختلف في الفصل, أهو اسم, أو حرف, فقيل: حرف وهو الصحيح, لأنه أتي به المعنى في غيره ... وقيل: اسم, وهو مقتضى تسمية المصنف له ضميراً».

ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر, أو ما أصله مبتدأ وخبر ويسميه الكوفيون (العماد) [3], و(دعامة) [4].

قال سيبويه[5]: «باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهنّ فصلاً : اعلم أنهن لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل, ولا يكن كذلك إلا في كل فعلٍ الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء, واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء, فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء, إعلاماً بأنه قد فصل الاسم, وأنه فيما ينتظر المحدّث ويتوقعه منه,مما لا بدّ له من أن يذكره للمحدَّث, لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده, فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بدّ منه, وإلا فسد الكلام, و لم يسغ لك فكأنه ذكر هو ليستدل المحدّث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه, وأن ما بعد الاسم ليس منه, هذا تفسير الخليل رحمه الله».

---

(1) شرح اللمحة 419/1 .

(2) شرح اللمحة 422/1 .

(3) معاني القرآن للفراء 51/1 .

(4) مغني اللبيب 155/2 .

(5) الكتاب 389/2 .

وقد شرح الدكتور فاضل السامرائي كلام سيبويه السابق, فقال[1]: «الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع, فضمير الفصل قد يفيد أن ما بعده خبر لا تابع, لولا هو لاحتمل أن يكون تابعاً, وأن يكون خبراً».

واختلف النحويون في ضمير الفصل, أحرف هو أم اسم؟ ولهم في ذلك رأيان:

الرأي الأول: أن ضمير الفصل حرف : وقد نسبه ابن عصفور إلى أكثر البصريين, فقال[2]: «واختلف النحويون في هذه الضمائر فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية, كما أنهم يخلصون الكاف التي في نحو ضربك للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك فتصير حرفاً».

وقال أبو حيان[3]: «وهذه مسألة خلاف, ذهب أكثر النحويين إلى أن هذه الصيغ حروف».

قال ابن هشام[4]: «زعم البصريون أنه لا محل له, ثم قال أكثرهم إنه حرف, فلا إشكال».

الرأي الثاني: أن ضمير الفصل اسم, وقد عزاه أبو حيان إلى الخليل, فقال[5]: «وذهب الخليل وغيره إلى أنها أسماء ضمائر». ونسبه السيوطي إلى سيبويه[6].

قال المبرد[7]: «وتقول: كان زيد هو العاقل, تجعل (هو) ابتداء والعاقل خبره».

وقال الزمخشري[8]: «وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنياً عليه».

---

(1) معاني النحو 44/1 .

(2) شرح الجمل 65/2 .

(3) التذييل والتكميل 286/2, الارتشاف 952.

(4) مغني اللبيب 155/2 .

(5) التذييل والتكميل 286/2 .

(6) الهمع 236/1 .

(7) المقتضب 103/4 .

(8) المفصل 133 .

وقد نسب ابن هشام هذا القول إلى الكوفيين[1].

واختلف أصحاب هذا القول على مذهبين:

الأول: أنه لا موضع له من الإعراب, ونسبه ابن هشام للخليل[2], وهو رأي سيبويه[3], وعُزي هذا القول إلى مذهب البصريين[4].

الثاني: أن له موضعاً من الإعراب, وهؤلاء اختلفوا على قولين:

الأول: أنّ حكمه حكم ما قبله, وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى الفرّاء[5], وعزاه ابن الأنباري إلى الكوفيين[6].

الثاني: أنّ حكمه حكم ما بعده, وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى الكسائي[7], ونسبه ابن الأنباري لبعض الكوفيين[8].

والذي يترجح عندي –والله أعلم– حرفية ضمير الفصل, لأنه أتي به لمعنى في غيره, وهذا من سمات الحروف.

---

(1) مغني اللبيب 155/2 .

(2) مغني اللبيب 155/2, شرح اللمحة 423/1.

(3) الكتاب 390/2.

(4) الإنصاف 707/2, تفسير القرطبي 57/19.

(5) الارتشاف 958 .

(6) الإنصاف 706/2 .

(7) الارتشاف 958 .

(8) الإنصاف 707/2 .

المسألة الرابعة: أفعال المقاربة.

قال أبو حيان[1]: «ومن باب كان أفعال المقاربة..».

قال ابن هشام[2]: «قوله:"المقاربة" يؤذن بأن الجمع يدلّ على المقاربة, والنحاة مضطربون في ذلك».

اختلف النحويون في أفعال المقاربة على رأيين:

الأول: أنّ هذه الأفعال كلها للمقاربة حقيقة, وهو قول أبي عمرو بن الحاجب, حيث قال[3]: «هي أفعال وضعت لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه, فالأولى عسى, والثاني كاد وأوشك, والثالث بقيتها».

الثاني: أنّ هذه الأفعال ليست كلها للمقاربة, وإنما أطلقوا عليها ذلك من باب تسمية الكل باسم الجزء.

وهو قول أكثر النحويين, ومنهم الزمخشري[4], وأبو حيان[5], وابن هشام[6], وابن عقيل[7], والأشموني[8], والسيوطي[9], وغيرهم .

والقول الثاني وهو الراجح, لأنّ هذه الأفعال لا تدلّ على المقاربة جميعاً, وإنما لها معانٍ أخرى, ولعل أبا حيان حينما ذكر أنها للمقاربة لم يرد أنها جميعا للمقاربة, وإنما من

---

(1) شرح اللمحة 19/2 .

(2) شرح اللمحة 27/2 .

(3) الإيضاح في شرح المفصل 90/2 .

(4) المفصل 269 .

(5) الارتشاف 1222 .

(6) أوضح المسالك 168 .

(7) المساعد 292/1 .

(8) شرح الأشموني 128/1 .

(9) الهمع 131/2 .

باب تسمية الكل باسم الجزء, ويشهد لذلك ما ذكره في الارتشاف, حيث قال في باب أفعال المقاربة [1]: «سمي الباب ببعض ما يقع فيه».

(1) الارتشاف 1222 .

المسألة الخامسة: (لا) النافية المشبهة بليس.

قال أبو حيان[1]: «وتعمل "لا" عملها, فتقول: "لا رجلُ قائماً"».

قال ابن هشام[2]: «وكثير يظن اتفاق العرب على إعمالها, ويخص الخلاف بـــ"ما" , وليس الأمر كذلك».

ذكر إعمال "لا" عمل"ليس" ، وقد اختلف النحويون في ذلك ولهم ثلاثة أقوال[3]:

الأول: أنها تعمل عمل ليس: وهي لغة أهل الحجاز, وهذا الرأي هو المشهور, نصّ عليه سيبويه[4], والزمخشري[5], وابن الحاجب[6], والمطرّز[7], وابن مالك[8].

الثاني: أنها لا تعمل أصلاً, وهي لغة بني تميم وعليه أبو الحسن الأخفش. ونسب ابن الحاجب إلى النحويين أن لغة بني تميم هي القياس[9].

الثالث: أنها تعمل في رفع الاسم خاصة, ولا تعمل في الخبر شيئاً.

وعليه الزجاج[10].

---

(1) شرح اللمحة 33/2 .

(2) شرح اللمحة 33/2 .

(3) الهمع 119/2 .

(4) الكتاب 296/2 .

(5) المفصل 82 .

(6) الإيضاح 397/1 .

(7) الهمع 120/2 .

(8) المطرّز هو ناصر بن عبد السيد أبو الفتح النحوي المشهور بالمطرّزي, كان أعلم أهل زمانـــه بـــالنحو, مـــن مصنفاته: شرح مقامات الحريري والمغرب في شرح المعرب,(ت 610هـــ)، (ينظر: إنباه الرواة 339/3, بغية الوعاة 311/2)

(9) شرح التسهيل 360/1 .

(10) ينظر:الجنى الداني في حروف المعاني: 293 ،الهمع 456/1.

المسألة السادسة: (لا) النافية للجنس.

قال أبو حيان[1]: «وخبر"لا" النافية للجنس, نحو: لا رجلَ قائمٌ, ولا غلامَ سفر قائم, ولا طالعاً حاضرٌ, فتنصب المبتدأ, وترفع الخبر».

قال ابن هشام[2]: «قوله:"وترفع خبره" أطلق ذلك, وهو مخالف لقول سيبويه في أن المركب مع اسمها لم يعمل في الخبر شيئاً».

خبر(لا) النافية للجنس مرفوع باتفاق, ورافعه (لا) نفسها إن دخلت على مضاف, نحو: لا صاحبَ بر ممقوتٌ, أو شبيه بالمضاف, نحو: لا قبيحاً فعلُه محمودٌ[3].

واختلفوا في رافع الخبر إن ركبت (لا) مع اسمها, ولهم في ذلك رأيان:

الرأي الأول: إن رافعه ما كان رافعاً له قبل دخول (لا) وهو المبتدأ, وذلك لأن (لا) وما بعدها عندهم بمنزلة المبتدأ.

وهو المفهوم من كلام سيبويه[4], وهو رأي ابن عصفور[5], وعزاه أبو حيان إلى المحققين[6].

الرأي الثاني: أن الخبر مرتفع بـــ(لا) نفسها, وهو رأي الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وصححه ابن مالك[7].

---

(1) شرح اللمحة 49/2 .

(2) شرح اللمحة 60/2 .

(3) الارتشاف 1297, الهمع 202/2

(4) الكتاب 274/2 .

(5) المقرّب 190/1 .

(6) الارتشاف 1297 .

(7) شرح التصريح 337/1, الارتشاف 1297, الهمع 202/2.

المسألة السابعة: اسم الفاعل.

قال أبو حيان[1]: «واسم الفاعل إن كان فيه الألف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً, نحو: جاءني الضارب زيداً أمس, أو الآن, أو غداً . وإن لم يكونا فيه لم يعمل إلا ماضياً, لا تقول: جاءني ضارب زيداً أمس, بل يجب إضافته فتقول: ضارب زيدٍ».

قال ابن هشام[2]: «وأبو الحسن لا يشترط الاعتماد, وهو ظاهر قول المصنف، فإنه لم يلو على ذلك، وليس بشيء».

اسم الفاعل إما أن يكون معرفاً بالألف واللام, وإما أن يكون مجرداً منها، فإن كان معرفاً بها فإنه يعمل مطلقاً, ماضياً, وحالاً, ومستقبلاً, وهو رأي الجمهور, وخالفهم الأخفش والمازني[3].

فالأخفش يرى أن النصب بعده على التشبيه بالمفعول به[4].

والمازني يرى أن المنصوب بعده بفعل مقدر[5].

والراجح_والله أعلم_ رأي الجمهور،لأن اسم الفاعل تضمن معنى الفعل المضارع،وجرى مجراه في الحركات والسكنات[6]

وإن كان اسم الفاعل مجرداً من (أل), فاشترطوا في عمله الاعتماد على نفي أو شبهه, وهذا رأي البصريين, وخالفهم الأخفش[7].

---

(1) شرح اللمحة 77/2 .

(2) شرح اللمحة 82/2.

(3) شرح الرضي على الكافية 417/3, الهمع 82/5, شرح الأشموني 341/2 .

(4)شرح الرضي على الكافية 417/3 .

(5)شرح الرضي على الكافية 417/3.

(6) الكتاب164/1،شرح الرضي على الكافية417/3.

(7) الهمع 81/5.

أما الكوفيون فلا يشترطون الاعتماد على شيء, ووافقهم الأخفش[1].

والراجح-والله أعلم- رأي البصريين،لأن اسم الفاعل إذا تجرد من (أل) ضعف، و لم يصل إلى درجة قوة الفعل، فلابدّ أن يعتمد على شيء قبله ليقوى ويعمل[2]

(1) الهمع 81/5, شرح الأشموني 340/2, المساعد 194/2.

(2) شرح المفصل79/6.

المسألة الثامنة: عمل المصدر.

قال أبو حيان[1]: «والمصدر يعمل منوناً, ومضافاً, وبالألف واللام, نحو: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً, وضربُ زيدٍ عمراً، والضرب زيدٌ عمراً».

قال ابن هشام[2]: «كلامه يقتضي أن إعمال الذي ب(أل) جائز قياساً في النثر, ومثل لذلك بأمثل من عنده وهو قوله: "الضرب زيدٌ عمراً", والصحيح أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر».

وقال أيضاً[3]: «المصدر المحلى ب(أل) لا يعمل عند سيبويه والمحققين إلا في الشعر, وقيل إنه لا يعمل مطلقاً, والصحيح الأول, لأنه قد سمع في أشعارهم».

اختلفت آراء النحويين في إعمال المصدر المحلى ب(أل):

فمنهم من يرى إعماله مطلقاً, وهو قول الخليل[4] وسيبويه[5].

قال سيبويه[6]: «وتقول عجبت من الضرب زيداً, كما قلت : عجبت من الضارب زيداً, يكون الألف والنون بمنزلة التنوين», وهذا يدل على خطأ ما ذهب إليه ابن هشام من أن سيبويه لا يعمله إلا في الشعر.

قال الرضي[7]: «وسيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً ... والمبرد منعه».

---

(1) شرح اللمحة 93/2.

(2) شرح اللمحة 102/2.

(3) شرح اللمحة 98/2.

(4)شرح الرضي للكافية 409/3.

(5) الكتاب 192/1, شرح الرضي للكافية 409/3.

(6) الكتاب 192/1.

(7)شرح الرضي على الكافية 409,410/3.

والصحيح أن المبرد أجازه أيضاً, حيث قال[1]: «وتقول: أعجبني الضرب زيدٌ عمراً», وأن ما نسبه الرضي إلى المبرد ما هو إلا وهم منه.

وأجاز إعماله مطلقاً الزمخشري[2].

وذهب بعض النحويين إلى أن إعماله قليل قبيح وعزاه أبو حيان إلى الفارسي[3], وجماعة من البصريين [4], وهو رأي ابن عصفور[5], وابن يعيش[6], والرضي[7].

وذهب بعضهم إلى عدم جواز إعماله مطلقاً, ونسبه أبو حيان لمذهب الكوفيين والبغداديين, وإلى ابن السراج من البصريين[8].

وبعض النحويين جوز عمله بشرط أن يعاقب الضمير (أل) فيجوز إعماله كقولنا: إنك والضرب خالداً المسيء إليه.

وإن لم تعاقبه فلا يجوز إعماله, وهذا القول اختيار أبي حيان[9], ونسبه إلى ابن الطراوة[10], إلى أبي بكر بن طلحة[11].

---

(1) المقتضب 152/1.

(2) المفصل 234.

(3) الارتشاف 2261.

(4)الارتشاف 2261.

(5)المقرب 130/1.

(6)شرح المفصل لابن يعيش 60/6.

(7)شرح الرضي على الكافية 409/3.

(8)الارتشاف 2261, وينظر رأي ابن السراج في الأصول 137/1 .

(9) الارتشاف 2261, الهمع 72,73/5.

(10) هو سليمان بن محمد السبائي, المالقي, كان نحوياً باهراً, أديباً بارعاً, سمع على الأعلم كتاب سيبويه, له آراء في النحو تفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة, ألّف : الترشيح في النحو, وهو مختصر, والمقدمات على كتاب سيبويه, مات سنة 528هـ (بغية الوعاة 602/1,إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين 135).

(11) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي, أبو بكر, كان إماماً في العربية, أستاذ حاضرة إشبيلية بلا خلاف, له معرفة بعلم الكلام, يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ,تتلمذ على يديه الشلوبين, مات بإشبيليه سنة 618هـ (بغية الوعاة 121/1, وإشارة التعيين 315).

المسألة التاسعة: الصفة المشبهة.

قال أبو حيان[1]: «ويشبه باسم الفاعل المتعدي وصف الفعل اللازم, فينصب السببي, لا الأجنبي, نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه, أو وجهاً, أو وجهه».

قال ابن هشام[2]: «قوله: "فينصب" ظاهره أنها لا تكون مشبهة إلا إذا نصبت, وهذا لا يعلم أن أحداً قال به, بل القائل قائلان: قائل يزعم: أنها مشبهة رفعت أم نصبت أم خفضت, وهو اختيار الشلوبين, وآخر يزعم: أنها مشبهة إذا نصبت أو جرّت, وهو اختيار ابن عصفور».

اختلف النحويون في الصفة, متى تكون مشبهة؟

ولهم في ذلك رأيان:

الأول: أنها تكون مشبهة سواء رفعت أو نصبت أو جرت: وهو اختيار الشلوبين[3], وهو ظاهر كلام ابن جني[4].

الثاني: أنها تكون مشبهة إذا نصبت أو جرت فقط: وهو اختيار ابن عصفور[5], وعلل ذلك بـــ«أن الخفض لا يكون إلا من النصب, ولا يجوز أن يكون من الرفع, لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه» [6].

---

(1) شرح اللمحة 151/2.

(2) شرح اللمحة 155/2.

(3) الارتشاف 2347, التوطئة 266,265.

(4)الخصائص 176/2، الارتشاف 2347,.

(5), شرح جمل الزجاجي 567/1، الارتشاف 2347.

(6) شرح جمل الزجاجي 567/1.

المسألة العاشرة: التمييز.

قال أبو حيان[1]: «التمييز اسم يبين الذات, منقولاً من فاعل ... ومنقولاً عن مفعول, وغير منقول فيجوز جره بـــ "من"..».

قال ابن هشام[2]: «وقوله:"وغير منقول فيجوز جره بمن" مردود بنحو: "نعم رجلاً زيد,وامتلأ الإناء ماء, وأحد عشر درهماً, وعشرون ثوباً».

التمييز ضربان[3]:

الأول: منصوب بعد تمام الاسم: وهو على ثلاثة أضرب:

أ- عدد: نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [4] وهذا لا تدخله (مِن).

ب- مقدار: (مكيل أو موزون أو ممسوح) نحو: عندي صاعٌ تمراً.

ج- مشبه بالمقدار: نحو: عندي راقودٌ خلاً.

الثاني: منصوب بعد تمام الكلام, وهو ضربان:

أ- منقول: وهذا لا تدخله (مِن), وهو على ثلاثة أضرب :

1- منقول عن فاعل ,نحو: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[5].

2- منقول عن مفعول,نحو: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [6].

وقد اختلف فيه النحويون, فأثبتّه الجزولي وابن عصفور وابن مالك, وأنكره الشلوبين والأُبَّذي وابن أبي الربيع[1].

---

(1) شرح اللمحة 185/2.

(2) شرح اللمحة 195/2.

(3) ينظر هذا التقسيم في : شرح اللمحة 190,193/2, الارتشاف 1621, المساعد 56,57/2, الهمع 62/4.

(4) سورة يوسف, آية 4.

(5) سورة مريم, آية 4.

(6) سورة القمر, آية 12.

3- منقول غير مضاف, نحو: زيد أحسن وجهاً.

ب- غير منقول: وهو على ضربين

1- مشبه بالمنقول, نحو: امتلأ الإناء ماء, وهذا لا تدخله (مِن).

2- غير مشبه به, نحو: حبذا رجلاً زيدٌ.

وقد ذكرنا أن (مِن) لا تدخل على المنقول أو المشبه بالمنقول أو العدد, وتدخل غيرها.

واعتراض ابن هشام على أبي حيان في كون غير المنقول يجوز جره ب(مِن), في حين أن ابن هشام لا يرى جواز جره بها.

وقد خالف ابن هشام كلامه, فبينما نجده نصّ على منع دخول(مِن) في مثل: نعم رجلاً زيدٌ في شرح اللمحة. نراه في أوضح المسالك يجيز ذلك[2].

قال الأزهري[3]: «خالف كلامه في نعم رجلاً زيد, فقال هنا: يجوز نعم من رجل , ومنع ذلك في شرح اللمحة».

---

(1) ينظر: هذا الخلاف في: الارتشاف 1623, المساعد 62/2, الهمع 68/4 ،

والجزولي هو: عيسى بن عبد العزيز اليزدكنتي المراكشي, كان إماماً في العربية لا يشق له غبار, أخذ عنه العربية الشلوبين وابن معط, شرح أصول ابن السراج, وله المقدمة المشهورة, مات سنة 607هـ (بغية الوعاة 236/2)

والأُبَّذي هو: أبو الحسن علي بن محمد الخشني الأُبَّذي, أبو الحسن, كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو, من أهل المعرفة بكتاب سيبويه, مات سنة 680هـ في غرناطة(بغية الوعاة 199/2).

وابن أبي الربيع هو: عبد الله بن أحمد أبو الحسين القرشي الأموي الإشبيلي, إمام أهل النحو في زمانه, قرأ النحو على الشلوبين, صنف: شرح الإيضاح, والملخص, وشرح كتاب سيبويه, ,شرح الجمل, مات سنة 688هـ (بغية الوعاة 125,126/2)

(2) أوضح المسالك 369.

(3) شرح التصريح 627/1.

المسألة الحادية عشرة: الاستثناء.

قال أبو حيان[1]: «الاستثناء إخراج الثاني من حكم الأول بـــ"إلا"».

قال ابن هشام[2]: «وقوله: "من حكم الأول" اتباع لمذهب ضعيف».

اختلف النحويون في معنى الإخراج في الاستثناء ، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن (إلا) أخرجت الاسم من الاسم، والفعل من الفعل، وأن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه ولا في حكمه[3].

قال ابن الحاجب[4]: «إجماع على أهل العربية في الاستثناء المتصل أنه إخراج ما بعد إلا مما قبلها, وإجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية».

فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً, كنت قد استثنيت زيداً من القوم وقيامه من قيامهم.

وذهب الكسائي إلى أن الإخراج من الاسم وحده, وأن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه وهو مسكوت عنه.

فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً, فكأنك قلت: قام القوم الذين بعض منهم زيد, و لم تتعرض لزيد, فيحتمل قيامه وعدمه[5].

وذهب الفراء إلى أن الإخراج من الفعل, فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً . لم تخرج زيداً من القوم, وإنما أخرجَتْ (إلّا) وصفَه من القوم[6].

---

(1) شرح اللمحة 211/2.

(2) شرح اللمحة 212/2.

(3) الارتشاف 1497, الجنى الداني 514.

(4) الإيضاح 359/1.

(5)الارتشاف 1497, الجنى الداني 514.

(6) الارتشاف 1497, الجنى الداني 514.

المسألة الثانية عشرة: أقسام الاستثناء.

قال أبو حيان[1]: «وإن لم يفرغ، والكلام موجب فالأفصح النصب, نحو: قام القوم إلا زيداً ..., وإن كان غير موجب فالأفصح البدل, نحو: ما قام القوم إلا زيداً».

قال ابن هشام[2]: «قوله:"فالأفصح النصب" مخالف, لأن النصب واجب».

والاستثناء ضربان[3]: مفرغ, وتام.

ووجوب النصب في المستثنى الموجب محل إجماع بين النحويين, ما عدا ما حكي عن الأخفش[4] عن بعض العرب أنهم جعلوا الاستثناء من المخفوض مخفوضاً, فتقول:مررت بالقوم إلا بزيد.

وقد ردّه ابن هشام بأنه قليل في الاستعمال, ضعيف في القياس, لأن فيه جمعاً بين حرفي التعدية, فيجب أن تجعل الباء زائدة[5].

والراجح –والله اعلم–قول الجمهور،لماذكره ابن هشام من العلل.

---

(1) شرح اللمحة 217/2.

(2) شرح اللمحة 218/2.

(3) الكتاب 310/2, الارتشاف 1497, شرح اللمحة 215/2.

(4) الارتشاف 1507, شرح اللمحة 219/2 , الهمع 255/3.

(5) شرح اللمحة 219/2.

المسألة الثالثة عشرة: حروف الجر.

قال أبو حيان[1]: «فحروف الجر: مِن, وإلى, وعن، وعلى، وفي، وحاشا، وخلا، وعدا، وربّ، ومتى، ولعلّ, وكي, والباء, واللام, والكاف, وحتى, ومذ, ومنذ, والهاء والهمزة لاستفهامٍ أو قطع, ومَ, ومُ, والتاء, والواو, ولولا, نحو: "من زيدٍ", وشبهه».

قال ابن هشام[2]: «و"ها" التنبيه, كقوله: (هاللهِ لأخرجنّ), ثم الصواب أن لا تعدّ في حروف الجر, فإن الجار على الأصح حرف القسم, وهي سادة مسدّه لفظاً».

وقال أيضاً عند كلامه عن الهمزة[3]: «وأنهم اختلفوا هل الجر بها أو بالحرف المحذوف وأن الصحيح أنها بالمحذوف».

وقال[4]: «واختار في بعضها خلاف المختار فإن الصحيح في: (مُ, ومنُ) أنهما بعض(أيمن) من قولهم في القسم: أيمن الله, وليسا حرفي جر».

وأما (ها) والهمزة, فاختلف النحويون, هل الجر بهما, أم بحرف القسم المحذوف؟, على قولين:

الأول: قول الأخفش[5], واختاره ابن عصفور[6], أن الجر بالهمزة والهاء لكونهما عوضاً عن الجار.

فإذا قلت: هاللهِ لأفعلن أو ألله لأفعلنّ, فأن الهمزة والهاء هما الجاران لما بعدهما, وهذا القول نصّ عليه ابن منظور.

وهذا القول قوّاه السيوطي,ونسبه إلى جماعة من المحققين[7].

---

(1) شرح اللمحة 239/2.

(2) شرح اللمحة 254/2.

(3) شرح اللمحة 256/2.

(4) شرح اللمحة 259/2.

(5) الجنى الداني 33.

(6) الجنى الداني 33, وانظر رأيه في المقرب 193/1.

(7) الهمع 233/4.

الثاني: قول ابن مالك[1], وتبعه ابن هشام[2], أن الجر بالحرف المحذوف الذي جيء بالهمزة و(ها) عوضاً عنه.

وقد ذكر المالقي [3], والمرادي [4], أن الهمزة و(ها) ينبغي أن يكون عوضاً عن الباء لأنها الأصل في القسم.

وأما (مُن), فاختلف النحويون فيها أيضاً:

فذهب سيبويه[5] إلى أنها حرف جر, وتبعه الزمخشري[6], وهو أحد قولي ابن مالك[7], واختيار أبي حيان[8], والسيوطي[9], وصححه البيتوشي في كفاية المعاني[10].

---

(1) شرح التسهيل 3/66.

(2) شرح اللمحة 2/255, 256.

(3) رصف المباني 142.

(4) الجنى الداني 33، 34، 349.

(5)الكتاب 3/499.

(6) المفصل 346.

(7) شرح التسهيل 3/11.

(8)الارتشاف1723

(9) الهمع 4/239.

(10)كفاية المعاني :63, والبيتوشي هو عبد الله بن الشيخ محمد بن إسماعيل الشافعي الكردي البيتوشي, كان لغوياً بارعاً, وشاعراً مجيداً, له حاشية على شرح الفاكهي في النحو, وغيرها من الكتب, توفي في البصرة عام 1211هـ (كفاية المعاني في حروف المعاني 15)

وذهب آخرون إلى أنها اسم متقطع من (أيمن): وهو أحد قولي ابن مالك[1], ورأي ابن هشام[2], واختاره المالقي في رصف المباني[3], وهو المذكور في القاموس المحيط[4], ولسان العرب[5].

(1) شرح التسهيل 3/69.

(2) شرح اللمحة 2/259.

(3) رصف المباني 391.

(4) القاموس المحيط 1241.

(5) لسان العرب 6/4970.

وأما (مُ):

فذكر سيبويه أنها بعض (أيم الله) فقال : «واعلم أن بعض العرب يقول: مُ الله لأفعلنّ, يريد: أيم اللهِ, فحذف حتى صيرها على حرف»[1].

وهذا ما ذكره ابن يعيش[2], واختاره ابن مالك[3], وصححه ابن هشام[4].

وذهب الزمخشري [5] إلى أن (مُ) هي (مُنُ) التي تستخدم للقسم حذفت نونها.

وذهب جماعة من النحويين إلى أنها حرف جر, وهو رأي الرّماني والزجّاج[6], ورأي أبي حيان[7], وهو اختيار السيوطي[8].

---

(1) الكتاب 229/4.

(2) شرح المفصل 36/8.

(3) شرح التسهيل 69/3.

(4) شرح اللمحة 259/2

(5) المفصل 346.

(6) كفاية المعاني 63.

(7) الارتشاف 1717.

(8) الهمع 239/4.

المسألة الرابعة عشرة: الإضافة .

قال أبو حيان[1]: «والإضافة محضة وتعرّف أو تخصص نحو: غلام زيد, وغلام رجل, وغير محضة, ولا تعرف ولا تخصص, وتكون في اسم الفاعل, نحو: ضارب زيد, وفي اسم المفعول, نحو: مضروب الأب, وفي الصفة المشبهة, نحو: حسن وجهه, وفي أفعل التفضيل, نحو: أفضل القوم».

قال ابن هشام[2]: «وقد تقدّم لنا عند ذكر الإضافة المحضة التمثيل بأفعال التفضيل, وذلك هو الصحيح ».

تنقسم الإضافة إلى محضة , وغير محضة.

فالمحضة, ضابطها: أن يكون المضاف إليه ليس صفة أسندت إلى معمولها, نحو: غلام زيد, وثوب عمرو, وتسمى الإضافة المعنوية ، لأنها تفيد في المضاف أمراً معنوياً ، وهو التعريف أو التخصيص.

وغير المحضة, وضابطها: أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة, نحو: ضارب زيد, ومحمود الطريقة, وتسمى الإضافة اللفظية[3].

واختلف النحويون في إضافة اسم التفضيل, هل هي محضة أم غير محضة ؟لهم في ذلك مذهبان:

الأول: مذهب سيبويه[4], وتبعه ابن مالك[5], وابن هشام[6], والسيوطي[7]: أن إضافته محضة.

---

(1) شرح اللمحة 267/2.

(2) شرح اللمحة 271/2.

(3)الكناش في النحو والصرف149/1،النحو الوافي1/3.

(4) الكتاب 204/1.

(5) التسهيل 46.

(6) شرح اللمحة 271/2.

(7) الهمع 273/4.

الثاني: ذهب الكوفيون[1], وابن السراج[2], والفارسي[3], وابن عصفور[4], وأبو حيان [5], أن إضافته غير محضة.

والراجح الأول، لأنه يكون صفة للمعرفة، ومنه قوله تعالى :

﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [6].

---

(1) الارتشاف 1805, بغية العارف 98/2.

(2) الأصول 6/2.

(3) شرح اللمحة 272/2.

(4) المقرب 209/1.

(5) شرح اللمحة 267/2.

(6) المؤمنون 14.

المسألة الخامسة عشرة: حروف العطف.

قال أبو حيان[1]: «بالواو أو بالفاء وبثم,أو بحتى , وهذه الأربعة تشرك الثاني مع الأول في الحكم», ثم قال: «ومن حروف العطف (أو) و(أم) و(لا) و(لكن)».

قال ابن هشام[2]: «لما فرغ من ذكر حروف العطف الأربعة التي تشرك في الحكم والإعراب شرع في ذكر الحروف التي تشرك في الإعراب دون الحكم .. وما اختاره هذا المؤلف من أن (أو) و(أم) يشتركان في الإعراب دون الحكم هو المشهور في التصانيف, والصحيح خلافه وقد تبين الصبح لذي عينين».

من حروف العطف ما يشرّك الثاني مع الأول في الحكم والإعراب وهي: الواو والفاء وثم وحتى.أما حرفا العطف (أو) و(أم) فوقع الخلاف بين النحويين:فذهب الجمهور إلى أنهما تشركان في اللفظ دون المعنى[3].

وذهب فريق إلى أنها يشركان لفظاً ومعنى, إلا إن اقتضيا إضراباً فتشركان لفظاً لا معنى, وهذا رأي ابن مالك[4], ووافقه ناظر الجيش في شرحه للتسهيل[5].

أما ابن هشام فأطلق الحكم في (أو) و(أم) بأنهما يشركان في الإعراب والحكم[6].

المسألة الخادسة عشرة: الوقف .

قال أبو حيان[7]:«الوقف في الاسم المؤنث بالتاء ويككون إبدالها هاء... وعلى المنقوص المنون غير المنصرف بحذف الياء (إلا في مري اسم فاعل) من (أرى) فلا تحذف الياء, وكذلك لا تحذف من المنقوص غير المنوّن».

---

(1) شرح اللمحة 316/2.

(2) شرح اللمحة 316/2, 322.

(3) الارتشاف 1989, تمهيد القواعد 3431/7, الأزهية 134, الجنى الداني 227.

(4) التسهيل 51.

(5) تمهيد القواعد 3431/7.

(6) شرح اللمحة 322/2.

(7) شرح اللمحة 371/2.

قال ابن هشام[1]:«ولذلك لا تحذف من المنقوص غير المنون, مخالفاً لما جاء به في التنزيل» الاسم المنقوص يجب إثبات يائه في حالة النصب سواء أكان منوّناً أم غير منوّن[2]. أما في حالتي الرفع والجر, فالأكثر في غير المنوّن إثبات يائه, ويجوز حذفها, وفي المنوّن الأرجح الحذف, ويصح الإثبات[3].

ومما سبق نعلم أن إثبات الياء من الاسم المنقوص غير المنون واجب في حالة النصب, أما في حالتي الرفع والجر, فأبو حيان نصّ على إثباتها, واعترض ابن هشام عليه بأن الإثبات راجح, ويجوز الحذف, واستدلّ على ذلك بما ورد من القراءات في حذف الياء, في قوله تعال: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [4] حيث(وصلها ابن كثير وأهل الكوفة وأهل الشام بغير ياء ووقفوا بغير ياء) [5]

واستدلّ كذلك بما ورد من قراءات في قوله تعالى ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [6] حيث قرأ غير ابن كثير بحذف الياء في الوصل والوقف[7].

والصحيح ما ذهب إليه أن ابن هشام والدليل ما ورد من قراءات ولكن يظهر لي أن أبا حيان إنما أشار إلى الرأي الراجح في قوله (ولذلك لا تحذف من المنقوص غير المنون), فذكر الراجح دون المرجوح ليناسب لمحته المختصرة, والله أعلم.

---

(1) شرح اللمحة 380/2.

(2) الكتاب 183/4, 184, شرح المفصل 75/9, الارتشاف 803, 804.

(3) شرح اللمحة 376/2.

(4) سورة الإسراء, آية 97.

(5) ينظر: السبعة في القراءات 386, الكشف عن وجوه القراءات السبع 53/2.

(6) سورة الرعد, آية 9

(7) ينظر: السبعة في القراءات 358, التيسير في القراءات السبع 292.

المبحث الثاني

مآخذ ابن هشام على أبي حيان في الحدود

المسألة الأولى : الإعراب.

قال أبو حيان[1]: «الإعراب تغيير في الكلمة لعامل».

قال ابن هشام[2]: «وقيل: هو تغيير في الكلمة لعامل, والإعراب عند هؤلاء معنوي,... قيل: ويدل لهم ظاهر كلامنا: حركات الإعراب، فيضيف الحركات إليه فدلّ على أنهما غيران, وليس بشيء, لأن الحركات أعم من الإعراب فهو كقولك: خاتم فضة».

اختلف النحويون في الإعراب, هل هو لفظيّ أو معنوي؟

فذهب الجمهور, وابن خروف, والشلوبين, وابن مالك, ونسبه للمحققين, وابن الحاجب[3]: إلى أن الإعراب لفظي, وتعريفه عندهم: الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمات, واستدلوا لصحة قولهم: أن الإعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله, كرفع (لعُمرك) ونصب(سبحان الله), فلا يصح قول من جعله تغييراً.

وذهب عبد القاهر الجرجاني, والأعلم الشنتمري, ومتأخرو المغاربة, وأبو حيان[4], ونسب لظاهر قول سيبويه[5]: إلى أن الإعراب معنوي, وتعريفه عندهم: تغيير في الكلمة لعامل.

---

(1) شرح اللمحة 271/1.

(2) شرح اللمحة 272/1.

(3) شرح اللمحة 272/1, الهمع 40/1.

(4) شرح اللمحة 273/1, الهمع 41/1.

(5) الكتاب 13/1.

واستدلوا لقولهم بأنه لو كانت الحركات ونحوها إعراباً لم تضف إليه في قولهم: حركات الإعراب.

والراجح –والله أعلم– أنه لفظي, لأن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد, فلو جعل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف.

المسألة الثانية: المفعول المطلق.

قال أبو حيان[1]: «المصدر ما دلّ على معنى صادر من فاعل نحو: ضَرْب وقَتْل)

قال ابن هشام[2]: « وقوله في حد المصدر: "ما دلّ على معنى صادر من فاعل" غير جامع ولا مانع».

أخذ ابن هشام على أبي حيان في حده للمصدر أنه غير جامع ولا مانع وقد اشترطوا في الحد أن يكون جامعاً مانعاً.

«أرادوا بقولهم "الجامع" أنه يجمع المحدود حتى لا يشذّ منه شيء, وأرادوا بقولهم :"المانع" أنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه, أو يخرج منه شيء هو منه»[3].

قال أبو البقاء الكفوي[4]: «ومن شرطه أن يكون مطرداً منعكساً, ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود, ومعنى الانعكاس أنه إذا عدم الحد عدم المحدود, ولو لم يكن مطرداً لما كان مانعاً لكونه أعم من المحدود, ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً لكونه أخصّ من التعريف».

وقد وضح ابن هشام مأخذه هذا, فقال[5]: «أما الأول"غير جامع" فلا يخرج عنه, نحو: عِلْم, وجهْل, وحسْن, وقبْح, وفصاحة وملاحة, فإنها مصادر وليست صادرة من فاعل, لأن المصادر عبارة عما انتقل عن الفاعل إلى محل آخر, نحو: الضرب, والأكل, والشرب, وهذا لا يعقل في الفعل القاصر.

---

(1) شرح اللمحة 157/2.

(2) شرح اللمحة 159/2.

(3) الحلل في إصلاح الخلل 60.

(4) الكليات 391, والكفوي هو أيوب بن موسى الحسيني الكفوي الحنفي, قاضٍ بالقدس, من آثاره: الكليات, الفروق الكفوية, توفي سنة 1094هـ (ينظر: معجم المؤلفين لكحالة 418/1).

(5) شرح اللمحة 159/2.

وأما الثاني "غير مانع" فلأنه يصدق على الفعل كـــ(ضرب) و(أكرم) وعلى الوصف كـــ(ضارب) و(مكلام) وعلى اسم المصدر كـــ(سلام) و(كلام) فكان الصواب أن يقول: «المصدر اسم دال بالأصالة على معنى مجرد صادر من فاعل أو قائم به».

ثم شرح هذا الحد, فقال[1]: «فقولنا: اسم"مخرج للفعل", وقولنا: "بالأصالة" مخرج لاسم المصدر, فإنه إنما يدل بطريق النيابة عن المصدر, وقولنا: أو قائم به, فدخل لما ذكرنا أنه خارج من حدّ المصنف, وقولنا:"مجرد" مخرج للأوصاف, فإنها تدل على الأحداث وعلى ما قامت به أو وقعت عليه».

وقد وضّح ابن هشام هنا أن تعريفه جامع مانع, حيث إنه بهذا التعريف أدخل تحته كل ما ينطبق عليه لفظ المصدر فأصبح جامعاً, وأخرج كل ما لا ينطبق عليه هذا اللفظ, فأصبح مانعاً لغيره من الدخوله به.

والاعتراض على الحد بأنه غير جامع ولا مانع هو أكثر ما يرد من اعتراضات على الحدود النحوية, والسبب أن النحويين لم تكن عنايتهم بالتحديد الدقيق لماهية المعرَّف[2], وإنما غرضهم من الحد (تمييز الشيء, ليعرف أنه صاحب هذا الاسم) [3].

ولعلي أتطرق إلى ما حد به أئمة النحو المصدر:

قال سيبويه[4]: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى, ولما يكون ولما يقع, وما هو كائن لم ينقطع ... والأحداث, نحو: الضرب والحمد والقتل».

والمستفاد من كلام سيبويه أن المصدر هو: اللفظ الدال على الحدث.

---

(1) شرح اللمحة 160/2.

(2)ينظر: الاعتراض المنطقي على الحد النحوي، للدكتور سليمان بن علي الضحيان, ص24.. بحث منشـــور في (مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها) محرم 1433هـــ.

(3) النكت على الألفية والكافية للسيوطي 57/1.

(4)الكتاب 12/1.

كما أننا نرى أن سيبويه (يسمى المصدر الحدث والحدثان, وربما سماه الفعل)[1].

قال المبرد[2]: «المصدر: اسم الفعل, ذلك قولك .. عسيت أن أقوم .. و(أن أقوم) في معنى القيام».

ومراد المبرد بقوله المصدر: اسم الفعل أي اسم للحدث.

قال ابن جني[3]: «كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول».

قال الزمخشري[4]: «والمفعول المطلق هو المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه».

قال ابن مالك[5]: «اسم دال على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً أو واقع على مفعول».

نلحظ شدة التشابه بين تعريفي ابن مالك وابن هشام, بل يكاد أن يكون نفسه.

قال الشريف الجرجاني[6]: «هو الاسم الذي اشتقّ منه الفعل وصدر عنه».

ونلحظ أن كل الحدود السابقة تتفق أن المصدر هو الحدث, فهي تنطلق من أساس واحد, وتختلفت في بعض الألفاظ.

---

(1) الكتاب 34/1, 35.

(2) المقتضب 68/3.

(3) اللمع 44.

(4) المفصل 31.

(5) التسهيل 28.

(6) معجم التعريفات 181.

المسألة الثالثة: حدّ الحال.

قال أبو حيان[1]: «اسم يبين الهيئة, نحو: جاء زيدٌ مسرعاً».

قال ابن هشام[2]: «قد يورد على هذا الحد ثلاثة أمور, أمران على طرده وهما خبر المبتدأ في نحو: "زيد جالس" والنعت كـــ "جاءني رجل راكب" فإن كلاً منهما مبين للهيئة, وليس بحال, وأمر على عكسه, وهو الجملة الاسمية من نحو قوله تعالى: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾[3], والجار المجرور من نحو قوله تعالى : ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ﴾ [4] فإنهما حالان وليسا باسمين».

ثم أورد جواباً على الأمر العكسي, وهو الجملة الاسمية والجار والمجرور, فقال[5]: «وقد يجاب عن هذا الاعتراض بأن الجملة والظرف الواقعين حالاً في تأويل الاسم وقوته, وأما الجواب على الاعتراضين الأولين فحسن, وهو أن يكون مراده بقوله: "يبين الهيئة أنه ذكر لبيانها" نصّ على هذه القاعدة ابن الحاجب في أماليه, قال ما معناه: إذا قيل الفاعل ما أسند إليه الفعل فمعناه ما ذكر ليسند إليه الفعل, فلا يُردُّ نحو: "عمراً" من قولك: "ضارب زيد عمراً" فإنه ما ذكر للإسناد إليه, فلا يكون فاعلاً, وكذا القول فيما أشبهه».

هنا اعتذر ابن هشام لأبي حيان فيما أخذه عليه, وهو أمرٌ حسن حيث بيّن ذلك بالشرح والتعليل, وهذا يدل على أن ابن هشام يبحث عن الحقيقة, وليس عن مجرد الاعتراض.

---

(1) شرح اللمحة 173/2.

(2) شرح اللمحة 173/2.

(3) سورة البقرة 243.

(4) سورة المائدة 61.

(5) شرح اللمحة 173/2, 174.

ثم قال ابن هشام[1]: «والخبر إنما ذكر للإسناد إلى المبتدأ لا لبيان الهيئة وكذا النعت إنما ذكر للتخصيص لا لبيان الهيئة, وجاء بيان الهيئة ضمناً بخلاف الحال, نحو: "جاء زيد ضاحكاً"».

وهو هنا أيضاً يعتذر لأبي حيان بأن تقييده للحال بأنها لتبيين الهيئة يخرج الخبر لأنه يذكر لكي يسند إلى الخبر, وليس لبيان الهيئة, وكذلك النعت فإنه يذكر لتخصيص المنعوت وليس لبيان هيئته.

وقد أشكل على ابن هشام أن بيان الهيئة لا يشمل الحال المؤكدة, نحو قوله تعالى ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾[2] حيث إنّ هذه الحال للتأكيد وليست للتبيين لأن البيان مستفاد قبل مجيئها.

وابن هشام نفسه حدّ الحال بأنها: [3] «وصف فضلة يقع في جواب كيف, كضربت اللص مكتوفاً», وأُشكل عليه بخروج نحو(مفسدين) في قوله تعالى: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾[4] فإنه حال, ومع ذلك لا يقع في جواب كيف وكان رده: إن الحدّ المذكور للحال المبينة لا للحال المؤكدة[5].

وليت ابن هشام اعتذر لأبي حيان بمثل هذا العذر بدلاً من إثبات المأخذ عليه.

ولذلك نجد ابن هشام قد عرّف الحال في شرح الشذور بتعريف آخر, يشمل نوعي الحال, فقال[6]: «وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده, أو تأكيد عامله أو تأكيد مضمون الجملة قبله». وهو تعريف حسن يشمل نوعي الحال.

---

(1) شرح اللمحة 174/2.

(2) النمل 19.

(3) شرح قطر الندى 324.

(4) البقرة 60

(5) شرح قطر الندى 326.

(6) شرح شذور الذهب 269.

قال سيبويه في حدّه للحال[1]:«ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول».

وقال ابن السراج[2]: «الحال هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه».

قال ابن جني[3]: «وصف هيئة الفاعل أو المفعول به».

قال ابن مالك[4]: «ما دلّ على هيئة وصاحبها, متضمناً ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة».

وقال السيوطي[5]: «فضله دال على هيئة صاحبه».

وقال الدكتور فاضل السامرائي[6]: «الحال وصف أو ما قام مقامه, فضلة مسوق لبيان الهيئة, أو التوكيد».

---

(1) الكتاب 44/1.

(2) الأصول 213/1.

(3) اللمع 52.

(4) التسهيل 34.

(5) الهمع 8/4.

(6) معاني النحو 239/2

المسألة الرابعة: التمييز.

قال أبو حيان[1]: «التمييز اسم يبين الذات منقولاً من فاعل, نحو: تصبب زيدٌ عرقاً, أصله: تصبب عرق زيد، ومنقولاً من مفعول، نحو قوله تعالى: (وفجرنا الأرض عيوناً) [2], وغير منقول فيجوز جره بـــ"من" ,نحو: عندي رطل زيتاً, ويجوز: رطل من زيت».

قال ابن هشام[3]: «وأما في الاصطلاح فقال ابن عصفور: "كل اسم نكرة منصوب مفسّر لما أبهم من النكرات" وتلقف منه أبو حيان هذا الحد وأسقط منه قوله:"نكرة منصوب" فأفسده ... وقد تبين بما شرحناه اختلال حد أبي حيان». ثم علق ابن هشام على حد أبي حيان, فقال[4]: « وقوله"منقولاً" حال من الضمير في "يبيّن" فيكون على هذا من تمام الحد, وكذا ما عطف عليه من قوله: منقولاً من مفعول وغير منقول" فإما أن يكون مراده إدخال ذلك في الحد أولاً, فإن أراده أدخل جميع أحكام الباب تحت الحد وهي طريقة رديئة ركيكة , وإن أراد الثاني فباطل, لأنه تعلق ببعض الحد تعلق المعمول بالعامل فلا يصح تقديره منقطعاً عنه».ثم أورد ابن هشام افتراضاً يمكن أن يرد به عليه, فقال[5]: «فإن قلت: الجواب الأول, وإنما ارتكب هذه الطريقة مع توعرها ليدفع ما أوردته عليه أولاً من كونه لم يشترط التنكير فإن ذكر النقل مغنٍ عن اشتراط التنكير».

---

(1) شرح اللمحة 185/2.

(2) القمر 12.

(3) شرح اللمحة 186/2.

(4) شرح اللمحة 194/2.

(5) شرح اللمحة 195/2.

ثم يرد على هذا الافتراض ويبطله, فيقول[1]: «قلت: هذا باطل من وجهين، أحدهما: أنك تقول: "زيد حسن وجهَه" بالنصب, فهذا أصله "حسن وجُه " بالرفع فهو منقول من الفاعل مع أنه نكرة, فلا تلازم حينئذ بين النقل والتنكير.

الثاني: أن التمييز لا يلازم النقل, وقد قسّمه هو إلى منقول وغير منقول».

فاعترض ابن هشام أولاً بأنّ أبا حيان أسقط من تعريف ابن عصفور كلمتين هما(نكرة) و(منصوب) فأفسد بذلك حدّ ابن عصفور.

وأرى أن حدّ ابن عصفور نفسه فيه خلل وهو أنه اشتمل على حكم من أحكام المحدود وهو حكم النصب للتمييز, ومن شروط الحد ألا يكون مشتملاً على حكم من أحكام المحدود[2], لأن ذلك يدخله في الدَّور[3], إذ إن النصب حكم, والحكم لا يكون إلا بعد معرفة المحكوم عليه, إذ الحكم على الشيء: فرع من تصوره.

أما حدّ أبي حيان الذي ذكره وهو أن التمييز «اسم يبين الذات منقولاً من فاعل ومنقولاً من مفعول وغير منقول..) فاعترض عليه ابن هشام, وذكر أن أبا حيان إن أراد إدخال قوله"منقولا...» إلى آخره في الحد فإن هذه طريقة ركيكة رديئة, لوجود الدور فيها وهو إدخال جميع أحكام الباب تحت الحد, وكذلك فإن إدخال هذه العبارة زيادة على التعريف, وهو عيب يعترض على وجوده في الحد.

بل إنّ ابن رشد شبه الزيادة في الحد بالإصبع السادسة في اليد, فكما أن اليد تصير بها قبيحة, فكذا في الحد[4].

---

(1) شرح اللمحة 195/2.

(2) الكليات 393.

(3) الدّور هو تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به, أو بجزء منه, على معنى أن المعرف تتوقف معرفته على التعريف وتتوقف معرفة التعريف على المعرّف,(ينظر: طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين 155).

(4) الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ص34.

ثم أكمل ابن هشام اعتراضه فذكر أنه إنْ أراد أبو حيان عدم إدخال قوله"منقولاً" إلى آخره فإن هذا تعلق ببعض الحد تعلق المعمول بالعامل, فلا يصح تقديره منقطعاً عنه, فهذا باطل.

ثم أورد الافتراض الذي يمكن أن يرد عليه به وأبطله بما ذكره من رد واضح جلي.

قال ابن جني في تعريفه للتمييز[1]: (اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام, يراد به تبيين الجنس)

وعرّفه ابن معط, فقال[2]: «تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بـــ مِن, وينصب عن تمام الكلام, وعن تمام الاسم».

وقال ابن مالك[3]: «ما فيه معنى "من" الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع»..

(1) اللمع 53

(2) الفصول الخمسون 188.

(3) شرح التسهيل 293/2.

المسألة الخامسة: المفعول معه.

قال أبو حيان[1]:«المفعول معه منتصب بعد واو (مع) كـــ (سرت والنيل) ».

قال ابن هشام[2]:«وقوله:"المفعول معه ... إلى آخره" فيه أمران:

أحدهما: أنه غير مانع, لأنه يشمل نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن), إذا نصبت الفعل, فإنه يصدق على هذا الفعل أنه منتصب, وأنه واقع بعد واو "مع", أي بعد واو, دالة على معنى المعية, فكان ينبغي أن يقول: اسم منتصب».

الثاني أن قوله : «"منتصب" تعريف للشيء بما الغرض من معرفته, فإن الغرض أن يعرف المفعول معه ليُنصب, فإذا حُدّ بأنه المنتصب جاء الدور ونظيره أن يقال الفاعل هو المرفوع والمفعول هو المنصوب».

اعترض ابن هشام على حدّ أبي حيان باعتراضين:

الأول: أنه غير مانع: وسبق أن ذكرت أن من شروط الحد أن يكون جامعاً مانعاً, وابن هشام أخذ على هذا الحد أنه غير مانع, لأنه يدخل فيه ما ليس منه, وهو دخول مثل قولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن), ففي هذا المثال يصح فيما بعد الواو ثلاثة أوجه[3]:

الجزم على التشريك بين الفعلين والرفع على إضمار مبتدأ, والنصب على معنى النهي عن الجمع بينهما.

فإذا أخذنا بوجه النصب, فإنه يدخل في حد أبي حيان للمفعول معه حيث إنّ كلمة (تشرب) بالنصب ينطبق عليها أنها منتصبة بعد واو(مع) لأن الواو هنا للمعية, ولا شك أن

---

(1) شرح اللمحة 197/2.

(2) شرح اللمحة 198/2.

(3) شرح ابن عقيل 355/2.

هذا المثال لا يدخل تحت المفعول معه, لأن (تشرب) فعل, وهذا ما فات المصنف, وذكر ابن هشام أنه لو قال: اسم منتصب لزال هذا المأخذ.

الثاني: الدّور[1] في قوله: "منتصب" والدور بيّنه ابن هشام بأنه (تعريف للشيء بما الغرض من معرفته, فإن الغرض أن يعرف المفعول معه لينصب فإذا حدّ بأنه منتصب جاء الدور, ونظيره أن يقال الفاعل هو المرفوع, والمفعول هو المنصوب)[2], ولا شك أن وجود الدور مما يعترض عليه في الحدود النحوية, إذ أن من شروط الحد ألا يكون فيه دور.

وإذا ما نظرنا إلى هذين المأخذين, فإننا نجزم بصحتهما لما ذكره ابن هشام من تعليلات, ولكننا حينما ننظر إلى المأخذ الأول, نجد ابن هشام قد اقترح على أبي حيان أن يقول: اسم منتصب, وهنا وقع هو في الدور, رغم أنه انتقد أبا حيان في وقوعه في الدور بذكره كلمة منتصب ! ولعلي أذكر بعض حدود أئمة النحو للمفعول معه.

أما سيبويه فإنه أطلق عليه مفعولاً معه ومفعولاً به[3].

قال ابن جني[4]:«هو كل ما فعلت معه فعلاً وجاز أن يكون معطوفاً, وذلك كقولك: قمت وزيداً, أي مع زيد).

وقال الزمخشري[5]:«هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع, وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً كقولك: ما صنعت وأباك».

وحّده ابن هشام فقال[6]:«اسم فضلة تالٍ الواو بمعنى "مع" تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه».

وقال السيوطي[1]:«المفعول معه هو التالي واو المصاحبة».

---

(1) الدّور سبق تعريفه في هامش حد التمييز. ص 175.

(2) شرح اللمحة 198/2.

(3) الكتاب 297/1.

(4) اللمع 51.

(5) المفصل 56.

(6) أوضح المسالك 327.

المسألة السادسة: الاستثناء.

قال أبو حيان[2]:«الاستثناء إخراج الثاني من حكم الأول بـــ "إلا"».

قال ابن هشام[3]:« وقوله: بـــ"إلا" مخرج للمخرج بالغاية, وكان حقه أن يقول: أو إحدى أخواتها, ليعم الحد كل مستثنى ... وقد يعترض بأن هذا الحد أيضاً صادق على الفاعل والمفعول, والجار والمجرور, والبدل في نحو: "ما قام إلا زيد" و"ما ضربت إلا زيداً" و"ما مررت إلا بزيدٍ" و"ما جاءني من أحد إلا زيد" فكان ينبغي إخراجها عن الحد».

هنا اعتراض ابن هشام على حد أبي حيان بأنه غير جامع ولا مانع, وذكرت سابقاً أنه يشترط في الحد أن يكون جامعاً ما نعاً.

أما كونه غير جامع, فلأنه لا يشمل كل أدوات الاستثناء, فأبو حيان لم يذكر إلا أداة واحدة هي: (إلا), ولو قال: أو إحدى أخواتها لزال هذا الإشكال.

وأما كونه غير مانع, فلأنه لا يمنع دخول غير الاستثناء فيه, كما مثل ابن هشام ولعلي ألتمس العذر لأبي حيان في تخصيصه الاستثناء بـــ"إلا" لأنها الحرف الوحيد من حروف الاستثناء الذي لا يستخدم في غيره, أما الأدوات الأخرى فقد تستخدم في غير الاستثناء, كقولنا: جاء رجل غيرك, فقد خرجت (غير) عن كونها حروف استثناء, وهذا لا يمكن في (إلا), وقد عرف أبو حيان المستثنى في الارتشاف, فقال[4]:«المستثنى هو المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذي قبله بواسطة إلا أو ما في معناها ».

وهنا أدخل أبو حيان أخوات (إلا) في التعريف.

---

(1) الهمع 235/3.

(2) شرح اللمحة 211/2.

(3) شرح اللمحة 212/2.

(4) الارتشاف 1497.

وقد حدّ ابن جني الاستثناء, فقال[1]:«أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره, أو تدخله فيما أخرجت من غيره, وحرفه المستولي عليه, وتشبّه به أسماء وأفعال وحروف».

قال ابن مالك[2]:«هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو ما بمعناها بشرط الفائدة».

وقال ابن عصفور[3]:«الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك».

قال السيوطي[4]: «المستثنى هو المخرج بـــ "إلا" أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة».

---

(1) اللمع 54.

(2)شرح التسهيل 188/2.

(3)شرح جمل التسهيل 248/2.

(4) الهمع 247/3.

المسألة السابعة: التوكيد.

قال أبو حيان [1]: «والتوكيد تابع بألفاظ مخصوصة».

قال ابن هشام[2]: «وفي الاصطلاح ينقسم إلى صريح و لم يتعرض له هذا المؤلف, وهو إعادة اللفظ, ويسمى توكيداً لفظياً .. وغير صريح, وهو إعادة الأول بمعناه, ويسمى توكيداً معنوياً, وهو الذي تعرض له المؤلف».

أخذ ابن هشام على المؤلف أنه عرف نوعاً واحداً من التوكيد, وهو التوكيد اللفظي, و لم يتطرق إلى النوع الثاني منه وهو التوكيد المعنوي.

فيكون الحد الذي استعمله أبو حيان غير جامع, لأنه ذكر نوعاً وأغفل نوعاً آخر, فأبو حيان عرّف التوكيد المعنوي وأهمل اللفظي, وقد ذكر ابن هشام أن التوكيد نوعان:

أ-صريح: وهو إعادة اللفظ, ويسمى توكيداً لفظياً, كقولنا: جاء زيد زيد.

ب-غير صريح: وهو إعادة الأول بمعناه, ويسمى توكيد معنوياً, وله ألفاظ مخصوصة هي: نفس, وعين, وكل, وأجمع, وأكتع, وأبصع, وأبتع), كقوله تعالى ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [3].

وحينما نعود إلى كلام أئمة النحو عن التوكيد, فإننا نجد سيبويه يطلق عليه الوصف[4], والبدل[5], والتوكيد[6].

---

(1) شرح اللمحة 285/2.

(2) شرح اللمحة 185,288/2.

(3) سورة الحجر, آية 30.

(4) الكتاب 385/2.

(5) الكتاب287/2.

(6) الكتاب 360/2.

وعبّر عنه الفرّاء[1] بالتشديد, وعبّر عنه المبرد[2] بالتوكيد, والنعت, والصفة.

وأول من ذكر التوكيد بنوعيه: لفظي, ومعنوي, هو ابن يعيش[3].

قال ابن جني[4]: «التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكّد في إعرابه لرفع اللّبس وإزالة الاتساع», وهو هنا يحدّ التوكيد المعنوي دون اللفظي.

وقال ابن الحاجب[5]: «التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول».

(1) معاني القرآن 122/3.

(2) المقتضب 210/3. 105/4.

(3) مصطلحات نحوية 265/1.

(4) اللمع 39.

(5) شرح الوافية لنظم الكافية 264.

المسألة الثامنة: البدل.

قال أبو حيان[1]: «البدل تابع يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه».

قال ابن هشام[2]: «وهذا الحد الذي ذكره المؤلف مختل, فإنه إنما يصدق على بعض أمثلة البدل, وهو البدل من المسند إليه, أما البدل من المنصوب والمجرور فلا».

هنا أخذ ابن هشام على حد أبي حيان أنه غير جامع,ووصفه بالمختل، فلا يدخل تحته إلا البدل من المسند إليه في مثل قولنا : حذر زيد أخوك.

أما البدل من المنصوب مثل قولنا: رأيت زيداً أخاك, والبدل من المجرور مثل قولنا: مررت بزيد أخيك, فإن حدّ أبي حيان لا يصدق عليهما, لأن المبدل منه ليس مسنداً إليه, ولذلك رمى ابن هشام هذا الحد بالاختلال.

وقد ذكر سيبويه حدّاً للبدل, فقال[3]: «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم, ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر, فيعمل فيه كما عمل في الأول, وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم».

قال ابن يعيش[4]: «ثانٍ يقدّر في موضع الأول».

قال ابن مالك[5]: «التابع المقصود بالحكم بلا واسطة».

وقد أخذ بهذا التعريف ابن هشام[6], وابن عقيل[7], والسيوطي[8],

---

(1) شرح اللمحة 297/2.

(2) شرح اللمحة 297/2.

(3) الكتاب 150/1.

(4) شرح المفصل 63/3.

(5) شرح الكافية الشافية لابن مالك 574/1.

(6) أوضح المسالك 540.

(7) شرح ابن عقيل للألفية 247/2.

(8) الهمع 212/5.

المسألة التاسعة: البناء.

قال أبو حيان[1]: «البناء: إبقاء الكلمة على حالها, ولو عند دخول العامل».

قال ابن هشام[2]: «واعلم أنّ ما حدّ المؤلف به البناء معترض من ثلاثة وجوه,

أحدها: أنه غير مطرد, لأنه يقتضي أن المقصور والمنقوص مبنيان, فلا بدّ أن يقول: بقاء الكلمة على حالها لغير إعلال.

الثاني: أنّ قوله: "على حالها" يريد بها حالها في الوضع, وذلك يخرج عنه كل شيء يبنى على حركة, فإنه قبل التركيب إنما كان ساكناً ثم عرض له البناء على الحركة في حال التركيب.

الثالث: أن قوله: "ولو عند دخول العامل" عبارة مستعملة في غير موضعها, لأن قولك: ولو كذا, إنما يستعمل عند التغالي بذكر شيء كان يقتضي الظاهر أن الحكم لا يثبت له, وهو "تصدّقوا ولو بظلف محرق"[3] ,و"أعطوا السائل ولو جاء على فرس" [4],والتغيير الإعرابي إنما يكون عند دخول العامل, فهذا بمثابة أن يقال : الاسم يتغير آخره للعوامل ولو كان معرباً, وهذا مما لا يتكلم به هاء».

مآخذ ابن هشام على هذا الحد ثلاثة:

أولها: أنه غير مطرد, والاطراد هو «التلازم في الثبوت, بحيث يكون كل ما صدق عليه التعريف صدق عليه المعرّف»[5], فهل حدّ أبي حيان يصدق عليه هذا ؟

---

(1) شرح اللمحة 367/2.

(2) شرح اللمحة 367/2.

(3) الموطأ, للإمام مالك 176/2, رقم الحديث 2104.

(4) أخرجه أحمد في مسنده 254/3. الحديث رقم: 1730.

(5) الاعتراض المنطقي على الحد النحوي 22.

الجواب: لا, لأن هذا الحد يدخل فيه ما ليس منه, وهو المقصور والمنقوص, حيث إنهما يبقيان بدون تغيير, وهما معربان غير مبنيين, واقترح ابن هشام لإزالة هذا الإشكال أن يضاف لهذا الحد جملة : "لغير إعلال", فيخرج بهذا المقصور والمنقوص.

وثانيهما: أنه غير جامع, لأن قوله: "على حالها", لا يشمل ما بُني على حركة بعد التركب, فمثلاً: نحنُ, أنتَ, هؤلاءِ, عرضت لها الحركة بعد التركيب, لأننا إذا نطقنا بها دون التركيب لزمت السكون, وهذا لا يشمله حد أبي حيان.

وثالثهما: استعمال كلمة (ولو عند دخول العامل) في الحد, وليس لوجودها داعٍ, لأن قول أبي حيان : "إبقاء الكلمة على حالها" يغني عنها, وقد بين ابن هشام أن مثل هذا يستخدم عند التغالي بذكر شيء كان يقتضي الظاهر أن الحكم لا يثبت له, فإذا قلنا – مثلاً– تصدق ولو بريال إنما ذكرنا (لو) وما بعدها, لأنه قد يظن أنّ الصدقة لا تشمل الريال لقلته فذكر جملة (ولو بريال) حتى يعرف أن حكم الصدقة يثبت حتى للريال.

ولذلك نعلم أن قول أبي حيان (ولو عند دخول العامل) جملة زائدة في الحد, حيث إن المبني يبقى على حالته لا يتغير بعامل أو بدونه, والزيادة في الحد تشبه الإصبع السادسة في اليد, كما ذكر ذلك ابن رشد, فكما أن اليد تصير بها قبيحة, فكذلك الحد.

وإذا ما نظرنا إلى مآخذ ابن هشام على هذا الحد, فإننا نجد الدقة في المأخذ وقوة الملاحظة عند ابن هشام, ولا غرابة في ذلك, فهو مما اشتهر به هذا العالم الفذّ.

قال سيبويه عند حديثه عن مجاري أواخر الكلم في العربية [1]: «.. وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل –وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل».

(1) الكتاب 13/1.

قال ابن جني[1]: «الإعراب ضد البناء في المعنى, ومثله في اللفظ, والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل, وانتقاله, ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته».

قال الزمخشري[2]: « ومن أصناف الاسم المبني , وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل».

وحدّه ابن هشام[3] بأنه : «لزوم آخر الكلمة حركة, نحو: هؤلاء, أو سكوناً من غير عامل, نحو: من, وكم, أو حذفاً, نحو: اغزُ, واخشَ, واضربا».

(1) اللمع 17.

(2) المفصل 125.

(3) شرح اللمحة 367/2.

الفصل الرابع

تقييم موقف ابن هشام من أبي حيان

- **المبحث الأول** : أسباب أخذه على المؤلف
- **المبحث الثاني**: مصادره في الأخذ على المؤلف.
- **المبحث الثالث**: تقويم موقف ابن هشام من أبي حيان.

المبحث الأول

أسباب أخذه على المؤلف

كان ابن هشام كثير الخلاف مع أبي حيان, شديد الانحراف عنه, لقد كان بينهما ما بين الضّب والنون.

ولم يكتف ابن هشام بكثرة اعتراضاته على أبي حيان, وإنما وصفه بأوصاف لا تليق بعالم فذ كأبي حيان.

فقد وصف كلامه بالخطل, ووصف عباراته بالعجمة, ووصف منهجه بأن فيه إخلال وسوء ترتيب, ووصفه بأنه أجحف في اختصار بعض أبواب كتابه.

ويظهر أن الخلاف بين ابن هشام وأبي حيان ظهر منذ بداية التلقي فكان من المتوقع أن يلازمه ابن هشام ويأخذ عنه, وقت كان فيه أبو حيان إمام النحاة في عصره, وشيخ القرّاء, ورحلة الطالبين[1].

ولكن العجيب أن ابن هشام اكتفى بسماع ديوان زهير عليه, واستبدل به عالماً آخر, هو العلامة ابن المرحّل[2], المتوفى سنة 744هـ (فكان يطريه ويفضله على أبي حيان وغيره, ويقول : «كان الاسم في زمانه لأبي حيان والانتفاع بابن المرحّل»[3].

كما أن أبا حيان كان يفضل ابن عقيل على غيره من الطلاب, فقد كان أبو حيان يقول[4]: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل».

---

(1) مجلة جامعة دمشق, المجلد 22, العدد (1و2) 2006م, حسن موسى الشاعر.

(2)عبداللطيف بن المرحّل،إمام في النحو،محقق بارع في النحو،انتهت إليه وإلى أبي حيان مشيخة النحو بالديار المصرية،تصدر بالجامع الحاكمي طويلا، انتفع منه خلق كثير.(ينظر :شذرات الذهب244/8).

(3) الدرر الكامنة 407/2.

(4) الدرر الكامنة 267/2.

إنّ الإنسان ليقف محتاراً في إيجاد تعليل لانحراف ابن هشام عن أبي حيان, فأبو حيان كان الإمام الذي ترنو إليه الأبصار في هذا المضمار!

وسأستعرض –بإذن الله– آراء بعض العلماء والباحثين في محاولة تعليل جفوة ابن هشام لأبي حيان وانصرافه عنه, علماً أن أقدم مصدر ذكر هذا الخلاف –حسب علمي– هو (الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ).

حيث قال عن ابن هشام : «كان كثير المخالفة لأبي حيان, شديد الانحراف عنه»[1], ولكن ابن حجر لم يذكر سبباً لذلك الخلاف.

ثم جاء الإمام الشوكاني, فذكر هذا الخلاف وحاول تعليله, فقال [2]: «وكان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه ولعل ذلك والله أعلم لكون أبي حيان كان منفرداً بهذا الفن في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه, ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة وكثيراً ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار إليها إظهاراً لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله، أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه, وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان, و لم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة, وهكذا نافس أبو حيان الزمخشري فأكثر من الاعتراض عليه في النحو في كتابه النهر الماد, لكون الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن, وإن لم يكن عصره متصلاً بعصره, وهذه دقيقة ينبغي لمن أراد إخلاص العمل أن ينتبه لها فإنها كثيرة الوقوع بعيدة الإخلاص».

فالشوكاني هنا يرجع الخلاف إلى التنافس العلمي بين أبي حيان وابن هشام.

وذكر الدكتور عبد اللطيف حمزة رأيه في ذلك الخلاف, فقال[3]: «امتازت كتب ابن هشام بالوضوح أولاً وبالدقة ثانياً, ومن أجل هاتين الصفتين خالف ابن هشام أستاذه

---

(1)الدرر الكامنة 308/2.

(2) البدر الطالع 276/1, 277.

(3) الحركة الفكرية في العصر الأيوبي 229.

في كثير من آرائه, كما خالفه في طرق أدائه, فقد كان أبو حيان مقعداً بعض التقعيد, معتمداً على الرواية والنقل, بينما كان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط, وأبرع في القياس, وأكثر منه ميلاً إلى المناقشة».

ثم جاءت الدكتورة خديجة الحديثي [1], فنقلت رأي الدكتور عبد اللطيف حمزة في تعليله لهذا الخلاف, و لم تزد على كلام الدكتور عبد اللطيف بل اكتفت به.

وذكر الدكتور علي فودة سببين آخرين, تضاف إلى ما ذكره الدكتور عبد اللطيف حمزة. فقال[2]: «وربما كان من حق البحث لتقديم تفسير أكثر شمولاً أن يضاف إلى ما سبق أمران:

أحدهما: أن أبا حيان عرف بحدة المزاج, وقصته مع ابن تيمية مشهورة, فقد كان يعظمه ويمدحه بشعره, ثم انقلب عليه, يسبّه, ويرميه بكل سوء, وصار من أكثر الناس ذماً له, لاختلافه معه في مسألة يسيرة تناول فيها ابن تيمية سيبويه بشيء من النقد.

وحدة مزاج أبي حيان هذه منعت بعض الناس من التلمذة عليه وكانوا راغبين فيها, فقد جاء في ترجمة الحافظ العراقي (ت 806هـ) أنه كان متشوقاً للأخذ عن أبي حيان, فبلغه عنه من طبائع أصحاب المزاج الحاد ما لم يرضه فغيّر عزمه.

الثاني: أن أبا حيان كان يفضل نحاة بلاد الأندلس على غيرهم من نحاة الأقطار الأخرى, ففي مقدمة –البحر المحيط– قال : (و لم ألق في هذا الفن, أي النحو, من يقارب أهل قطرنا الأندلسي فضلاً عن المماثلة, ولا من يناضلهم فيداني في المناضلة).

وربما كان هذا يعكس من التعصب الإقليمي والاعتداد بالنفس ما يقابل عند بعض الناس بمثله».

(1) أبو حيان النحوي 276/1, 277.

(2) ابن هشام الأنصاري, آثاره ومذهبه النحوي 461.

أما الدكتور عبد العال سالم مكرم, فقد حاول تعليل ذلك بأن ابن هشام كان مولعاً بمناقشة العلماء المعاصرين له, لأنهم في رأيه لا يزيدون عليه شيئاً في مجال الدراسات النحوية من جهة, ومن جهة أخرى فإن تعرضه لآرائهم يكسبه شهرة واسعة النطاق[1].

وقد أشار الدكتور عبد العال إلى شدة انحراف ابن هشام عن أبي حيان وقارن ذلك بانحراف أبي حيان عن ابن مالك, ورأى أن انحراف ابن هشام عن أبي حيان يقوم على علم وفكر ورأي, في حين أن انحراف أبي حيان عن ابن مالك كان في أغلب الأحيان يدفع إليه الهوى ويمليه الحقد ويوجبه الحسد[2].

أما الأستاذ الدكتور هادي نهر فيرى أن «اعتراض ابن هشام على أبي حيان مسألة طبيعية ومظهر من مظاهر التفكير الحر, وأن من يؤلف في أي فرع من فروع العلم يكون هدفاً لنقد الناقدين واعتراض المعترضين, وأن البقاء للأصوب, وأما الزّبد فيذهب جفاء»[3].

وإنني لأميل إلى رأي الدكتور هادي, وأرى أن هذه مسألة طبيعية تحدث بين العلماء في كافة المجالات, والدليل على ذلك أن مسألة الاعتراضات قد حصلت بين كثير من العلماء عموماً, والنحاة خصوصاً, فقد حصل ذلك بين المبرد وسيبويه, حيث نقد المبرد سيبويه بما عرف بـــ (مسائل الغلط), وفيها مئة واثنتان وثلاثون مسألة اعترض فيها المبرد على سيبويه, واستمر نقد العلماء بعضهم لبعض واعتراض بعضهم على بعض, وأبو حيان نفسه له اعتراضات على الزمخشري وابن مالك.

فلم يكن عمل ابن هشام بدعة في هذا المجال, بل سبقه الكثير من العلماء وأتى بعده الكثير أيضاً.

---

(1) المدرسة النحوية في الشام ومصر 324.

(2)المدرسة النحوية في الشام ومصر 412.

(3) شرح اللمحة البدرية 140/1.

إذن أستطيع القول :إن مآخذ ابن هشام على أبي حيان واعتراضاته عليه هي أمر طبعي, لم يحدثه ابن هشام أو يخترعه وإنما سار على ما كان عليه العلماء من قبله.

أما تعليل الشوكاني لهذا التحامل من ابن هشام بأنه أراد منافسة أبي حيان وإظهار فضل نفسه, فقد ردّه الشيخ محمد شمّام بقوله[1]: «ويظهر أن في هذا التوجيه من الإمام الشوكاني –رحمه الله– شيئاً من التحامل على أبي حيان وابن هشام اللذين رزقهما الله سبحانه حسن الجاه, ورفعة المنزلة, ووقع لكليهما من الحظوة ما يعز نظيره لغيرهما, وما ذلك – والله أعلم– إلا من طيب السريرة، وخلوص النية، وإنما مرد ذلك فيما أعتقد وما يجب أن يعتقد، إنما هو الإخلاص لهذه اللغة العزيزة السامية, والغيرة على صيانتها، نعم يختلف الرد على المنتقد عليه – لطفاً وعنفاً– بحسب مزاج صاحبه حدة ولیناً وكل ميسر لما خلق له, والله الهادي إلى سواء السبيل».

أما تعليل الدكتور عبد اللطيف حمزة بأن أبا حيان كان معقداً وغامضاً، فلا أظن أحداً من الباحثين قد ذكر هذه الصفة عن أبي حيان، بل كان أبو حيان واضحاً في كتبه, سهلاً في تعبيراته.

وأما تعليل الدكتور علي فودة بأن أبا حيان كان حادّ المزاج, وأنه يفضل نحاة الأندلس على غيرهم, فأقول: إن حدّة مزاج أبي حيان هي أمر صحيح ولكنني لا أظن أنه الوحيد الذي كان مزاجه حاداً, ثم إنه ينبغي الأخذ من علمه والصبر على حدة مزاجه, وهذا ما ينبغي أن يكون عليه طالب العلم.

أما تفضيله لنحاة الأندلس, فهو ثابت عن أبي حيان, وقد ذكرت إعجابه بنحاة بلاده, ولكن هذا لا ينفي أنه قد يعجب بنحاة ليسوا من الأندلس , وقد ذكرنا سابقاً ما

(1) مقدمة حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام, ص:ه.

ذكره أبو حيان عن ابن عقيل وأنه ليس تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل, وابن عقيل كان مصرياً و لم يكن أندلسياً.

وأما ما ذكره الدكتور عبد العال مكرم بأن ابن هشام كان مولعاً بمناقشة العلماء, لأنهم لا يزيدون عنه شيئاً, فإنه أمر محمود لابن هشام, ومناقشة العلماء بالحجة والبرهان هو الأمر المطلوب لتطوّر العلم, ولفائدة المتلقي.

وبعد هذا أقول: إنّ من حق ابن هشام أن يعترض على أبي حيان, ويناقشه, وينقده, وهذا هو ديدن العلماء مع بعضهم, وهذه النقاشات بين العلماء تصب في مصلحة المتلقين من طلبة العلم, فبدلاً من معرفة فكر عالم واحد, تعرف فكر كثير من العلماء, وتقارن بين أفكارهم وبين أدلتهم وحججهم, وأعتقد أن النقد من أهم السبل لتطور العلم والارتقاء به.

المبحث الثاني

مصادره في الأخذ عن المؤلف

كان ابن هشام –رحمه الله– واسع الثقافة والاطّلاع, والمطّلع على كتبه يخرج منها معجباً أشد الإعجاب بسعة اطّلاعه, ومهارته في التحقيق والتدقيق, وقدرته على مناقشة علماء النحو[1].

وفي كتاب (شرح اللمحة البدرية) يتضح ذلك جلياً, فالناظر إلى هذا الكتاب يدرك ذلك بوضوح, فقد نقل نقولات كثيرة من المصنفات التي ألفها العلماء الذين سبقوه.

وأستطيع أن أقسم مصادر ابن هشام في شرحه هذا إلى قسمين :

الأول: المصادر النحوية وهي : كتب نحوية, ونحويون نقل منهم ابن هشام, فقد أورد ابن هشام الكثير من الكتب التي اعتمد عليها فيما ينقله من آراء, مستدلاً بها على صحة آرائه, أو مستشهداً بها في شرح مسألة, أو يذكر رأيا فيها فينكره, ويناقشه بالحجة والبرهان.

كما أن ابن هشام ذكر الكثير من النحويين و لم يذكر أسماء كتبهم, بل ذكرهم بالاسم.

ولعلّ أول المصادر التي اعتمد عليها ابن هشام هو (كتاب سيبويه), ولا غرابة أن يكون كتاب سيبويه هو أكثر الكتب التي اعتمد عليها هشام في شرحه هذا, ف(الكتاب) هو الملجأ الأول والمصدر الرئيس لكل دارس نحويّ.

نجد ابن هشام ينقل كثيراً من هذا الكتاب معززاً رأيه في مسألة من المسائل, أو محتجاً بشاهد من شواهده, وأحياناً مخالفاً لرأي ورد فيه, ومناقشاً له.

---

(1) الحركة الفكرية 229.

لقد أورد ابن هشام اسم سيبويه في أربعة وثلاثين موضعاً من هذا الكتاب, وهو أكثر عالم ورد ذكر اسمه في هذا الكتاب.

ففي أول باب من أبواب شرح اللمحة نجد اسم سيبويه حاضراً, فعندما تكلم ابن هشام على أقسام الكلام[1], ذكر أن أقسامها ثلاثة: اسم , وفعل, وحرف, وقد دلل على ذلك بالاستقراء من أئمة اللغة، وذكر في مقدمتهم سيبويه.

وعندما تكلم على حد الاسم, ذكر أن سيبويه لم يحده وإنما مثل له فقط, فقال: (الاسم: رجل وفرس) [2].

وعندما تحدث ابن هشام عن الاسم المعرّف ب(أل) ذكر رأيين[3]:

أحدهما: رأي الخليل وأن (أل) بكاملها هي حرف التعريف.

وثانيهما: رأي سيبويه, وهو أن حرف التعريف هو اللام فقط, والهمزة همزة وصل.

وفي كلامه عن عدد الأسماء الستة, ذكر أن «الجمهور على أنها ستة وقال الفراء: خمسة, أسقط منها الهن, وتبعه الزجاجي, وهما محجوجان بنقل سيبويه..»[4].

وعند كلامه على الأفعال المعتلة الآخر, قال[5]: «واختلف النحويون فيها في حالة الرفع, وفي الألف في حالة النصب, هل تقدّر الضمة والفتحة أم لا؟ فقال سيبويه ومن تبعه تقدّر .. وقال ابن السراج ومن تبعه لا تقدر .. والتحقيق قول سيبويه».

فنراه كثيراً ما يميل لقول سيبويه ويرجحه.

---

(1) شرح اللمحة 248/1.

(2) شرح اللمحة 253/1.

(3) شرح اللمحة 349/1.

(4) شرح اللمحة 290/1.

(5) شرح اللمحة 328/1.

وأحياناً يخالف رأي سيبويه, وهذا قليل جداً, ومن ذلك أنه عندما تكلم على الحال, قال[1]: «وهذا الذي ذكرناه في الجماء أولى من قول سيبويه إنما اسم أقيم مقام المصدر أي (جموماً) لأن فيه تكلفاً ولأنهم قالوا: جاؤوا جمعاً غفيراً, بحذف "أل"».

ثم نجد أن اسم الأخفش, أبي الحسن بن مسعدة يأتي ثاني الأسماء ذكراً عند ابن هشام حيث ورد ذكره في عشرين موضعاً.

ومنها: عند كلامه عن أقسام الكلام, قال[2]: «وقال الأخفش : ستة: خبر, واستخبار, وأمر, ونهي, ونداء, وتمني».

وعند كلامه عن علامات إعراب الأمثلة الخمسة, وأن الجمهور على أنّ علامة رفعها ثبوت النون وعلامة جزمها ونصبها حذف النون, قال[3]: «وذهب الأخفش وابن درستويه إلى أن الإعراب مقدّر قبل هذه الحروف لأنه آخر الفعل».

وعند كلامه على (إنّ وأخواتها) قال[4]: «وإذا خفّفت "لكنّ" أهملت في الشعر والنثر .. وعن يونس والأخفش إجازة إعمالها, ولا سماع يشهد لهما ولا قياس».

ثم يأتي ابن مالك ثالثاً من حيث نقله عنه, فقد ورد اسمه في ثلاثة عشر موضعاً.

ومن ذلك : عند كلامه عن الكلام, قال[5]: «وذهب جماعة إلى أنّ شرط الكلام الإفادة, وهو اختبار الجزولي وابن مالك..».

وعند كلامه عن (نائب الفاعل) قال[6]: «وقال ابن مالك : إن النائب عن الفاعل مجموع الجار والمجرور ولا يظهر».

ثم يأتي الفرّاء رابعاً, حيث ورد ذكر اسمه في أحد عشر موضعاً.

---

(1) شرح اللمحة 177/2.

(2) شرح اللمحة 269/1.

(3) شرح اللمحة 324/1.

(4) شرح اللمحة 48/2.

(5) شرح اللمحة 267/1.

(6) شرح اللمحة 400/1.

ومن ذلك: عند كلامه عن نائب الفاعل, قال[1]: «ولقد أبعد الفراء في قوله: إن الجار نفسه في موضع رفع لأن الحروف لا حظّ لها في الإعراب لا لفظاً ولا محلاً».

ثم يأتي ابن عصفور خامساً, حيث ورد اسمه في ثمانية مواضع.

ومنها: عند كلامه عن أنواع الإعراب, قال[2]: «وقولنا: أنواعه أولى من قول المصنف تابعاً لابن عصفور ألقابه, لأن اللقب يساوي الملقّب.. ».

ثم يأتي بعده الكسائي وابن خروف والزجاج وابن السراج, وقد ورد ذكرهم في ستة مواضع.

ثم يأتي بعدهم: عبد القاهر الجرحاني, وابن جني, وابن الحاجب, والمازني, وقد ورد ذكرهم في خمسة مواضع.

ثم يأتي الخليل والزمخشري والجزولي وأبو علي الفارسي, وورد ذكرهم في أربعة مواضع ثم يأتي الجرمي والسيرافي والشلوبين والمبرد ويونس, وقد ذكرهم في ثلاثة مواضع.

ثم يأتي بعدهم الحريري والرماني وأبو بكر ابن طاهر وقطرب وابن النحاس, وقد ورد ذكرهم في موضعين اثنين.

ثم أخيراً من ورد ذكرهم مرة واحدة, ومنهم: ابن أبان, وابن بابشاذ, وابن الأنباري وغيرهم.

ومما سبق ندرك أن ابن هشام لم يكتف بالنقل من نحويي البصرة, وإنما نقل أيضاً من نحويي الكوفة, كالفراء الذي نقل منه أحد عشر مرة, والكسائي وقد نقل منه ست مرات,

أما الكتب النحوية التي ذكرها ابن هشام فهي:

---

(1) شرح اللمحة 400/1.

(2) شرح اللمحة 278/1.

(التعليقة): ذكره ابن هشام, عند كلامه عن أقسام الكلمة, فقال[1]: «ودعوى دلالة الحرف على معنى في غيره, وهذا وإن كان مشهوراً عند النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في التعليقة وزعم أنه دال على معنىً في نفسه».

والثانية : عند كلامه عن المضاف إلى المعرفة, فقال[2]: «وما اختلف في التكلم به, وفي اشتراكه, وهو (ذو) فلا يتكلم بها إلا طيء ولهم فيها ثلاثة استعمالات, ذكرها ابن النحاس في التعليقة».

وذكر كتابي المفصل للزمخشري, و(الكافية) لابن الحاجب, عند كلامه عن الكلام وأقسامه[3], وقد ذكرهما مرة واحدة.

وذكر كتاب (الفصول) لابن معطي مرة واحدة أيضاً, وذلك عند كلامه عن الضمائر[4].

كما ذكر كتاب(التسهيل) لابن مالك مرة واحدة[5], عند كلامه عن الموصولات.

وقد ذكر (الكتاب) لسيبويه مرة واحدة[6], وعند كلامه عن عمل المصدر.

وذكر كتاب(شرح الجمل الصغير) لابن عصفور مرة واحدة[7]عند كلامه عن أدوات الاستثناء.

وذكر كتابه (شرح التسهيل) عند كلامه عن التوكيد مرة واحدة[8].

وكتابه هذا, ذكره السيوطي, وقال عنه إنه مسودة[9].

---

(1) شرح اللمحة 250/1.
(2) شرح اللمحة 376/1.
(3) شرح اللمحة 266/1.
(4) شرح اللمحة 335/1.
(5) شرح اللمحة 372/1.
(6) شرح اللمحة 97/2.
(7) شرح اللمحة 226/2.
(8) شرح اللمحة 293/2.
(9) بغية الوعاة 69/2.

القسم الثاني من مصادر ابن هشام: المصادر غير النحوية :وهم الرجال غير النحويين, والكتب غير النحوية التي ذكرها ابن هشام, ولم يذكر ابن هشام في شرحه هذا إلا البخاري وكتابه المعروف ب(صحيح البخاري), وقد ذكره مرة واحدة في كلامه عن ألفاظ العدد المعدولة في باب غير المنصرف, فقال[1]: «ونص البخاري رحمه الله في صحيحه على أن العرب لا تتجاوز الأربعة».

(1) شرح اللمحة 357/2.

المبحث الثالث

تقويم موقف ابن هشام من أبي حيان

كان ابن هشام ذا أدب جم, وتواضع عظيم, وكان عفيف اللسان, شهد له الجميع بالوقار والأدب والصدق, وصفه ابن حجر بأنه كان متواضعاً, شفوقاً, يتمتع بدماثة الخُلُق, ورقة القلب[1].

كما كان ابن هشام واسع الاطلاع, قوي الحجة, له استدراكات عجيبة.

وفي شرح اللمحة نجد أن ابن هشام قد أكثر من الاعتراض على أبي حيان ونقده, وخطأ آراءه, فهل كان ابن هشام عادلاً مع أبي حيان, أم متميزاً ضده ؟

لقد قرأت الكتاب ودققت فيه غير مرة, وبحثت عن إجابة لهذا السؤال, فوجدت أن ابن هشام كان عادلاً مع أبي حيان, منصفاً له في آرائه, فبالرغم من أن ابن هشام قد أكثر المآخذ والاعتراضات على أبي حيان و لم يترك شاردة ولا واردة إلا واعترض عليها, إلا أن ذلك لم يمنعه من إنصاف أبي حيان, والوقوف معه إذا ما وجد الحقيقة عنده.

فنجد أن ابن هشام قد انتصر لأبي حيان باعتراضه ببابي الحال والتمييز بين أقسام المفعول فقال[2]: «إن قيل لم أعترض بباب الحال وباب التمييز, بعده بين أقسام المفعول, وقد كان مقتضى الظاهر أن يؤخرهما؟ فالجواب: إنّ ذلك لمناسبة حاصلة بين المصدر والظرفين والحال , وذلك من جهة أنّه يتعدى الفعل إلى كل منهما على سبيل اللزوم, وأعني بذلك أن كل فعل فهو مشتق من المصدر ففيه دلالة عليه ولا بد من زمان ومكان يكون فيهما ,وأنه لا بد للفاعل والمفعول من حالة يكونان عليهما.

---

(1) الدرر الكامنة 309/2.

(2) شرح اللمحة 169,170/2.

فأما المفعول به, والمفعول معه, والاستثناء فقد يكون الفاعل ساهياً, فلا يقع فعله لسبب, فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول من أجله وقد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه.

وأما التمييز فإنه وإن كان نظير هذه الثلاثة في عدم لزومه لأنه قد لا يكون في الكلام شيء مهم فيحتاج إلى تمييز, إلا أنه يشبه الحال من حيث إنهما اسمان نكرتان, فضلتان, منتصبتان لإبهام سابق, فذكر إلى جانبه لأجل ذلك».

كما أننا نجد أن ابن هشام قد أشار إلى أن أبا حيان قد أخل بتركيب التوابع, حيث أخر عطف البيان عن التوكيد والبدل, ولكنه يلتمس له العذر, فيقول[1]: «والعذر له أنه أراد أن يجمع نوعي العطف في موضع التمييز بينهما, وأن عطف البيان يشبه البدل في الصورة, وأكثر مسائله محتملة له, فلا ينبغي أن يحال بينهما في الذِكْر».

وكذلك نجد ابن هشام يوافق أبا حيان في عامل المنادى, فيقول[2]: «قوله: "مفعول بفعل محذوف" وهو الصحيح», ثم يذكر الآراء الأخرى ويردها بالحجة والبرهان, كما أن ابن هشام قد وافق المصنف في عامل المفعول به, فقد ذكر أبو حيان أن عامل المفعول به (فعل, واسم فاعل, ومثال, ومصدر, واسم فعل), فقال ابن هشام موافقاً له [3]: «وما ذكره المؤلف من أن ناصب المفعول به واحد من هذه الخمسة هو الصحيح, بدليل أنه يكون على حسبها, فإن كان لها مانع من أن يتقدّم عليها من ضعف أو غيره, امتنع تقديمه وإلا جاز».

تلك أمثلة على إنصاف ابن هشام لأبي حيان, ولو كان ابن هشام أراد النيل من أبي حيان لوسعه أن يسكت ولا يذكر صحة آراء أبي حيان في هذه المسائل وأمثالها.

---

(1) شرح اللمحة 276/2.

(2) شرح اللمحة 61/2.

(3) شرح اللمحة 62/2.

لقد ذكرت في أول هذا المبحث أن ابن هشام ذو خُلُق عالٍ, وتواضع عظيم, كما كان صادقاً في أقواله وهذا ما جعله ينصف أبا حيان.

لقد كان ابن هشام باحثاً عن الحقيقة, والحقيقة فقط, ولهذا نجده يعترض تارة, ويوافق تارة أخرى, مؤيداً ما يذكر بالحجة والبرهان.

وإن كان لي من مأخذ على ابن هشام في نقده لأبي حيان فهو استخدامه أسلوباً غير لائق مع أبي حيان, وعبارات لا تليق بعالمٍ جليل كأبي حيان, فتارة نجده يلجأ للسخرية من أبي حيان, وللتعريض به عن طريق أبيات شعرية, لم يأت بها استدلالا أو شاهداً لمسائل نحوية, وإنما سخرية من أبي حيان, وذلك عندما ذكر أبو حيان باب ما لا ينصرف مرتين, الأولى باختصار عند ذكر علامات الإعراب, والثانية عندما أفرد له باباً خاصاً به, فقد اتهمه ابن هشام بتأخير الشيء عن موضعه[1], ثم أتى بقول الشاعر:

سَهمٌ أَصَابَ وَرامِيهِ بِذي سَلَمٍ مَنْ بالعِراقِ لَقد أَبعدتَ مَرماكَ

وتارة نجد ابن هشام يرمي كلام أبي حيان بالخطل عندما فصل في مسألة تتعلق بباب البدل, وهي قول أبي حيان [2]: «وهو على نية تكرار العامل, فإن كان حرف جر جاز إظهاره , نحو: مررت بزيدٍ أخوك».

فقال ابن هشام [3]: «أقول هذه المسألة لا تليق بهذا المختصر وكان ينبغي أن يضع مكانها أهم منها, ولكنه كما قيل :

وذي خَطلٍ في القولِ ما يزعمُ أنَّه مُصيبٌ فما يُلممُ به فهو قائله».

(1) شرح اللمحة 28/1.

(2) شرح اللمحة 301/2.

(3) شرح اللمحة 301/2.

(4)شرح اللمحة367/2.

وتارة أخرى يرميه بالإخلال, وهذا ذكره ابن هشام بأكثر من موضع, فيقول مثلاً في باب المفعول المطلق[1]: «بالغ المصنف في الإخلال بباب المفعول المطلق, فإنه لم يذكر حدّه و لم مثاله ولا اسمه..»

إن من حق ابن هشام أن يعترض على أبي حيان, ويخالفه في آرائه والبرهان, ولكن ليس من حقه أن يصفه بالخطل والسخرية منه.

وفي ختام هذا المبحث أستطيع أن أقول: إن ابن هشام كان منصفاً لأبي حيان في آرائه, و لم يكن كذلك في أسلوبه وعباراته معه.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات, وله الحمد والثناء الحسن على ما أنعم عليّ .

لقد قضيت مع كتاب (شرح اللمحة البدرية) وقتاً ماتعا, اتخذته فيه صديقاً وفياً, وقد حاولت الغوص فيه, واستخراج ما ورد فيه من المآخذ لابن هشام على أبي حيان, في شتى أنواعها.

لقد وجدت العيش مع العلماء من خلال كتبهم ماتعاً رائعاً.

ويحسن بي في ختام بحثي هذا أن أسجل أهم النتائج التي خلصت إليها. وهذه أهمها:

1- إثبات شدة انحراف ابن هشام عن أبي حيان في كثير من المسائل.
2- اتفق ابن هشام مع أبي حيان في مسائل قليلة.
3- كان ابن هشام باحثا عن الحقيقة،وهذا يتبين لنا في اعتذاره لأبي حيان في بعض المسائل.
4- كان أسلوب ابن هشام في نقده لأبي حيان شديداً يصل لحد الإساءة أحياناً.
5- اختلفت طريقة عرض ابن هشام للمآخذ, فأحياناً يكتفي بمجرد الإشارة, وأحياناً يذكر المأخذ ويصححه, وأحياناً يتوسع في مناقشة المأخذ.
6- اختلفت مآخذ ابن هشام بين مآخذ على المنهج والأسلوب وبين مآخذ على الآراء والحدود.
7- أكثر مآخذ ابن هشام أسلوبية.
8- أرى أن مآخذ ابن هشام على أبي حيان شيء طبعي لا إشكال فيه.
9- تعددت مصادر ابن هشام في هذا الكتاب بين علماء نحويين,وكتب نحوية.
10- معظم مآخذ ابن هشام كانت مقبولة, وأيدها بالدليل.

11- كان ابن هشام شديد الوضوح في هذا الشرح, مما جعل الفائدة منه كبيرة حتى للمبتدئين في النحو.

12- اتضح جلياً في هذا الكتاب دقة ابن هشام وبراعته في بعض الآخذ.

13- أظهرت لي هذه الدراسة أهمية البحث في موضوع مآخذ بعض النحويين على بعض لما فيها من إثراء الدارس بأكثر من فكر نحوي.

وفي الختام فإنني أوصي إخواني طلبة العلم بالبحث في الموضوعات التي فيها انتقاد العلماء بعضهم بعضا لما فيها من إثراء معرفي,ولأن فيها التعرف على أكثر من فكر.

كما إنني أوصي بالغوص في الفكر النحوي لأبي حيان وابن هشام لما لهما من تقدم وأسبقية في هذا العلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

- ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي, للدكتور: علي فودة نبيل, عمادة شؤون المكتبات, جامعة الملك سعود, الرياض, ط1, 1405هـ/1985م.
- أبو حيان النحوي, للدكتورة: خديجة الحديثي, مكتبة النهضة, بغداد, ط1, 1385هـ/ 1966م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب, لأبي حيان الأندلسي, تحقيق: د عثمان محمد ود/ رمضان بن عبد التواب, مكتبة الخانجي بالقاهرة, ط1, 1418هـ/ 1998م.
- الأزهية في علم الحروف, لعلي بن محمد الهروب النحوي, تحقيق: عبد المعين الملوحي, مجمع اللغة العربية, دمشق ط2, 1407هـ/1981م.
- أساس البلاغة, لأبي القاسم الزمخشري, تحقيق: عبد الرحيم محمود, دار المعرفة للطباعة والنشر, بيروت 1399هـ/1979م.
- أسرار العربية, لأبي البركات الأنباري, تحقيق: محمد بهجة البيطار, مطبوعات المجمع العلمي العربي, دمشق.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين, لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني, تحقيق: د/ عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية, ط1, 1406هـ/1986م.
- الأشباه والنظائر في النحو, للسيوطي, تحقيق: أحمد مختار الشريف، وعبد الإله نبهان, وغازي مختار طليمات وإبراهيم محمد عبد الله, مجمع اللغة العربية, دمشق, 1407هـ/1987م.
- الأصول في النحو,لأبي بكر بن السرّاج, تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط3, 1417هـ/1996م.

- إعراب القرآن, لأبي جعفر النحاس, تحقيق: زهير غازي زاهد, عالم الكتب, بيروت ط2, 1405هـ/1985م.
- الأعلام،لخير الدين الزركلي،دار العلم للملايين،بيروت،ط2002،15م.
- أعيان العصر, لصلاح الدين الصفدي, تحقيق: د/علي أبو زيد, ود/نبيل أبو عشمة ود/ محمد موعد ود/محمود سالم محمد, دار الفكر العربي, بيروت, ط1, 1418هـ/1998م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة, لجمال الدين القفطي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة, ط1, 1406هـ/1986م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف' لأبي البركات الأنباري, تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد, دار إحياء التراث العربي, مصر, ط4, 1380هـ/1961م.
- أوضح المسالك, لابن هشام الأنصاري, تحقيق: د/محمد عز الدين السعيدي, دار إحياء العلوم, بيروت ط1, 1419هـ/1999م.
- الإيضاح في شرح المفصل, لأبي عمرو بن الحاجب النحوي, تحقيق: د/موسى بنلي العيليلي, إحياء التراث الإسلامي, العراق.
- الإيضاح في علل النحو, لأبي القاسم الزجاجي, تحقيق: د/مازن المبارك, دار النفائس, بيروت, ط3, 1399هـ/1979م.
- البداية والنهاية،للحافظ ابن كثير الدمشقي،تحقيق:د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي،دار هجر للطباعة والنشر.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع, للشوكاني, دار الكتاب الإسلامي, القاهرة.

- بغية العارف على رسالة الوظائف, لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيري القرشي, تحقيق: يحيى بن عبد الله الشريف, بحث مقدم لنيل درجة الماجستيرفي اللغة العربية, جامعة أم القرى, 1417هـ/1996م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, للسيوطي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة, ط2, 1399هـ/1379م.
- تاج العروس, للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي, تحقيق: د/عبد الصبور شاهين, الكويت, ط1, 1422هـ/2001م.
- تاريخ بغداد, للخطيب البغدادي, تحقيق: بشار عواد معروف, دار الغرب الإسلامي, ط1, 1422هـ/2001م.
- التبيين عن مذاهب النحويين, لأبي البقاء العكبري, تحقيق: د/عبد الرحمن العثيمين, دار الفكر الإسلامي, بيروت, ط1, 1406هـ/1986م.
- التذييل والتكميل, لأبي حيان الأندلسي, تحقيق: د/حسن هنداوي, دار القلم, دمشق, 1417هـ/1996م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, لابن مالك, المطبعة الميرية, مكة المكرمة, 1319هـ.
- التعريف بآداب التأليف, للسيوطي, تحقيق: مرزوق علي إبراهيم, مكتبة التراث الإسلامية, مصر.
- تفسير القرطبي, لأبي عبد الله الأنصاري القرطبي, تحقيق: محمد البلاوي, مطبعة دار الكتب المصرية, ط2, 1353هـ/1935م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, لناظر الجيش, تحقيق: د/على فاخر ود/جابر البراجة ود/إبراهيم جمعة ود/جابر السيد مبارك ود/ علي السنوسي محمد ود/محمد راغب نزّال, دار السلام, القاهرة ط1, 1428هـ/2007م.

- تهذيب اللغة, لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري, تحقيق: إبراهيم الأبياري, الدار المصرية للتأليف والترجمة, الطبعة 1384هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك, للمرادي, تحقيق: د/ عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي, القاهرة, ط1, 1422هـ/2001م.
- التوطئة, لأبي علي الشلوبين, تحقيق: د/يوسف أحمد المطوع, جامعة الكويت, ط2, 1401هـ/1981م.
- التيسير في القراءات السبع, لأبي عمرو الداني, تحقيق: د/حاتم الضامن, مكتبة الرشد, الرياض, ط1, 1432هـ/2011م.
- الجمل في النحو, للخليل بن أحمد الافراهيدي, تحقيق: د/ فخر الدين قباوة , مؤسسة الرسالة, بيروت, ط1, 1405هـ/1985م.
- جمهرة اللغة, لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد, تحقيق: د/رمزي منير بعلبكي, دار العلم للملايين, بيروت, ط1, 1987م.
- الجنى الداني في حروف المعاني, للحسن بن قاسم المرادي, تحقيق: د/فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل, دار الكتب العلميةو بيروت, ط1, 1413هـ/ 1992م.
- حاشية الخضيري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, للشيخ الخضري, تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر, بيروت , ط1, 1424هـ/2003م.
- حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام, لأبي بكر بن إسماعيل الشنواني, تحقيق: الشيخ محمد شمام, دار الكتب الشرقية, دار الكتب الشرقية, تونس, ط2, 1373هـ.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني, لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي, تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد, المكتبة التوقيفية, مصر.
- حاشية القونوي, لعصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي, تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1422هـ/2001م.
- الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبين والمملوكي الأول, للدكتور: عبد اللطيف حمزة, دار الفكر العربي, مصر, ط1, 1957م.
- حسن المحاضرة, للسيوطي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية, ط1, 1387هـ/1967م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجملو لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي, تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي, مركز ودود للفهارس وكتب التحقيق.
- خزانة الأدب, لعبد القادر البغدادي, تحقيق: عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط4, 1418هـ/1997م.
- الخصائص, لابن جني, تحقيق: محمد على النجار, دار الكتب المصرية, الطبعة 2, 1371هـ/1952م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي, لأبي سعيد الحسن السكري, تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين, دار ومكتبة الهلال, ط2, 1418هـ/ 1998م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي،د:أحمدخليل الشال،مركز الدراسات والبحوث الإسلامية،بورسعيد،ط1،1435ه.
- ديوان الأعشى الكبير, تحقيق: محمد حسن, مصر, 1950م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى تحقيق: حمدو طماس, دار المعرفة, بيروت, ط2, 1426هـ/2005م.

- ديوان الشريف الرضيي, تحقيق: محمد سليم اللبابيدي, المكتبة العثمانية, 1209هـ.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة, دار القلم, بيروت.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة, لابن حجر العسقلاني, تحقيق: د/ سالم الكرنكوي الألماني, دائرة المعارف, حيدر آباد الهند, 1349هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني, لأحمد بن عبد النور المالقي, تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط, دار القلم, دمشق, ط3, 1423هـ/2002م.
- السبعة في القراءات, لابن مجاهد, تحقيق: د/ شوقي ضيف, دار المعارف, القاهرة, ط2, 1400هـ.
- السنن الكبرى, للإمام النسائي, تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة, بيروت, ط1, 1421هـ/ 2001م.
- سير أعلام النبلاء, للإمام الذهبي, تحقيق: د/ بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وحسين الأسد ومحمد العرقسوسي, ومأمون صاغرجي, وعلي أبو زيد, ونذير حمدان وكامل الخراط وصالح السمر وأكرم البوشي وإبراهيم الزيبق ود/ محيي هلال السرحان, مؤسسة الرسالة , ط11, 1417هـ/1996م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب, للإمام ابن العماد الحنبلي الدمشقي, تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط, دار ابن كثير, دمشق, ط1, 1406هـ/1986م.
- شرح ابن عقيل, لابن عقيل المصري, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط2
- شرح أشعار الهذليين, لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري, تحقيق: عبد الستار أحمد فراج, مكتبة دار العروبة, القاهرة.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, لأبي الحسن الأشموني, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الكتاب العربي, بيروت, ط1, 1375هـ.
- شرح التصريح على التوضيح, للشيخ خالد الأزهري, تحقيق: محمد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1421هـ/2000م.
- شرح الرضي على الكافية, للرضي الإستراباذي, تحقيق: يوسف حسن عمر, جامعة قاريونس, بنغازي, ط2, 1996م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العربو لابن هشام الأنصاري, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الطلائع, القاهرة.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور, تحقيق: د/ صاحب أبو جناح, دار الكتب, الموصل ط1, 1400هت/1980م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى, لابن هشام الأنصاري, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, ط1, 1414هـ.
- شرح الكافية الشافية, لابن مالك, تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1420هـ/ 2000م.
- شرح كتاب الحدود في النحو, لعبد الله بن أحمد الفاكهاني, تحقيق: د/ المتولي رمضان أحمد الدميري, مكتبة وهبة, القاهرة, ط2, 1414هـ/ 1993م.
- شرح كتاب سيبويه, للسيرافي, تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1429هـ/2008م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية(مخطوطة)،لابن هشام الأنصاري،مكتبة الحرم النبوي الشريف.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية, لابن هشام الأنصاري, تحقيق: أ.د/هادي نهر, دار اليازوري, الأردن, عمان.

- شرح المفصل, لابن يعيش, إدارة الطباعة المنيرية, مصر.
- شرح الوافية نظم الكافية, لأبي عمرو الحاجب, تحقيق: د/ موسى بناي العليلي, مطبعة الآداب في النجف, 1400هـ/1980م.
- الشعر والشعراء, لابن قتيبة الدينوري, تحقيق: أحمد محمد شاكر, دار المعارف, القاهرة, ط2, 1377هـ/1958م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل, لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي, تحقيق: د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي, المكتبة الفيصلية, مكة المكرمة ط1, 1406هـ/1986م.
- الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد،لجعفر الأدفوي الشافعي،مطبعة الجمالية بمصر،ط1،1339ه.
- طبقات الشافعية الكبرى, لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي, تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي, دار إحياء الكتب العربية, القاهرة.
- طبقات القراء،للإمام الذهبي،تحقيق:د/أحمد خان،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،ط1،1428ه.
- طبقات النحويين واللغويين, لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار المعارف, القاهرة, ط2, 1392هـ.
- طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين, للدكتور: يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين, مكتبة الرشد, الرياض, ط2, 1422هـ/ 2001م.
- العين, للخليل بن أحمد الفراهيدي, تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1424هـ/ 2003م.
- الفصول الخمسون, لابن معطي, تحقيق: محمود محمد الطناحي (ماجستير), عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- في اللغة والأدب, لإبراهيم مدكور, مكتبة الملك فهد الوطنية, الرياض, 1391هـ/1971م.
- القاموس المحيط, للفيروز آبادي, تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد عرقسوسي, مؤسسة الرسالة, ط6, 1998م.
- كتاب سيبويه, لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر, تحقيق: عبد السلام هارون, عالم الكتب, بيروت, ط3, 1403هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها, المكي بن أبي طالب, تحقيق: محيي الدين رمضان, مؤسسة الرسالة, بيروت ط3, 1404هـ/1984م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،لحاجي خليفة،تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا،دار إحياء التراث العربي ،بيروت.
- كفاية المعاني في حروف المعاني, للشيخ عبد الله الكردي البيتوشي, تحقيق: شفيع برهاني, دار اقرأ, دمشق, ط1, 1426هـ/1998م.
- الكناش في النحو والتصريف،لأبي الفداء،تحقيق: جودة مبروك محمد،مكتبة الآداب ،القاهرة،ط2،1426ه.
- كناشة النوادر, لعبد السلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط1, 1405هـ/ 1985م.
- اللباب في علل البناء والإعراب, لأبي البقاء العكبري, تحقيق: فازي مختار طليمات, دار الفكر, دمشق ,ط1, 1416هـ/1995م.
- لسان العرب, لابن منظور, تحقيق: عبد الله على كبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذري وسيد رمضان أحمد, دار المعارف, مصر, 1980هـ.
- اللمع في العربية , لابن جني, تحقيق: د/سميح أبو مغلي, دار مجدلاوي للنشر, عمّان, 1988هـ.

- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية, لزهير عبد المحسن سلطان, جامعة قاريونس, 1994م.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم, لأبي القاسم الحسن الآمدي, تحقيق: د. ف. كرنكو, دار الجيل, بيروت, ط1, 1411هـ/1991م.
- متن ألفية ابن مالك لابن مالك, تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب, مكتبة دار العروبة, الكويت, ط1, 1427هـ/ 2006م.
- مجلة جامعة أم القرى, محرم 1433هـ.
- مجلة جامعة دمشق, المجلد22, العدد (1+2), 2006م.
- المحكم والمحيط الأعظم, لأبي الحسن ابن سيده, تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1421هـ/ 2000م.
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة, للدكتور: عبد العال سالم مكرم, دار الشروق, بيروت: ط1, 1400هـ/1980م.
- المساعد على تسهيل الفوائد, لابن عقيل, تحقيق: د/ محمد كامل بركات, دار الفكر, دمشق, ط1, 1416هـ/ 1995م.
- مصطلحات نحوية, لعلي حسن مطر, القاهرة 1993هـ.
- معاني القرآن، للفرّاء, عالم الكتب, بيروت, ط3, 1403هـ/ 1983م.
- معاني النحو, للدكتور: فاضل صالح السامرائي, شركة العاتك لصناعة الكتب, القاهرة.
- معجم التعريفات، للشريف الجوجاني, تحقيق: محمد صديق المنشاوي،دار الفضيلة، القاهرة .

- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ،لمحمد محمد محمد سالم محيسن، دار الجيل،بيروت، ط1421،1ه
- معجم المؤلفين, لعمر رضا كحالة, مؤسسة الرسالة, دمشق, 1376هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, لابن هشام الأنصاري, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الطلائع, القاهرة.
- المفردات في غريب القرآن, للراغب الأصفهاني, تحقيق: محمد سيد كيلاني, دار المعرفة, بيروت.
- المفصل في علم اللغة العربية, لأبي القاسم الزمخشري, دار الجيل, بيروت ، ط2.
- مقاييس اللغة, لأبي الحسين أحمد بن فارس, تحقيق: عبد السلام هارون, دار الفكر, 1399هـ/1979م.
- المقتضب: للمبرد, تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة, لجنة إحياء التراث, القاهرة, ط3, 1415هـ/1994م.
- المقرب, لابن عصفور, تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري, ط1, 1392هـ/ 1972م.
- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة, جمع وإعداد: وليد أحمد الزبيري, وإياد عبد اللطيف القيسي ومصطفى قحطان الحبيب وبشير جواد القيسي وعماد بن محمد البغدادي, سلسلة إصدارات الحكمة, بريطانيا، ط1, 1424هـ/ 2003م.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس, تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء الكتب العربية, 1406هـ/1985م.
- النحو الوافي،لعباس حسن،دار المعارف بمصر،ط4،1398ه.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب, لأحمد بن محمد المقري التلمساني, تحقيق: د/ إحسان عباس, دار صادر, بيروت, 1408هـ/ 1988م.
- نقد النثر, لأبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي, تحقيق: د/ طه حسين وعبد الحميد العبادي, المطبعة الأميرية, بولاق, 1941م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان, لأبي حيان الأندلسي, تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط2, 1405هـ/1985م.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة, للسيوطي, تحقيق: د/ فاخر مطر, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 2007م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, للسيوطي, تحقيق: د/ عبد السلام هارون ود/ عبد العال سالم مكرم, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1413هـ/1992م.
- الوافي بالوفيات, لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي, تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط1, 1420هـ/ 2000م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان, لابن خلكان, تحقيق: د/ إحسان عباس, دار صادر, بيروت, 1968م.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	رقم الصفحة
إهداء	4
ملخص الرسالة	6
المقدمة	9
التمهيد	13
التعريف بأبي حيان وكتابه (اللمحة البدرية)	14
التعريف بابن هشام وكتابه(شرح اللمحة البدرية)	26
الفصل الأول:منهج ابن هشام في عرض المآخذ	34-52
المبحث الأول:الاكتفاء بالإشارة والتنبيه	35
-أولا:في عدد أفعال المقاربة	35
-ثانيا:عمل(لا)النافية المشبهة بليس	36

-ثالثا:حروف ربط الجواب بالقسم	36
-رابعا:التوكيد	37
-خامسا:حروف العطف	38
-سادسا:أفعال التعجب	38
-سابعا:غير المنصرف	39
المبحث الثاني:ذكر المبحث وتصحيحه	40
-أولا:علامات الفعل	40
-ثانيا:أنواع الإعراب	41
-ثالثا:كان وأخواتها	42
-رابعا:أفعال المقاربة	43
-خامسا:لا النافية المشبهة بليس	44
-سادسا:باب المنصوبات	44
-سابعا:الفعل المتعدي واللازم	45

-ثامنا:اسم الفاعل	45
-تاسعا:المنادى	46
-عاشرا:الندبة	46
المبحث الثالث :التوسع في مناقشة البحث	48
أولا:الكلمة والقول	48
ثانيا:ماينصرف ومالاينصرف	50
ثالثا:الفعل المضارع	51
الفصل الثاني:مآخذ ابن هشام على منهج أبي حيان وأسلوبه	53- 130
مدخل في المنهج	54
مدخل في الأسلوب	55
المبحث الأول:المآخذ على ترتيب المسائل	57
المسألة الأولى:ماينصرف ومالا ينصرف	57
المسألة الثانية:أفعال المقاربة	59

المسألة الثالثة:باب المنصوبات	60
المسألة الرابعة:صيغ المبالغة	61
المسألة الخامسة:عمل المصدر	62
المسألة السادسة:التنازع	63
المسألة السابعة:الظرف	64
المسألة الثامنة:المفعول معه	65
المسألة التاسعة:حروف ربط الجواب بالقسم	66
المسألة العاشرة:باب التوابع	67
المسألة الحادية عشرة:أفعال التعجب	68
المسألة الثانية عشرة:باب غير المنصرف	69
المبحث الثاني:المآخذ على الإغفال في المسائل	70
المسألة الأولى:الفاعل	70
المسألة الثانية:المبتدأ والخبر	71

المسألة الثالثة:أفعال المقاربة	75
المسألة الرابعة:المفعول المطلق	76
المسألة الخامسة:باب المجرورات	77
المسألة السادسة:الجر ب(لولا)	80
المسألة السابعة:حروف ربط الجواب بالقسم	81
المسألة الثامنة:أنواع البدل	83
المسألة التاسعة:أفعال التعجب	85
المسألة العاشرة:الفعل المضارع	89
المسألة الحاديةعشرة.:عمل اسم الفاعل	92
المسألة الثانية عشرة:عمل المصدر	94
المسألة الثالثة عشرة:التنازع	96
المسألة الرابعة عشرة:الترخيم	98
المبحث الثالث:المآخذ على الأسلوب	100

المسألة الأولى:الكلمة والقول	100
المسألة الثانية:علامات الفعل	103
المسألة الثالثة:علامات الحرف	105
المسألة الرابعة:الإعراب	106
المسألة الخامسة:أنواع الإعراب	108
المسالة السادسة:الأسماء الستة	110
المسألة السابعة:نائب الفاعل	112
المسألة الثامنة:كان وأخواتها	114
المسألة التاسعة:(لا) النافية المشبهة بليس	115
المسألة العاشرة:الفعل المتعدي واللازم	116
المسألة الحادية عشرة:عمل المصدر	117
المسألة الثانية عشرة:المنادى	119
المسألة الثالثة عشرة:الندبة	121

المسألة الرابعة عشرة:حروف الجر	122
المسألة الخامسة عشرة:باب الأفعال	124
المسألة السادسة عشرة:نعم وبئس	126
المسألة السابعة عشرة:افعال التعجب	127
المسألة الثامنة عشرة:الوقف	128
الفصل الثالث:مآخذ ابن هشام على آراء أبي حيان وحدوده	185-130
مدخل في الآراء	131
مدخل في الحدود	132
المبحث الأول:مآخذ ابن هشام على آراء أبي حيان النحوية	134
المسألة الأولى:جمع المؤنث السالم	134
المسألة الثانية:أنواع المعارف	138
المسألة الثالثة:ضير الفصل	141
المسألة الرابعة:أفعال المقاربة	144

المسألة الخامسة:(لا) النافية المشبهة بليس	146
المسألة السادسة:(لا) النافية للجنس	147
المسألة السابعة:اسم الفاعل	148
المسألة الثامنة:عمل المصدر	150
المسألة التاسعة:الصفة المشبهة	152
المسألة العاشرة:التمييز	153
المسالة الحاديةعشرة:الاستثناء	155
المسألة الثانية عشرة:أقسام الاستثناء	156
المسألة الثالثة عشرة: حروف الجر	157
المسألة الرابعة عشرة: الإضافة	161
المسألة الخامسة عشرة: حروف العطف	163
المسألة السادسة عشرة: الوقف.	163
المبحث الثاني: مآخذ ابن هشام على أبي حيان في الحدود	165

المسألةالأولى:الإعراب	165
المسألة الثانية:المفعول المطلق	167
المسألة الثالثة:حد الحال	170
المسألة الرابعة:التمييز	173
المسألة الخامسة:المفعول معه	176
المسألة السادسة:الاستثناء	178
المسألة السابعة:التوكيد	180
المسألة الثامنة:البدل	182
المسألة التاسعة:البناء	183
الفصل الرابع:تقييم موقف ابن هشام من أبي حيان	202-186
المبحث الأول: أسباب أخذه على المؤلف	187
المبحث الثاني:مصادره في الأخذ عن المؤلف	193
المبحث الثالث:تقويم موقف ابن هشام من أبي حيان	199

الخاتمة	203
فهرس الآيات	205
فهرس الأحاديث	209
فهرس أبيات الشعر	210
فهرس أنصاف الأبيات	212
فهرس الأعلام	213
فهرس المصادر والمراجع	222
فهرس الموضوعات	234